.....

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

الدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تعزيز التعاون الدولي: دراسة في دور الفواعل غير الحكومية

ميدان الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: التعاون الدولي

من إعداد الطالبة

جعفر هاجر

تحت إشراف الأستاذ:

بلعربي علي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	**بلغيث عبد الله**	**رئيسا**
الأستاذ:	**بلعربي علي**	**مشرفا مقررا**
الأستاذة:	**مناعي ليديا**	**مناقشا**

السنة الجامعية: **2026/2025**

نوقشت في: **2026/06/04**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مصلحة التربصات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية
في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه , الطالب (ة) :

اللقب : جعفر الإسم : هاجر

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 405338479 والصادرة بتاريخ: 2023/03/27

المسجل(ة) بكلية: الحقوق و العلوم السياسية قسم: العلوم السياسية

والمكلف(ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تعزيز التعاون الدولي :
دراسة في دور الفواعل غير الحكومية

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 10 جوان 2026

إمضاء المعني

رقم التصديق على التوقيع السيد
جعفر هاجر
405338479
2023.03.27
11 جوان 2026

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
بالتفويض منه
متصرف إقليمي
إمضاء : مغالط عبد القادر

* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها.

الإهداء :

إلى كل عثرة علّمتني القوة ولم تكن سقوطًا، بل محطة انطلاق

إلى كل حلم قادني إلى هذه اللحظة ولم يكن وهمًا بعيدًا، بل خريطة طريق.

إلى كل نجاح ذقته بالتواضع ولم يكن غرورًا، بل حافزًا للتقدم.

أهدي هذا الإنجاز إلى فضل الله سبحانه وتعالى، الذي ما خاب من توكل عليه، وما ضاع سعي من رجاه، فله الحمد أولًا وآخرًا.

إلى قوة "الأهل" التي لم تنطفئ،

إلى جمر "الطموح" الذي لم يخمد،

إلى إصرار "الإرادة" التي حوّلت المستحيل إلى ذكرى،

إلى الإنسان الأقوى الذي أصبحتُه بعد هذه الرحلة.

هذه الورقة ليست مجرد حبر، بل هي:

قلب أمي الذي خفق بالدعاء حتى آخر امتحان، الحنان الذي لا ينضب.

قوة أبي التي كانت ظلًا أستند إليه كلما مالت بي الأيام، وسندًا لا يميل.

أخواتي اللواتي كنّ دفءَ الأيام وفرحة الطريق، ورفيقات العمر الجميل.

عرق جبيني الذي اختلط بأحلام الماضي وآمال المستقبل.

هذا الإنجاز هو نتيجة فضل الله أولًا، ثم تعب من أحبوني، وجهدي الذي لم ينكسر.

وإلى نفسي...

التي مرّت على طاقة اليأس ولم تسقط،

التي رأت في النجاح مسؤولية لا متعة فقط،

التي آمنت أن وراء الجبل جبلًا آخر، وأن التحدي الأكبر يبدأ من حيث ينتهي الآخرون... أخيرًا.

أقول لكل من رآني في الصمت، ولكل من مرّ بي بنظرة طيبة أو كلمة صادقة، ولكل من ساهم في صناعة هذه اللحظة... الشكر لكم من أول الفكرة إلى هذا الإنجاز.

وكل من كان دعاءً خفيًا في ليالي التعب،

فهذا الإنجاز... هو لكم، ومنكم، وبكم.

الطالبة: جعفر هاجر

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة الموقرة التي قبلت قراءة ومناقشة مذكرتي، وأشكر كل من مرَّ في دربي العلمي وترك فيه أثرًا طيبًا، أتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من علّمني حرفًا، ولكل أستاذ كان نورًا يضيء طريق المعرفة.

وأخصّ بالشكر والتقدير أستاذي المشرف، الأستاذ بلعربي علي، الذي كان خير سند وخير مرشد، فقد وقف إلى جانبي في كل مراحل هذا العمل، ولم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته القيمة، وكان لدعمه المستمر وصبره الكبير الأثر الأكبر في إتمام هذا البحث على أكمل وجه، فله مني أصدق عبارات الشكر والعرفان والامتنان.

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية المعاصرة تحولات عميقة مّست بُنية النظام الدولي وآليات إدارته، حيث لم تعد الدولة الفاعل الوحيد في توجيه العلاقات الدولية، بل برزت إلى جانبها فواعل غير حكومية ساهمت في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الدولي.

فتعدد الفواعل في العلاقات الدولية كان نتيجة لتشابك التفاعلات الدولية وكثرة النزاعات وتعدد القضايا الدولية وتعقدها، حيث لم تعد الدبلوماسية الرسمية وحدها كافية للتعامل معها، الأمر الذي أفسح المجال لبروز أنماط جديدة من التفاعل من أبرزها الدبلوماسية غير الرسمية، أو ما يُعرف بـ Track Two Diplomacy، كأحد المداخل الحديثة في معالجة النزاعات ومختلف القضايا الدولية، خاصة في ظل تعقد هذه الأخيرة وتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية.

يعكس هذا التحول، انتقال العلاقات الدولية من نموذج تقليدي قائم على احتكار الدولة للعمل الدبلوماسي إلى نموذج أكثر انفتاحًا وتعددًا، تشارك فيه فواعل غير حكومية، مثل المنظمات الدولية غير الحكومية، ومراكز الفكر، ووسائل الإعلام، والشركات التكنولوجية وغيرها.

- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية النظرية، كونها تعالج مفهوما حديث الظهور نسبيا في حقل العلاقات الدولية ليس من حيث الممارسة ولكن من الناحية النظرية، فتسليط الضوء على مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية يدفعنا إلى فهم التحولات الجديدة التي تشهدها الممارسة الدبلوماسية، وكيف سينعكس ذلك في المستقبل على تطور بعض المفاهيم على غرار مفهوم التاريخ الدبلوماسي الذي كان إلى وقت غير بعيد يعرف فقط بالجانب الرسمي لممارسات الدول.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية من خلال تسليط الضوء على أحد الاتجاهات الحديثة في دراسة الدبلوماسية، وربط هذا الاتجاه بالمقاربات النظرية المعاصرة على غرار البنائية ونظرية الاعتماد المتبادل، بما يعزز الفهم التحليلي لطبيعة التفاعلات الدولية الحديثة.

كان هذا من الناحية العلمية النظرية، أما من الناحية العملية، فتتبع أهمية الدراسة من كونها تعالج آلية مكملة ومساعدة للدبلوماسية الرسمية في حل النزاعات، خاصة في ظل تعقّد الأزمات الدولية وتعدد أبعادها. حيث تبرز الدبلوماسية غير الرسمية كأداة مرنة قادرة على فتح قنوات للحوار، وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، والمساهمة في تهيئة الظروف الملائمة للتسوية السلمية، خصوصًا في الحالات التي تشهد جمودًا سياسيًا أو تعثرًا في المفاوضات الرسمية .

– أهداف الدراسة:

بعد إبراز أهمية الدراسة، كان من الضروري إبراز أهدافها، والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

– تحديد مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية وبيان خصائصها ومميزاتها في حقل العلاقات الدولية.

– تحليل أهم المقاربات النظرية المفسّرة لظهور الدبلوماسية غير الرسمية، خاصة المقاربة الليبرالية والبنائية.

– التعرف على أبرز الفواعل غير الدولاتية التي تسهم في تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية .

– تبيان الآليات والأدوات التي تعتمدها الدبلوماسية غير الرسمية في دعم وتعزيز التعاون الدولي .

– تقييم مدى فعالية الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي على المستوى العالمي .

– إبراز العلاقة التكاملية بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في إطار دعم التعاون في العلاقات الدولية .

– توضيح إسهام الدبلوماسية غير الرسمية في تطوير أنماط التفاعل الدولي في ظل التحولات الراهنة للنظام الدولي.

مقدمة

- أدبيات الدراسة:

تتناول الأدبيات السابقة مجموعة من المقاربات النظرية والتطبيقية التي اهتمت بتفسير تطور العلاقات الدولية المعاصرة، خصوصاً ما يتعلق بالدبلوماسية غير الرسمية ودور الفاعلين غير الدولتيين في تعزيز التعاون الدولي، حيث حاولت هذه الدراسات تحليل التحولات التي عرفها النظام الدولي وانتقاله من نموذج الدولة المركزية إلى نموذج أكثر تعددية في الفاعلين والأدوات، ومن أهم هذه الأدبيات نذكر:

- قدّم ألكسندر وندت في كتابه Social Theory of International Politics الصادر عن Cambridge University Press سنة 1999 مقاربة بنائية في العلاقات الدولية، حيث يؤكد أن النظام الدولي لا يُفهم فقط من خلال توزيع القوة المادية، بل أيضاً من خلال البنى الاجتماعية القائمة على الأفكار والهويات والمعايير، وأن مصالح وهويات الفاعلين الدوليين تتشكل اجتماعياً عبر التفاعل فيما بينهم. غير أن هذه الدراسة لم تتناول بشكل مباشر الفاعلين غير الدولتيين، ولم تفسر الدبلوماسية غير الرسمية كآلية مستقلة داخل العلاقات الدولية، بل بقي تركيزها منصباً على الدولة بوصفها الفاعل المركزي في التحليل.

-أما جوزيف س. ناي في كتابه Soft Power: The Means to Success in World Politics الصادر عن PublicAffairs (New York) سنة 2004، فقد قدم مفهوم القوة الناعمة باعتبارها القدرة على التأثير في الآخرين عبر الجذب والإقناع بدل الإكراه، اعتماداً على الثقافة والقيم والسياسات الخارجية. إلا أن هذا التصور بقي متمركزاً حول الدولة كفاعل رئيسي، دون تحليل معمق لدور الفاعلين غير الدولتيين في إنتاج هذه القوة أو توظيفها ضمن آليات الدبلوماسية غير الرسمية.

-وفي إطار دبلوماسية المسار الثاني، طوّر جوزيف ف. مونتفيل (Joseph V. Montville) هذا المفهوم ضمن مقالاته وأعماله المنشورة في إطار Institute for Multi-Track Diplomacy (IMTD)و University of California – IGCC خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي،

حيث يبرز أهمية الحوار غير الرسمي بين فاعلين غير حكوميين مثل الأكاديميين والخبراء وممثلي المجتمع المدني في بناء الثقة وتسوية النزاعات. غير أن هذا المدخل لم يطور إطاراً تحليلياً واضحاً يفسر كيفية انتقال هذه التفاعلات غير الرسمية إلى تأثير مؤسسي مستدام داخل النظام الدولي.

– كما قدّم ديفيد جي. دياموند (David J. Diamond) وجون دبليو. ماكدونالد (John W. McDonald) في كتاب Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace الصادر عن Kumarian Press سنة 1996 تصوراً للدبلوماسية باعتبارها نظاماً متعدد المسارات يشمل الدولة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والإعلام والقطاع الخاص، وكلها تساهم في عمليات السلام والتفاعل الدولي. غير أن هذا النموذج بقي وصفياً أكثر منه تفسيرياً، ولم يقدم أدوات تحليل دقيقة تسمح بقياس تأثير كل فاعل غير دولتي داخل النظام الدولي.

–وفي السياق نفسه، ركز جون بول ليديراش في كتابه Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies الصادر عن United States Institute of Peace Press سنة 1997 على أهمية إشراك الفاعلين المحليين وغير الرسميين في بناء السلام المستدام من خلال تعزيز العلاقات الإنسانية والحوار. إلا أن هذه المقاربة بقيت محصورة في المستوى المحلي ولم تتوسع إلى تحليل دور الفاعلين غير الرسميين على المستوى الدولي.

–أما دمدوم رضا في مذكرة الماجستير بعنوان الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية – دراسة حالة قبرص، جامعة قسنطينة 3 (الجزائر)، سنة 2016، فقد تناولت دور الفاعلين غير الدولتيين مثل مراكز البحث والخبراء والمنظمات غير الحكومية في تسوية النزاعات الدولية من خلال دراسة حالة قبرص. غير أن هذه الدراسة اعتمدت على حالة تطبيقية واحدة ولم تقدم إطاراً نظرياً عاماً قابلاً للتعميم على باقي الحالات.

–كما تناول فواز العابد في مقاله المنشور سنة 2022 في مجلة الناقد للدراسات السياسية، الجزائر دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز وتفعيل النظام العالمي للعدالة الدولية، من خلال إبراز دورها

في التعاون مع المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. غير أن هذه الدراسة ركزت على البعد القانوني والحقوقي فقط، دون تحليل المنظمات غير الحكومية كفاعل دبلوماسي غير رسمي داخل العلاقات الدولية.

من خلال ما سبق التطرق إليه من أدبيات سابقة، نجد أن هذه الأخيرة تناولت موضوع الدبلوماسية غير الرسمية والفاعلين غير الدولتيين من زوايا متعددة، إلا أنها بقيت مجزأة ولم تقدم إطاراً تحليلياً موحداً يفسر آليات اشتغال الدبلوماسية غير الرسمية داخل النظام الدولي، ولا كيفية مساهمة الفاعلين غير الدولتيين في تعزيز التعاون الدولي خارج القنوات الرسمية.

كما أن أغلب هذه الدراسات لم تقدم تفسيراً دقيقاً لكيفية انتقال التأثير من المستوى غير الرسمي إلى مستوى التأثير في صنع القرار والتعاون الدولي.

انطلاقاً من هذه الفجوات البحثية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية متكاملة لموضوع الدبلوماسية غير الرسمية، من خلال تحليل دورها في تعزيز التعاون الدولي، وإبراز دور الفاعلين غير الدولتيين مثل المنظمات الدولية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في التفاعل الدولي، إضافة إلى دراسة نماذج عالمية توضح كيفية اشتغال هذه الآلية داخل النظام الدولي المعاصر، بما يسمح بالانتقال من الطرح الوصفي إلى مقاربة تفسيرية أكثر عمقاً وشمولاً تعتمد على الاسقاط التطبيقي.

– إشكالية الدراسة:

انطلاقًا مما سبق ذكره، تطرح هذه الدراسة إشكالية مركزية تسعى إلى معالجتها وهي:

ما هو الدور الذي تلعبه الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي؟

- التساؤلات الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما المقصود بالدبلوماسية غير الرسمية وما أهم خصائصها؟
- ما هي أبرز الجهات الفاعلة في الدبلوماسية غير الرسمية؟
- ما طبيعة العلاقة بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في دعم التعاون الدولي؟
- ما هي الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها، تختبر هذه الدراسة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة تكاملية بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية تسهم في دعم التعاون الدولي وتعزيزه.
- تعتمد فعالية الدبلوماسية غير الرسمية على تنوع الآليات والأدوات المستخدمة في التفاعل الدولي.
- الدبلوماسية غير الرسمية تسهم بشكل فعّال في تعزيز التعاون الدولي من خلال ما توفره من مرونة وآليات غير تقليدية للتفاعل الدولي.
- تسهم الدبلوماسية غير الرسمية في بناء الثقة بين الفواعل الدولية مما يعزز فرص التعاون.

- المناهج والمقاربات المستخدمة:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المناهج والمقاربات العلمية التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع، وذلك بهدف تحليل دور الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي.

حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بوصف الدبلوماسية غير الرسمية وتحديد خصائصها، ثم تحليل أبعادها ودورها في العلاقات الدولية.

كما تم توظيف ثلاث مقاربات رئيسية تخدم موضوع الدراسة بطريقة مباشرة وهي كالتالي:

مقدمة

تم توظيف المقاربة الليبرالية في تحليل الإطار المفاهيمي العام للدراسة، من خلال تفسير تطور الدبلوماسية غير الرسمية وتزايد مكانة الفواعل الدولية غير الحكومية داخل النظام الدولي، وذلك في ظل ارتفاع مستويات الاعتماد المتبادل وتوسع مجالات التعاون الدولي، خاصة في مجالات التنمية الدولية، والشراكات بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات المحلية، وهو ما ينسجم مع التحولات التي تناولتها الدراسة في هذا السياق.

كما تم توظيف المقاربة البنائية التي استُخدمت في تحليل التحولات التي برزت خلال الأزمات الدولية الحديثة، وعلى رأسها جائحة كوفيد-19 وأزمات المناخ، حيث ساعدت على فهم كيفية إعادة تشكيل أنماط التعاون الدولي أثناء الأزمات، وكيف ساهمت الفواعل غير الحكومية في إنتاج معايير وقيم جديدة للتضامن والتعاون الدولي، خاصة في المجالين الصحي والبيئي، إضافة إلى تفسير دور الخطابات والشبكات الرقمية في إعادة تشكيل طبيعة التفاعل بين الفاعلين الدوليين.

أما المقاربة الثالثة فتمثلت في نظرية الدور في العلاقات الدولية(Role Theory) ، حيث تم توظيفها لتحليل الوظائف التي أدتها الفواعل الدولية غير الحكومية عبر مختلف السياقات، سواء خلال إدارة الأزمات الدولية، أو في دعم مشاريع التنمية، أو ضمن الفضاء الرقمي، وذلك من خلال تحديد أدوارها في الوساطة، والتنسيق، وتقديم المساعدات، ونقل المعلومات، إضافة إلى دورها في تعزيز التفاعل والتواصل بين مختلف الفاعلين الدوليين، بما يسمح بفهم عملي ودقيق لمساهمتها.

- تقسيمات الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين، في الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية، تطرقنا فيه في المبحث الأول نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية الرسمية، ثم ثم عرجنا إلى ضبط المفهوم وتبيان أهم خصائص الدبلوماسية غير الرسمية، كما تم تحديد الفروق بينها وبين الدبلوماسية الرسمية. وفي المطلب الثاني بينا أهم المقاربات النظرية المفسرة للدبلوماسية غير الرسمية.

أما في المبحث الثاني تناولنا فيه فواعل وآليات تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية، بالإضافة إلى إبراز مجالات وتطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية، خاصة في مجال حل النزاعات الدولية وتعزيز مجالات التعاون الدولي المختلفة.

أما الفصل الثاني فيتناول التطبيقات المعاصرة للدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي، حيث يخصص المبحث الأول لدراسة آليات الدبلوماسية غير الرسمية في حل الأزمات السياسية والنزاعات الدولية، مع دراسة دور المنظمات الإنسانية في النزاعات المسلحة من خلال نموذج أزمة اليمن، وتحليل مساهمة المنظمات غير الحكومية في مسارات حل النزاعات مثل المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية. كما يتناول المطلب الثاني دور الفواعل غير الحكومية في توجيه السياسات الاقتصادية العالمية، من خلال دراسة التأثير على السياسات الاقتصادية الدولية كنموذج منتدى دافوس الاقتصادي، وتحليل دور المنظمات غير الحكومية في تطوير اتفاقيات التجارة الدولية. كما يعرض نماذج معاصرة للدبلوماسية غير الرسمية في مجال التنمية الدولية عبر التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، ومشروعات التعاون بين المجتمع المدني والحكومات المحلية.

ويعالج المبحث الثاني من الفصل الثاني تأثير الفواعل غير الحكومية في مجال التعاون الدولي، حيث يركز المطلب الأول على دور هذه الفواعل ظل التحديات الدولية الراهنة، من خلال تحليل دورها في الأزمات الدولية الحديثة، وعلى رأسها الأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد–19، وأزمات المناخ والتعاون بين الدول الكبرى والفاعلين غير الحكوميين. كما يتناول المطلب الثاني القوة الناعمة ودورها في التأثير الثقافي على السياسات الدولية.

- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، يمكن تصنيفها إلى صعوبات منهجية وموضوعية، من أبرزها:

- قلة المراجع العربية المتخصصة في موضوع الدبلوماسية غير الرسمية، خاصة في جانبها التطبيقي .
- تداخل المفاهيم بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية وأنواع أخرى من الدبلوماسية، مما تطلب جهدًا إضافيًا في التمييز بينها .
- تشعب الموضوع وتعدد أبعاده، نظراً لارتباطه بعدة مجالات كالعلاقات الدولية والسياسة والاتصال .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية

يعالج هذا الفصل موضوع الدبلوماسية غير الرسمية من خلال تتبع نشأتها التاريخية ومسار تطورها، وصولاً إلى ضبط إطارها المفاهيمي وتحديد مرتكزاتها النظرية. كما يسعى إلى إبراز خصائصها الجوهرية التي تميزها عن الدبلوماسية الرسمية القائمة على الدولة ومؤسساتها وبنيتها التقليدية.

وينتقل الفصل بعد ذلك، إلى تحليل المقاربات النظرية المفسرة للدبلوماسية غير الرسمية ضمن حقل العلاقات الدولية، خاصة المقاربة الليبرالية التي تركز على منطق الاعتماد المتبادل وتعدد الفاعلين، إلى جانب المقاربة البنائية التي تفسر السلوك الدولي انطلاقاً من دور الأفكار والتمثلات والمعايير.

ويختتم الفصل بتحديد الفواعل المنخرطة في ممارسة الدبلوماسية غير الرسمية، وكذا الآليات والأدوات التي يتم توظيفها للتأثير في مسارات التفاعل داخل البيئة الدولية المعاصرة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية

المبحث الأول: الدبلوماسية غير الرسمية، النشأة والتطور والمفهوم والأطر النظرية المفسرة

المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية وخصائصها (Track II Diplomacy)

الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية:

قبل التطرق إلى تبيان نشأة مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية وتطوره، كان لابد من التطرق إلى تحديد مفهوم الدبلوماسية بصفة عامة، فمصطلح "الدبلوماسية" هو تعريب للمفردة الأجنبية (بالإنجليزية: diplomacy، والفرنسية: diplomatie). وهي بدورها مشتقة من مفردة (diploun) في اللغة اليونانية، والتي تعني يطوي[1]

وهذا يشير إلى وثيقة الرسالة التي يحملها الرسول من مرسل وضع ختمه ورسمه على تلك الورقة المطوية. ثم أطلق الرومان مفردة (diplom) على وثيقة السفر المختومة والمطوية. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر أطلق مصطلح "دبلوماسية" على الأعمال المتعلقة بالعلاقات الدولية والمشتغلين بها.

ولم يكن المصطلح في هذه الفترة التاريخية مستقرا من حيث وضوح الدلالة والمعنى، بل كان يتأرجح بين عدة إشارات، بعضها يركز على الحرب والسلم، والآخر على التجارة، وهكذا.[2]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **تطور الدبلوماسية عند العرب** (بيروت: دار الفكر العربي للطباعة والنشر، 2002)، 3.

[2] Costas M. Constantinou, Pauline Kerr, and Paul Sharp, eds., ***The SAGE Handbook of Diplomacy***, (London: SAGE Publications Ltd, 2016), p. 3.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية

يقول بعض الخبراء أن دلالة مصطلح "دبلوماسية استقرت على يد البرلماني البريطاني – الإيرلندي إدموند بيرك في عام 1796م. وهي دلالة تشمل التواصل بين الدبلوماسيين ومع المسؤولين في الدول الأخرى بهدف الوصول لاتفاقيات، وتوضيح وشرح نوايا، وبناء الثقة والنوايا الحسنة، بالإضافة إلى بعض الأنشطة السرية مثل جمع المعلومات. وقد كان السياسي والمفكر الفرنسي الشهير الكاردينال دو ريش ليو يطلق على ما سبق مصطلح "التفاوض".[1]

يوجد رأي سائد مفاده أن الدبلوماسية فن وعلم هي فن لأنها تتطلب مهارات وقدرات شخصية يجب أن تتوفر في الممارس للعمل الدبلوماسي لكي يصبح دبلوماسي ناجح. ومثال هذه المهارات والقدرات الشخصية هو الاطلاع المعرفي والثقافي الواسع حدة الذكاء، مستوى انتباه عالي سرعة البديهة الفصاحة والبيان، الحلم واللين والسكينة، وهلم جرا. وهي علم لأن لها أطر معرفية وقواعد يمكن دراستها والتوسع في البحث فيها، وجوانب قانونية واقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية يمكن متابعتها وتحليلها بشكل علمي ومنهجي منظم[2].

يصف معاوية بن أبي سفيان السياسة بالشعرة التي تتميز بالدقة والمرونة والحرص على استمرار التواصل والعلاقات وعدم انقطاعها وهو مفهوم عام في ذلك الوقت يشير في جوانب مهمة منه إلى ما نعرفه اليوم بالدبلوماسية)، وهذا أحد تمظهرات الدبلوماسية كفن. ويعطي ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان تعريفاً عملياً للدبلوماسية ودورها في السياسة الخارجية السعودية

---

[1] **Geoff R. Berridge, Diplomacy: Theory and Practice,** 5th ed. (Hampshire: Palgrave Macmillan, 2015), 1.

[2] علي حسين الشامي، **الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية**، الطبعة الثالثة (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، 34–35.

بالقول "إنها توظيف للتواصل والتعاون في السعي لتعزيز الأمن والسلم الإقليمي والدولي من خلال بذل الجهود للوصول إلى الحلول السياسية للأزمات والسعي المشترك إلى مستقبل أفضل". [1]

ويقول جيوفبيريج بأن الدبلوماسية هي في كنهها نشاط سياسي ومكون رئيسي من مكونات القوة الوطنية للدولة، وغرضها الأساسي هو تمكين الدولة من تحقيق أهداف سياستها الخارجية دون اللجوء للقوة أو الدعاية السياسية البروباقاندا) أو القانون الدولي. ويجادل بأن الدبلوماسية ليست حكراً على الدبلوماسيين، بل إن المسؤولين الآخرين في الدولة من خارج وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي يقومون بالعمل الدبلوماسي، وكذلك الأشخاص غير الرسميين ولكن تحت إشراف المسؤولين في الدولة وتوجيهاتهم. ويمكن ممارسة العمل الدبلوماسي من خلال قنوات أخرى غير سفارات وبعثات الدولة في الخارج.[2]

ويقول بعض الخبراء أن الدبلوماسية هي إدارة التغيرات التي تطرأ بشكل مستمر على الساحة الدولية، والمحافظة على النظام الدولي، من خلال التفاوض والإقناع، في خضم التغيرات والعمل الدبلوماسي للدولة يعكس مكانها في توازن القوى بالمقارنة مع الدول الأخرى من ناحية، ويعمل على تعزيزه وتنميته من ناحية أخرى.[3]

---

[1] محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، "**الخطاب الملكي السنوي لافتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة التاسعة لمجلس الشورى**"، (خطاب، مجلس الشورى، الرياض، 10 سبتمبر 2025)، متاح على الموقع الرسمي لمجلس الشورى عبر الرابط: https://shura.gov.sa

[2] Geoff R. Berridge, Diplomacy: **Theory and Practice**, op. cit., p. 1.

[3] Alastair Masser, eds., **A New Theory and Practice of Diplomacy**: **New Perspectives on Diplomacy** (London: I.B. Tauris, 2021), 99

ومن بين التعريفات الأخرى تعريف ينظر إلى الدبلوماسية على أنها: " الإدارة السلمية للعلاقات الدولية " [1] من خلال التفاوض والمباحثات. ويشير تعريف أخر إلى أن الدبلوماسية هي: "الحوار السلمي والتفاعل بين الوحدات السياسية"[2]، غير أن هذين التعريفين يتجاهلان" دور الدبلوماسية في أعمال الاستعدادات للحرب، مثل بناء التحالفات، وتضليل الخصوم والمحايدين" [3]

وتعني الدبلوماسية، في تعريف آخر، إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة من خلال المسؤولين المقيمين في الداخل أو الخارج، ويكون هؤلاء إما أعضاء في السلك الدبلوماسي لدولهم أو دبلوماسيين مؤقتين. وهكذا تشمل الدبلوماسية تمركز مبعوثين في دولة ما كممثلين فيها أو في المنظمات الدولية المتواجدة فيها. لكن العمود الفقري للدبلوماسية كان على مدى خمسة قرون يتمثل في إيفاد بعثات دبلوماسية إلى دول أجنبية، ولا تزال هذه هي القاعدة إلى حد كبير[4].

والدبلوماسية بحسب تعريف آخر هي: " جانب يتمتع بالأولوية ضمن أنظمة عامة لجمع المعلومات، وللتمثيل، والمفاوضات"[5]. التمثيل هنا يشير إلى تمثيل كيان سياسي لدى كيان سياسي أخر، والمقصود بالمفاوضات هو ما يتم من مباحثات واقتراح مقايضات بين كيانات سياسية متعددة واستخدام مفردة "جانب" تشير إلى وجود كيان له عدة جوانب مثل كيان الأنظمة العامة)، مما يعني أن الدبلوماسية هي جانب من بين جوانب أخرى تقوم بجمع المعلومات وتقوم بالتمثيل وتقوم

---

1 . Jeremy Black, **A History of Diplomacy** (London: Reaktion Books, 2010), 12.

2 Louis J. Nigro, "**Theory and Practice of Modern Diplomacy: Origins and Development to 1914**," in Guide to National Security Policy and Strategy, 2nd ed., ed. J. Boone Bartholomees, Jr. (Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2006), 99

3 Jeremy Black, op. cit., p. 12.

4 Geoff R. Berridge and Alan James, **A Dictionary of Diplomacy (Hampshire: Palgrave, 2003)**, 69–70.

5 Jeremy Black, **A History of Diplomacy**, op. cit., p. 12

بالمفاوضات (في إشارة إلى أجهزة أخرى، مثل الاستخبارات التي تقوم بجمع المعلومات). غير أن جانب الدبلوماسية يتمتع بأفضلية وأولوية على بقية الجوانب. ويقول رؤول جينيه أن الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد لدى الحكومات الأجنبية وتوجيه المفاوضات والسعي لتطبيق القانون في العلاقات الدولية [1]

ويعرف إيان هورد الدبلوماسية بقوله:

" تتميز الدبلوماسية عن المفاوضات الخاصة والعمل السري، وتتضمن عرض مصالح الدولة وأفعالها أمام المجتمع الدولي. ويشمل هذا العرض مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك التفاعلات الرسمية مع الدول الأخرى بشأن المعاهدات والاتفاقيات والتصريحات العامة للمتحدثين الرسميين لشرح تصرفات الدولة، والمواقف المتخذة في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، من بين العديد من المظاهر الأخرى.

تشترك هذه الأنشطة جميعها في سمتين مشتركتين:

أولاً، بشكل أو بأخر، جميعها منتجات أولية أو منتجات ثانوية لسلوك الدولة مما يعني أن الدبلوماسية مرتبطة بشكل أساسي بأعمال الدولة.

وثانيا، تتضمن جميعها وضع سلوك الدولة ضمن الإطار الذي ينص عليه القانون الدولي "[2].

---

[3]علي حسين الشامي، ***الدبلوماسية : نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية***، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] Ian Hurd, "**Law and the Practice of Diplomacy**," *International Journal* 66, no. 3 (2011): 581–596.

بالإضافة إلى ذلك فهي ترتبط بالطريقة التي نفكر بها في الدبلوماسية بما نمارسه في العمل الدبلوماسي 17. ولذلك هي مفهوم يتغير معناه تبعاً للسياق، وسلوك وتصورات الممارسين للعمل الدبلوماسي، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى على المساحات أو الممارسات أو الجهات الفاعلة أو المعارف التي يتم الاعتراف بها باعتبارها دبلوماسية. [1]

كل ما سبق ذكره يدل على التحول المستمر لتعريف وممارسات الدبلوماسية من جهة، وعلى الحاجة المستمرة لمراجعة المفهوم والممارسات من جهة ثانية، ومحاولة مواكبة هذه التحولات بالتأطير النظري وتكيف الممارسات من جهة ثالثة.

بعد تبيان مفهوم الدبلوماسية بصفة عامة سيتم التطرق في الفقرات اللاحقة إلى مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية، التي ارتبط ظهورها بجملة من التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي خاصة منذ النصف الثاني من القرن العشرين، حيث لم يعد بالإمكان تفسير التفاعلات الدولية أو إدارتها من خلال القنوات الرسمية وحدها. فقد أفرزت التحولات المرتبطة بالحرب الباردة، وتصاعد النزاعات الإقليمية، وتزايد تعقيد القضايا الدولية، الحاجة إلى أنماط جديدة من التفاعل أكثر مرونة وأقل تقيدًا بالاعتبارات السيادية.

وفي هذا السياق، تعود البدايات الفعلية لظهور مفهوم "دبلوماسية المسار الثاني Track II) " (Diplomacyإلى سبعينيات القرن الماضي، حيث برز هذا المصطلح في الأدبيات الأكاديمية على يد الباحث Joseph Montville، الذي سعى إلى توصيف الجهود غير الرسمية التي يقوم بها أفراد أو جماعات خارج الإطار الحكومي، بهدف التخفيف من حدة النزاعات وتعزيز التفاهم بين الأطراف

[1] Costas M. Constantinou et al., "**Thinking with Diplomacy within and beyond Practice Theory**", International Political Sociology, Vol. 15, No. 4, 2021, pp. 559–87

المتنازعة. وقد جاء هذا الطرح في سياق البحث عن بدائل دبلوماسية مكمّلة للمسار الرسمي، خاصة في ظل التوترات التي ميزت العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة.

كما ارتبط تطور هذا المفهوم بتزايد دور الفاعلين غير الحكوميين، مثل مراكز البحث، والمنظمات غير الحكومية، والشخصيات الأكاديمية، الذين بدأوا في لعب أدوار غير مباشرة في إدارة النزاعات الدولية. فقد أتاحت هذه الفواعل فضاءات للحوار غير الرسمي بعيدًا عن القيود السياسية، مما ساهم في خلق قنوات اتصال موازية للقنوات الرسمية.

ومع نهاية الحرب الباردة، شهد مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية تطورًا نوعيًا، حيث اتسع نطاقه ليشمل مجالات متعددة تتجاوز تسوية النزاعات، ليصل إلى دعم التعاون الدولي في مجالات مثل حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية، والصحة. كما تزايدت أهمية هذا النمط من الدبلوماسية في ظل العولمة، التي ساهمت في تعزيز الترابط بين المجتمعات، وتكثيف التفاعلات العابرة للحدود.

وفي هذا الإطار، برزت مفاهيم مرافقة، مثل الدبلوماسية متعددة المسارات(Multi–TrackDiplomacy)، التي لا تقتصر على المسار الثاني فقط، بل تشمل مسارات أخرى كالمجتمع المدني، والإعلام، والقطاع الخاص، وهو ما يعكس تعقّد المشهد الدبلوماسي المعاصر، كما ظهر مفهوم "دبلوماسية المسار الثالث(Track III) "، الذي يركّز على دور القواعد الشعبية والمجتمعات المحلية في بناء السلام وتعزيز التفاهم.

وقد ساهم التطور التكنولوجي، خاصة في مجال الاتصال والإعلام الرقمي، في تعزيز حضور الدبلوماسية غير الرسمية، حيث أصبح من الممكن تنظيم حوارات وتفاعلات عابرة للحدود بسرعة وفعالية، مما زاد من تأثير الفواعل غير الحكومية في الشأن الدولي.

وعليه، يمكن القول أن الدبلوماسية غير الرسمية لم تظهر بشكل مفاجئ، بل هي نتاج تطور تدريجي ارتبط بتحولات عميقة في بنية النظام الدولي، وانتقاله من نظام تهيمن عليه الدولة إلى نظام أكثر تعقيدًا تتعدد فيه الفواعل. كما يعكس هذا التطور الحاجة المستمرة إلى أدوات دبلوماسية أكثر مرونة قادرة على التكيف مع طبيعة القضايا الدولية المعاصرة.

الفرع الثاني: تعريف الدبلوماسية غير الرسمية

تُعد الدبلوماسية غير الرسمية من المفاهيم التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الحديثة للعلاقات الدولية، خاصة في ظل التحولات التي مست بنية النظام الدولي وتعدد الفواعل المؤثرة فيه. وقد سعى عدد من الفقهاء والباحثين إلى تقديم تعريفات متعددة لهذا المفهوم، عكست اختلاف زوايا النظر إليه، سواء من حيث طبيعته أو أهدافه أو الفاعلين القائمين به.

في هذا السياق، يُعد الباحث Joseph Montville من أوائل من استخدموا مصطلح "دبلوماسية المسار الثاني(Track II Diplomacy) "، حيث ذكر أن " الدبلوماسية من المسار الثاني هي تفاعل غير رسمي وغير حكومي بين أفراد أو جماعات من أطراف أو دول متنازعة، يهدف إلى تطوير استراتيجيات، والتأثير على الرأي العام، وتنظيم الموارد البشرية والمادية بطرق قد تساعد على حل النزاع "[1]. ويُبرز هذا التعريف الطابع غير الرسمي لهذا النوع من الدبلوماسية، مع التركيز على وظيفتها الأساسية المتمثلة في بناء الثقة وتهيئة مناخ ملائم للحوار.

[1] Joseph V. Montville, "**The Arrow and the Olive Branch: A Case for Track Two Diplomacy** p 162-163.

ومن جانبه، يرى إسماعيل صبري مقلد أن الدبلوماسية غير الرسمية تمثل نمطًا من التفاعل الدولي الذي يتجاوز القنوات التقليدية التي تحتكرها الدولة، حيث يقوم به فاعلون غير رسميين يسعون إلى تجاوز حالات الجمود التي قد تصيب الدبلوماسية الرسمية نتيجة تعقيد المصالح السيادية. [1]

وتُعرَّف دبلوماسية المسار الثاني بأنها اتصالات غير رسمية موازية للدبلوماسية الرسمية تتم بين فاعلين من غير الدول، مثل الأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني، وتهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل والمساهمة في تسوية النزاعات الدولية. [2]

في التحليل النظري، يمكن ربط نمط الدبلوماسية غير الرسمية بمفهوم "القوة الناعمة (Soft Power)" كما قدمه Joseph Nye ، حيث يرى أن التأثير في العلاقات الدولية لا يعتمد فقط على أدوات القوة الصلبة، بل يمتد ليشمل القدرة على الإقناع والجاذبية الثقافية والمؤسساتية. [3]

ومن هذا المنطلق، تُسهم الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز بيئة من الثقة والتفاهم بين الأطراف، مما يدعم جهود الدبلوماسية الرسمية في التوصل إلى تسويات واتفاقيات سلمية.

تُظهر الدبلوماسية الدولية المعاصرة تحولًا ملحوظًا في طبيعة الفاعلين والآليات، حيث لم تعد مقتصرة على القنوات الرسمية للدول، بل أصبحت تشمل أنماطًا متعددة من التفاعل غير الرسمي التي تسهم في دعم العلاقات الدولية وتخفيف حدة النزاعات. ويبرز هذا التوجه من خلال توسع دور الفاعلين غير الحكوميين وتزايد أهمية اللقاءات والحوار خارج الأطر البروتوكولية التقليدية، بما يتيح مرونة أكبر في معالجة القضايا الدولية المعقدة. وفي هذا السياق، يشير الفقيه إلى أن الدبلوماسية

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظرية** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010)، ص 406.

[2] مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 12، نوفمبر–تشرين الثاني 2018، ص18.

[3] Joseph S. Nye (2004), **Soft Power: The Means to Success in World Politics, Public Affairs p 18–21.**

الدولية المعاصرة باتت تتجاوز الإطار الرسمي للدول لتشمل تفاعلات غير رسمية تسهم في تطوير العلاقات الدولية وتخفيف التوترات بين الفاعلين الدوليين. [1]

ومن خلال استقراء هذه التعريفات، يمكن ملاحظة أنها تشترك في مجموعة من العناصر الأساسية، من أبرزها:

- غياب الطابع الرسمي وارتباطها بقنوات غير حكومية؛
- اعتمادها على فاعلين غير دولاتيين؛
- تركيزها على الحوار وبناء الثقة؛
- سعيها إلى تهيئة الظروف المناسبة لتسوية النزاعات وتعزيز التعاون الدولي .

وعليه، يمكن القول إن التعريفات السابقة للدبلوماسية غير الرسمية، رغم تنوعها، تتقاطع في اعتبارها أداة مرنة ومكملة للدبلوماسية الرسمية، تسهم في إدارة التفاعلات الدولية بطريقة غير تقليدية، وتكتسب أهميتها خاصة في السياقات التي تعجز فيها القنوات الرسمية عن تحقيق التقدم المطلوب.

[1] جميل حزام يحيى، "الدبلوماسية الدولية المعاصرة وتأثيراتها على الدبلوماسية اليمنية"، **مجلة جامعة الملكة أروى**، العدد 19، اليمن (2017).

الفرع الثالث: خصائص ومميزات الدبلوماسية غير الرسمية

1- المرونة والتحرر من القيود الرسمية:

تُعد خاصية المرونة والتحرر من القيود الرسمية من أبرز السمات التي تميز الدبلوماسية غير الرسمية عن نظيرتها التقليدية، حيث تمنح هذه الخاصية الفاعلين غير الرسميين قدرة أكبر على التحرك والتفاعل في بيئات معقدة تتسم بالحساسية السياسية. وتنبع هذه المرونة أساسًا من كون هذا النمط من الدبلوماسية لا يخضع لنفس الإطار القانوني والبروتوكولي الذي يؤطر العمل الدبلوماسي الرسمي، كما هو الحال في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي تفرض مجموعة من القواعد الصارمة على سلوك الممثلين الرسميين للدول.

كما يتيح غياب القيود الرسمية للدبلوماسية غير الرسمية إمكانية طرح قضايا حساسة ومواقف غير معلنة، دون أن تترتب عنها التزامات قانونية أو سياسية مباشرة. وهو ما يمنح المشاركين هامشًا واسعًا من الحرية في التعبير عن آرائهم واستكشاف بدائل متعددة للحلول، بعيدًا عن الضغوط المرتبطة بالتمثيل الرسمي أو بمواقف الدول المعلنة.

حيث يرى الباحث Joseph Montvilleأن دبلوماسية المسار الثاني تقوم أساسًا على هذا الهامش من المرونة، [1]حيث تتيح للأطراف المتنازعة الانخراط في حوارات غير رسمية يمكن من خلالها اختبار أفكار جديدة وبناء أرضية مشتركة، دون القلق من التبعات السياسية المباشرة. كما يرى إسماعيل صبري مقلد أن هذه الخاصية تمكّن الفاعلين غير الرسميين من تجاوز الجمود الذي قد يصيب القنوات الدبلوماسية الرسمية نتيجة تشابك المصالح الوطنية وتعقّد الحسابات السيادية.

[1] Joseph V. Montville, **op cit** , p165.

وتتجلى أهمية هذه المرونة بشكل خاص في حالات النزاعات الدولية الممتدة، حيث تكون المواقف الرسمية متصلبة وغير قابلة للتنازل في المراحل الأولى. ففي مثل هذه الحالات، تتيح الدبلوماسية غير الرسمية فضاءً بديلاً يمكن من خلاله مناقشة قضايا جوهرية بطريقة غير مباشرة، مما يسهم في تقليص فجوة عدم الثقة بين الأطراف.

ومن أبرز الأمثلة نجد المفاوضات غير الرسمية التي سبقت اتفاقيات أوسلو، حيث جرت لقاءات سرية بين أكاديميين وممثلين غير رسميين من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في بيئة غير رسمية، وهو ما أتاح طرح أفكار لم يكن بالإمكان مناقشتها في القنوات الرسمية في ذلك الوقت. وقد ساهمت هذه المرونة في تمهيد الطريق أمام الانتقال إلى مفاوضات رسمية أفضت لاحقًا إلى توقيع الاتفاق.

كما تظهر هذه الخاصية في دور مراكز الفكر (Think Tanks) والمنتديات الأكاديمية، التي توفر منصات حوار مفتوحة تسمح بتبادل وجهات النظر بين خبراء وممثلين غير رسميين من دول مختلفة، دون الالتزام بمواقف حكومية محددة. وتُعد هذه الفضاءات بيئة خصبة لإنتاج أفكار جديدة ومقاربات مبتكرة يمكن أن تنتقل لاحقًا إلى صناع القرار.

ومن جهة أخرى، ترتبط المرونة أيضًا بغياب الطابع الإلزامي لمخرجات الدبلوماسية غير الرسمية، حيث لا تُعد نتائج الحوارات غير الرسمية ملزمة قانونيًا، وهو ما يقلل من المخاطر السياسية المرتبطة بالفشل، ويشجع الأطراف على خوض تجارب تفاوضية أكثر جرأة. وأضاف Joseph Nye في إطار تحليله لمفهوم القوة الناعمة أن هذا النوع من التفاعلات غير الرسمية يسهم في بناء الثقة وتعزيز التفاهم، وهو ما يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح أي عملية تفاوضية رسمية لاحقة.

غير أن هذه المرونة، رغم أهميتها، قد تطرح بعض الإشكاليات، من أبرزها غياب الصفة الرسمية والشرعية القانونية، مما قد يحدّ من قدرة هذه الجهود على التأثير المباشر في صنع القرار. كما قد يؤدي تعدد الفاعلين واختلاف توجهاتهم إلى صعوبة تنسيق المبادرات أو ضمان استمراريتها.

ومنه يمكن القول إن المرونة والتحرر من القيود الرسمية يشكلان عنصرًا جوهريًا في فعالية الدبلوماسية غير الرسمية، حيث يسمحان بتوسيع هامش الحوار، واستكشاف حلول مبتكرة، وتهيئة المناخ المناسب لتقريب وجهات النظر، في إطار تكاملي مع الدبلوماسية الرسمية.

2- السرية وبناء الثقة:

تُعد السرية من الخصائص الجوهرية التي تميز الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تُوفر بيئة ملائمة لإجراء الحوارات بعيدًا عن الضغوط السياسية والإعلامية التي غالبًا ما تُقيّد الدبلوماسية الرسمية. وترتبط هذه السرية ارتباطًا وثيقًا بوظيفة أساسية أخرى، تتمثل في **بناء الثقة** بين الأطراف، خاصة في سياقات النزاعات أو العلاقات المتوترة.

ففي الإطار الرسمي، تخضع العملية الدبلوماسية لمجموعة من القيود المرتبطة بالشفافية والمساءلة، كما هو الحال في القواعد التي كرّستها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وهو ما يجعل صناع القرار في كثير من الأحيان مترددين في طرح تنازلات أو أفكار جديدة قد تُفسَّر داخليًا على أنها ضعف أو تراجع عن المواقف المعلنة. أما في الدبلوماسية غير الرسمية، فإن غياب هذا الضغط يتيح للأطراف مناقشة القضايا الحساسة بقدر أكبر من الصراحة والانفتاح.

وفي هذا السياق، يشير Joseph Montville إلى أن السرية تُعد شرطًا أساسيًا لنجاح دبلوماسية المسار الثاني، لأنها تخلق فضاءً آمنًا للحوار يسمح بتبادل الآراء بشكل غير رسمي، مما يساعد على تقليل التوتر وبناء جسور التواصل بين الأطراف. كما يرى أن هذه البيئة غير الرسمية

تُسهم في إزالة الحواجز النفسية التي تعيق التفاهم، خاصة في النزاعات التي تتسم بعمق الانقسامات السياسية أو الأيديولوجية.

ومن جهة أخرى، تُعد السرية عاملًا حاسمًا في تعزيز الثقة المتبادلة، حيث يشعر المشاركون بأن مواقفهم لن تُستغل سياسيًا أو إعلاميًا، وهو ما يشجعهم على الانخراط بجدية في الحوار. ويؤكد Joseph Nye أن بناء الثقة يمثل أحد أهم مكونات "القوة الناعمة"، إذ يسمح بتهيئة بيئة إيجابية للتفاعل الدولي، تقوم على الإقناع والتفاهم بدل الإكراه. [1]

وتتجلى أهمية هذه الخاصية بوضوح في عدد من التجارب الدولية، من أبرزها المفاوضات السرية التي سبقت اتفاقيات أوسلو، حيث أُجريت لقاءات غير رسمية بعيدًا عن الأضواء، مما أتاح للأطراف مناقشة قضايا جوهرية بحرية أكبر، وأسهم في بناء حد أدنى من الثقة مكّن لاحقًا من الانتقال إلى المسار الرسمي. كما يمكن الإشارة إلى قنوات الاتصال الخلفية (BackchannelDiplomacy)التي تُستخدم في العديد من النزاعات لتبادل الرسائل وبحث إمكانيات التسوية دون إعلان رسمي.

وفي السياق ذاته، تلعب ورش العمل والحوارات الأكاديمية دورًا مهمًا في هذا المجال، حيث توفر فضاءات مغلقة وآمنة للنقاش بين خبراء وممثلين غير رسميين، مما يساعد على تطوير أفكار مشتركة وتعزيز التفاهم المتبادل. وغالبًا ما تُسهم هذه اللقاءات في تغيير الصور النمطية وبناء علاقات شخصية بين المشاركين، وهو ما ينعكس إيجابًا على فرص التسوية.

غير أن اعتماد السرية في هذا النوع من الدبلوماسية قد يثير بعض الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بغياب الشفافية والمساءلة، واحتمال إقصاء الرأي العام من قضايا قد تكون ذات أهمية وطنية.

[1] Joseph S. Nye (2004), **op cit**, p 24.

كما قد يؤدي الطابع غير العلني لهذه الحوارات إلى التشكيك في شرعيتها أو في مدى تمثيلها الحقيقي للأطراف المعنية.

وبالتالي يمكن القول إن السرية، رغم ما قد تطرحه من إشكالات، تُعد أداة فعالة في إطار الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تسهم في خلق بيئة حوارية آمنة، وتعزيز الثقة بين الأطراف، وهو ما يمثل شرطًا أساسيًا لنجاح أي مسار تفاوضي، سواء كان رسميًا أو غير رسمي.

3- الطابع غير الإلزامي والابتكار في الحلول:

يعد الطابع غير الإلزامي من السمات الجوهرية التي تميز الدبلوماسية غير الرسمية، حيث لا تترتب عن مخرجاتها التزامات قانونية مباشرة على الأطراف المشاركة، بخلاف الدبلوماسية الرسمية التي تُنتج اتفاقيات ومعاهدات ملزمة في إطار قواعد القانون الدولي، ويمنح هذا الطابع غير الإلزامي للدبلوماسية غير الرسمية مساحة أوسع للحركة، ويسمح بتجريب أفكار ومقترحات دون تحمّل تبعات سياسية أو قانونية فورية.

وتكمن أهمية هذه الخاصية في كونها تُقلّل من كلفة الفشل في العملية التفاوضية، حيث يمكن للأطراف طرح مبادرات أو سيناريوهات بديلة دون الخشية من المساءلة أو فقدان المصداقية أمام الرأي العام أو المؤسسات الرسمية. وفي نظر Joseph Montvillهذا الطابع يشجع المشاركين في دبلوماسية المسار الثاني على الانخراط في حوارات أكثر انفتاحًا، ويُعزز من قدرتهم على استكشاف حلول غير تقليدية للنزاعات.

ومن هنا يرتبط الطابع غير الإلزامي ارتباطًا وثيقًا بقدرة الدبلوماسية غير الرسمية على الابتكار في الحلول، حيث تتيح بيئة غير مقيدة تسمح بتجاوز الأنماط التفاوضية التقليدية، وفتح المجال أمام مقاربات جديدة قد لا تكون مقبولة في الإطار الرسمي. ويُبرز Joseph Nye في تحليله لمفهوم

القوة الناعمة أن هذا النوع من التفاعلات غير الرسمية يسهم في إنتاج أفكار مبتكرة قائمة على الإقناع وبناء التفاهم، بدل الاعتماد على أدوات الضغط والإكراه.

ومن الناحية التطبيقية، تُظهر العديد من التجارب الدولية كيف ساهمت الدبلوماسية غير الرسمية في بلورة حلول مبتكرة مهدت الطريق للتسويات الرسمية. ويُعد المسار غير الرسمي الذي سبق اتفاقيات أوسلو مثالًا بارزًا على ذلك، حيث أتاحت اللقاءات غير الرسمية للأطراف المعنية مناقشة أفكار جديدة، مثل الاعتراف المتبادل وترتيبات الحكم الذاتي، وهي قضايا لم يكن من السهل طرحها في القنوات الرسمية في تلك المرحلة.

كما يظهر هذا البعد الابتكاري في عمل مراكز الفكر (Think Tanks) التي تُسهم في إنتاج دراسات ومقترحات سياسية تُقدم لصناع القرار، وغالبًا ما تتضمن حلولًا غير تقليدية لمشكلات معقدة، كإدارة النزاعات أو بناء السلام. وتوفر هذه المؤسسات فضاءً فكريًا يسمح بتبادل الأفكار بحرية، مما يعزز من فرص تطوير بدائل واقعية وقابلة للتطبيق.

إضافة إلى ذلك، يُسهم الطابع غير الإلزامي في تعزيز التفاعل بين مختلف الفواعل غير الدولاتية، مثل المنظمات غير الحكومية والخبراء والأكاديميين، الذين يعملون على تقديم مبادرات ومشاريع تعاون في مجالات متعددة، كحقوق الإنسان والتنمية والبيئة. وغالبًا ما تبدأ هذه المبادرات في إطار غير رسمي، ثم تتحول لاحقًا إلى سياسات أو برامج معتمدة على المستوى الرسمي.

غير أنها قد تواجه بعض التحديات، من أبرزها محدودية التأثير المباشر على صناع القرار، نظرًا لغياب الصفة الرسمية، إضافة إلى احتمال بقاء بعض المبادرات في إطارها النظري دون أن تجد طريقها إلى التطبيق العملي، وقد يؤدي غياب الالتزام إلى ضعف استمرارية بعض الجهود أو تراجع الأطراف عن مواقفها دون تبعات.

الفرع الرابع: التمييز بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية

بعد التطرق إلى تبيان نشأة وتطور الدبلوماسية غير الرسمية وتحديد مفهومها وخصائصها، كان لابد من تمييزها عن الدبلوماسية الرسمية، إذ تُعد عملية التمييز بين أنماط الدبلوماسية المختلفة من المسائل الأساسية لفهم تطور الممارسة الدبلوماسية في العلاقات الدولية، خاصة في ظل تعدد الفواعل وتنوع قنوات الاتصال. فلم تعد الدبلوماسية مقتصرة على الإطار الرسمي الذي تمارسه الدول، مما يقتضي تحديد أوجه الاختلاف والتكامل بينها.

تُعرف الدبلوماسية الرسمية بأنها "إدارة العلاقات الدولية عبر التفاوض " [1]وهي النشاط الذي تمارسه الدول عبر أجهزتها وممثليها الرسميين، بهدف إدارة العلاقات الدولية وتحقيق المصالح الوطنية. وتخضع هذه الدبلوماسية لقواعد قانونية صارمة، تنظمها بشكل أساسي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي تحدد مهام البعثات الدبلوماسية وامتيازاتها

وتتميز الدبلوماسية الرسمية بعدة خصائص، من أبرزها:

- الطابع الرسمي والإلزامي.
- تمثيل الدولة وسيادتها.
- الارتباط بالمصالح الوطنية.
- خضوعها للبروتوكول والقواعد القانونية.

[1] Harold Nicolson, ***Diplomacy***, (Oxford: Oxford University Press, 1939), p. 15.

وفي الجدول التالي نحاول إبراز أهم الفروق المجودة بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية:

معيار المقارنة	الدبلوماسية الرسمية	الدبلوماسية غير الرسمية (Track II)
الفاعلون	الدول وممثلوها الرسميون (سفراء، وزارات خارجية)	فاعلون غير حكوميين (منظمات دولية غير حكومية، أكاديميون، خبراء..)
الطابع القانوني	ملزمة قانونيًا (اتفاقيات ومعاهدات)	غير ملزمة قانونيًا
الإطار التنظيمي	تخضع لقواعد قانونية مثل اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية	خارج الإطار القانوني الرسمي
الأهداف	تحقيق المصالح الوطنية للدولة	بناء الثقة، حل النزاعات، تهيئة الحوار
الوسائل	مفاوضات رسمية، اتفاقيات، بعثات دبلوماسية	حوارات غير رسمية، ورش عمل، وساطة
المرونة	محدودة بسبب البروتوكول	عالية جدًا
السرية/العلنية	غالبًا رسمية وقد تكون علنية أو سرية	غالبًا سرية
طبيعة النتائج	نتائج رسمية وملزمة	نتائج غير رسمية تمهيدية
المدة الزمنية	قصيرة إلى متوسطة	متوسطة إلى طويلة
مجال التأثير	الحكومات وصناع القرار	النخب والخبراء

رغم الاختلافات الموجودة بين المفهومين، إلاّ أنهما لا يعملان بشكل منفصل، بل يتكاملان فيما بينها ضمن منظومة دبلوماسية متعددة المستويات. فالدبلوماسية غير الرسمية تمهد الطريق أمام الدبلوماسية الرسمية من خلال بناء الثقة، وتقوم على نظام متكامل، يكون فيه المسار الأول هو الدبلوماسية الرسمية للدول، بينما تمثل المسارات الأخرى أشكالًا غير رسمية من التفاعل تهدف إلى دعم جهود السلام والتعاون. [1]

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن نجاح السياسة الخارجية لأي دولة لم يعد يعتمد فقط على القنوات الرسمية، بل أصبح رهينًا بقدرتها على توظيف مختلف هذه الأنماط بشكل متكامل، بما يتناسب مع طبيعة القضايا المطروحة.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للدبلوماسية غير الرسمية

الفرع الأول: الليبرالية مقاربة مفسرة لدور الدبلوماسية غير الرسمية:

يُعد الطرح الليبرالي من أهم المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير بروز الدبلوماسية غير الرسمية، حيث قدّم تصورًا مغايرًا للنظرة التقليدية في العلاقات الدولية التي كانت تركز حصريًا على الدولة كفاعل وحيد. فقد انطلقت الليبرالية من فرضية أساسية مفادها أن النظام الدولي لا يقتصر على الدول فقط، بل يشمل أيضًا فاعلين متعددي المستويات، مثل المنظمات الدولية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجتمع المدني، وهو ما يفسر تنامي دور الدبلوماسية غير الرسمية في إدارة التفاعلات الدولية. [2]

---

[1] Louise Diamond and John McDonald, Multi-Track Diplomacy: **A Systems Approach to Peace,** (West Hartford, CT: Kumarian Press, 1996), p. 10.

[2] J.D. Bowen, "**Politics of Economic Development**," POLS 4930 / POLS 5550, Spring 2020, St. Louis University, McGannon Hall p05-07

وفي هذا السياق، يرى Robert Keohaneو Joseph Nye ، من خلال أطروحتهما حول "الاعتماد المتبادل المركب"، أن العلاقات الدولية المعاصرة لم تعد تقوم فقط على التنافس والصراع، بل أصبحت تتسم بدرجة عالية من الترابط والتداخل بين الفاعلين، مما يقلل من مركزية الدولة ويفتح المجال أمام قنوات تفاعل غير رسمية. ويعكس هذا الطرح واقعًا دوليًا تتزايد فيه أهمية الفواعل غير الحكومية، التي باتت تساهم في التأثير على السياسات الدولية بطرق غير مباشرة[1] .

وتفسر الليبرالية ظهور الدبلوماسية غير الرسمية باعتبارها نتيجة طبيعية لتعدد الفاعلين في النظام الدولي، حيث لم تعد الدولة قادرة بمفردها على إدارة القضايا المعقدة، مثل النزاعات الدولية، أو التحديات البيئية، أو قضايا حقوق الإنسان. وبالتالي، برزت الحاجة إلى إشراك فواعل أخرى قادرة على التحرك بمرونة أكبر، وتقديم مبادرات بديلة تسهم في دعم الجهود الرسمية.

كما تؤكد المقاربة الليبرالية على أهمية التعاون الدولي، وترى أن التفاعل بين الفاعلين لا يقتصر على الصراع، بل يشمل أيضًا إمكانيات واسعة للتعاون وتحقيق المصالح المشتركة. وفي هذا الإطار، تُعد الدبلوماسية غير الرسمية أداة فعالة لتعزيز هذا التعاون، من خلال خلق قنوات حوار غير رسمية تتيح تبادل الأفكار وبناء الثقة بين مختلف الأطراف.

إضافة إلى ذلك، تبرز الليبرالية دور المؤسسات—سواء كانت رسمية أو غير رسمية—في تنظيم العلاقات الدولية، حيث تُسهم هذه المؤسسات في تقليل حالة عدم اليقين، وتسهيل التواصل بين الفاعلين. وتندرج ضمن هذا الإطار مراكز البحث (Think Tanks) والمنظمات غير الحكومية، التي تلعب دورًا مهمًا في إنتاج المعرفة وتقديم التوصيات، مما يعزز من فعالية الدبلوماسية غير الرسمية.

---

[1] مروة خليل محمد مصطفى، "**القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في عالم متغير: دراسة تقويمية**"، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، (د.ت)، ص173.

ومن الناحية التطبيقية، يمكن ملاحظة تأثير الطرح الليبرالي في العديد من المبادرات غير الرسمية التي تشارك فيها منظمات المجتمع المدني أو الخبراء، والتي تسهم في تقريب وجهات النظر بين الدول. كما يظهر ذلك في تزايد الاعتماد على المؤتمرات الدولية غير الرسمية وورش العمل الأكاديمية، التي تُعد منصات للحوار وتبادل الرؤى.

غير أن هذا الطرح لا يخلو من بعض الانتقادات، حيث يرى بعض الباحثين أن دور الفواعل غير الحكومية يظل محدودًا مقارنة بالدول، خاصة في القضايا ذات الطابع الأمني أو الاستراتيجي. كما أن تأثير هذه الفواعل يبقى في كثير من الأحيان غير مباشر، ويعتمد على مدى استجابة صناع القرار في القنوات الرسمية.

الفرع الثاني: نظرية الاعتماد المتبادل مقاربة مفسرة لدور الدبلوماسية غير الرسمية

تعد نظرية الاعتماد المتبادل من أبرز المقاربات النظرية التي أسهمت في تفسير طبيعة العلاقات الدولية المعاصرة، خاصة في ظل تزايد الترابط بين الدول وتداخل المصالح فيما بينها. وقد جاءت هذه النظرية كردّ على التصورات الواقعية التي ركزت على الصراع والقوة، حيث سعت إلى إبراز أن العلاقات الدولية لا تقوم فقط على التنافس، بل تشمل أيضًا أشكالًا متعددة من التعاون والتفاعل المتبادل.

وقد طوّر هذه النظرية كل من Robert Keohaneو Joseph Nye، من خلال مفهوم "الاعتماد المتبادل المركب(Complex Interdependence) "، الذي يشير إلى وجود شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الدول، بحيث يصبح كل طرف معتمدًا على الآخر بدرجات متفاوتة. ويعني ذلك أن القرارات التي تتخذها دولة ما قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على دول أخرى، وهو ما يعزز الحاجة إلى التنسيق والتعاون . [1]

[1] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, **Power and Interdependence : World Politics in Transition**, (Cambridge, MA : Harvard University Press, 1977), pp. 7–25.

وفي هذا السياق، تؤكد النظرية أن تعدد قنوات الاتصال بين الفاعلين—سواء كانوا رسميين أو غير رسميين—يُعد من السمات الأساسية للنظام الدولي المعاصر. ولم تعد العلاقات الدولية تقتصر على القنوات الحكومية التقليدية، بل أصبحت تشمل أيضًا تفاعلات بين الأفراد، والمؤسسات، والمنظمات غير الحكومية، وهو ما يفتح المجال أمام بروز الدبلوماسية غير الرسمية كأداة فعالة في إدارة هذه العلاقات.

كما تفترض نظرية الاعتماد المتبادل أن استخدام القوة العسكرية يصبح أقل فاعلية في ظل هذا الترابط، خاصة في القضايا غير الأمنية مثل الاقتصاد، والبيئة، والصحة. وبدلًا من ذلك، تبرز أهمية الحوار والتفاوض والتعاون، وهي مجالات تتقاطع بشكل مباشر مع وظائف الدبلوماسية غير الرسمية، التي تسهم في تسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين، وتعزيز التفاهم المتبادل.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار الدبلوماسية غير الرسمية أحد تجليات الاعتماد المتبادل، حيث تعكس الحاجة إلى قنوات تواصل مرنة ومتعددة المستويات، تتجاوز الإطار الرسمي للدولة. فهي تتيح للفاعلين غير الحكوميين المشاركة في إدارة القضايا الدولية، والمساهمة في إيجاد حلول مشتركة للمشكلات التي تتطلب تعاونًا جماعيًا.

وتتجلى أهمية هذه النظرية في تفسير الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، والشركات متعددة الجنسيات، التي أصبحت تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التعاون الدولي. فهذه الفواعل لا تعمل بمعزل عن الدول، بل في إطار شبكة من العلاقات المتداخلة، حيث يؤثر كل منها في الآخر، وهو ما يعكس طبيعة الاعتماد المتبادل.

ويظهر هذا الترابط في العديد من القضايا العالمية، مثل التغير المناخي، والأزمات الصحية، والتحديات الاقتصادية، التي لا يمكن لدولة واحدة التعامل معها بمفردها. وفي هذا السياق، تلعب الدبلوماسية غير الرسمية دورًا مهمًا في تنسيق الجهود، وتبادل الخبرات، وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف.

الفرع الثالث: الطرح البنائي: دور الأفكار والهوية في تفسير دور الدبلوماسية غير الرسمية

يُعد الطرح البنائي من المقاربات النظرية الحديثة في العلاقات الدولية، وقد أسهم بشكل كبير في تفسير التحولات التي عرفها النظام الدولي، خاصة فيما يتعلق بتنامي دور الفواعل غير الحكومية وظهور أنماط جديدة من التفاعل، من بينها الدبلوماسية غير الرسمية. وعلى خلاف المقاربات التقليدية التي تركز على العوامل المادية كالقوة والمصالح، يُعطي الطرح البنائي أهمية مركزية للأفكار، والهويات، والقيم، في تشكيل سلوك الفاعلين الدوليين.

يرى هنا Alexander Wendtأن "الواقع الدولي ليس معطىً ثابتًا، بل هو بناء اجتماعي يتم تشكّله من خلال التفاعلات بين الفاعلين" [1]، وهو ما يعني أن مصالح الدول وهوياتها ليست ثابتة، بل تتشكل وتتغير بفعل التفاعل والتواصل. ومن هذا المنطلق، تصبح الدبلوماسية غير الرسمية أداة مهمة في إعادة تشكيل هذه التصورات، من خلال خلق فضاءات للحوار والتفاعل بين مختلف الفاعلين.

وتؤكد المقاربة البنائية أن النزاعات الدولية لا تنشأ فقط بسبب تضارب المصالح المادية، بل أيضًا نتيجة لاختلاف التصورات والهويات والصور النمطية التي يحملها كل طرف عن الآخر. وهنا تبرز أهمية الدبلوماسية غير الرسمية، التي تسهم في تفكيك هذه التصورات السلبية، من خلال تعزيز التفاهم المتبادل، وبناء معانٍ مشتركة بين الأطراف[2]

ويشير Nicholas Onufإلى أن اللغة والخطاب يلعبان دورًا أساسيًا في تشكيل الواقع الدولي، حيث تُسهم الحوارات والتفاعلات في إنتاج مفاهيم جديدة للعلاقات بين الدول. وتُعد ورش العمل

[1] Wendt, Alexander (1999), **Social Theory of International Politics**, Cambridge University Press, p. 4.

[2] Ibid., pp. 10–17.

واللقاءات غير الرسمية جزءًا من هذه العملية، إذ تتيح للأطراف إعادة صياغة مواقفها وفهمها للآخر بشكل أكثر مرونة. [1]

كما تركز البنائية على مفهوم "بناء الثقة"، باعتباره عنصرًا أساسيًا في تغيير سلوك الفاعلين. فالثقة لا تُفرض بالقوة، بل تُبنى تدريجيًا من خلال التفاعل المستمر، وهو ما توفره الدبلوماسية غير الرسمية عبر قنواتها المرنة. وتُسهم هذه العملية في تحويل العلاقات من حالة العداء إلى حالة التعاون، أو على الأقل التعايش.

ومن الناحية التطبيقية، يظهر تأثير الطرح البنائي في العديد من المبادرات غير الرسمية التي تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الشعوب والنخب، خاصة في النزاعات الممتدة. فالحوارات التي تجمع أكاديميين أو فاعلين من المجتمع المدني من أطراف متنازعة، تُسهم في تغيير الصور الذهنية وبناء فهم مشترك للقضايا المطروحة، وهو ما ينعكس إيجابًا على فرص التسوية.

كما يمكن ربط هذا الطرح بمفهوم "القوة الناعمة" الذي طرحه Joseph Nye، حيث تُعد القيم والثقافة والأفكار أدوات مؤثرة في العلاقات الدولية، وتلعب الدبلوماسية غير الرسمية دورًا محوريًا في نقل هذه القيم وتعزيزها عبر التفاعل غير الرسمي بين المجتمعات.

غير أن المقاربة البنائية، رغم أهميتها، قد تُواجه بعض الانتقادات، خاصة فيما يتعلق بصعوبة قياس تأثير الأفكار والهويات بشكل دقيق، أو في تفسير بعض الحالات التي تستمر فيها النزاعات رغم وجود قنوات للحوار. [2]كما أن تأثير الدبلوماسية غير الرسمية في تغيير التصورات قد يتطلب وقتًا طويلًا، وهو ما قد لا يتماشى مع الضغوط السياسية الآنية.

---

[1] Nicholas Onuf, **World of Our Making: Rules and Rule in Social Theory and International Relations**, (University of South Carolina Press, 1989), p. 36.

[2] Jeffrey T. Checkel, "**The Constructivist Turn in International Relations Theory**," *World Politics*, Vol. 50, No. 2 (1998), pp. 326–334.

المبحث الثاني: فواعل وآليات تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية

المطلب الأول: فواعل الدبلوماسية غير الرسمية

الفرع الأول: المنظمات غير الحكومية الدولية(NGOs)

استخدام مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية Non-Govermental Organizations بتسميات مختلفة وهذا راجع لوجود اختلافات بين الدول في التسمية، فقد جرى استخدام مصطلحات متعددة مثل المنظمات غير ربحية، ويستخدم هذا المصطلح في كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية، وهناك مصطلح المنظمات الأهلية، الذي يكثر استخدامه في الدول العربية، وأخيرا مصطلح المنظمات التطوعية، حيث يستخدم من قبل المنظمات الدولية الحكومية، وكما تعددت المصطلحات التي استخدمت للإشارة إلى المنظمات غير الربحية "، فقد تعددت واختلفت المصطلحات التي تصف القطاع الذي يضمها، فهناك مصطلح القطاع التطوعي Sector Voluntary، وهو مصطلح يركز على أهم سمات هذا القطاع، ذلك لأن العمل فيه قائم على أساس من التطوع، وهناك مصطلح القطاع المستقل Independent Sector والذي يركز على الدور الذي تلعبه منظمات هذا القطاع كقوة ثالثة خارج إطار الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك مصطلح القطاع غير الربحي Non-Profit Sector، يؤكد على أن منظمات هذا القطاع لا تسعى إلى الربح. وفي مجموع هذه الاختلافات والمصطلحات المتنوعة، فإنه لا يمكن وضع تعريف محدد لها، وذلك لأن هناك مكونات عدة تدخل في تكوينها، الأمر الذي يثير مشكلة تعريفها. [1]

[1] وسام نعمت إبراهيم السعدي، **المنظمات الدولية غير الحكومية: دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر**، (مصر: دار شتات للنشر والبرمجيات، 2012)، ص12-31.

أستخدم مصطلح المنظمات غير الحكومية للمرة الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما أطلقته الأمم المتحدة على المنظمات الخاصة في الشفاء والتعافي من ويلات الحروب، ويرجع بعض العلماء بأن أول منظمة غير حكومية كانت المنظمة الدولية لمكافحة العبودية التي أنشئت عام 1839.

والمنظمات غير حكومية هي منظمات يتم إنشاؤها من قبل هيئات غير حكومية أو أفراد وهي بذلك تختلف عن المنظمات الدولية والإقليمية، التي يتم إنشاؤها بين الدول وتتمتع هذه المنظمات بالوضع الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بمقتضى المادة (71) من ميثاق الأمم المتحدة. [1] ويعرفها جوزيف ناي Josef Ney بأنها منظمات غير وطنية لا تنتمي لحكومة ما وهي تعبر عن الوعي العالمي والرأي العالمي، حيث تقوم بالضغط على الحكومات من أجل تغيير سياساتها فؤاد جدو، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية – أنموذج منظمة أطباء بلا حدود".[2]

أما مرسال مارل Merl فيعرفها على أنها " كل تجمع أو جمعية أو حركة مكونة بصفة دائمة من طرف الخواص منتمين لدول مختلفة، لمتابعة أهداف غير الربح والكسب". كما عرفها جاك فونتمال Jacques Fontmel على أنها: " مجموعة تجمع حركة مؤسسة تنشأ ليس بالاتفاق بين

[1] عاكف يوسف صوفان، **المنظمات الإقليمية والدولية**، (القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2003)، ص329.

[2] حزام مريم، "**المفهوم الجديد للقوة في العلاقات الدولية في عصر البيانات الضخمة**"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية والاستراتيجيات الأمنية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تحت إشراف بن سعدون اليامين، ص42.

الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين أو خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي " [1]

ويعتبرها الدكتور أحمد أبو ألوفا: أنها منظمة لا يتم إنشائها باتفاق بين الحكومات وإنما تنشأ باتفاق بين أشخاص وهيئات غير حكومية كما أنها تضم أساسا ممثلين وأعضاء غير حكوميين. ويعرفها الدكتور هيثم مناع: هي تلك الجمعيات والمؤسسات الخاصة التي تضم عددا من الأشخاص لغرض نوعي محدد، وهي عند تمتعها بالشخصية الحقوقية تصبح كيانا مستقلا عن أعضائها، أمام القانون سواء في المسؤولية الاعتبارية أو المالية. [2]

في حين تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" المنظمة الدولية غير الحكومية بأنها: " منظمات لم تنشأ عن طريق اتفاقيات بين الحكومات، تتسم أهدافها ووظائفها بطابع غير الحكومي وتضم نسبة هامة من الجمعيات أو الأفراد كأعضاء منتظمين في بلدان متعددة على الصعيد الإقليمي أو الدولي "[3]

من خلال ما تقدم يبدو واضحا أنه من الصعب وضع تعريف مانع جامع، لتحديد أبعاد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية، ذلك لأن وجهات النظر تختلف باختلاف الوجهة، وهنا يكمن التعريف الإجرائي لها في كونها تجمعات وهيئات طوعية، تضم أفرادا من مختلف دول العالم، تكون

---

[1] Michal Yaziji and Jonathan Doh, **NGOs and Corporations : Conflict and Collaboration**, (New York : Cambridge University Press, 2009), pp. 4–5.

[2] بشير شريف يوسف، **المنظمات غير الحكومية بين القانون الدولي والوطني**، (الأردن: دار البداية، 2013)، ص11–12.

[3] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم الدبلوماسية الاستراتيجية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004)، ص42.

غالبا ذات هدف إنساني عالمي، تتعدد مجالات عملها وتدخلها بتعدد أنواعها، وتهدف إلى تعزيز ودفع التعاون الدولي خاصة في المجال الإنساني، دون السعي إلى تحقيق هدف أو ربح مادي.

ومن هنا تُعد المنظمات غير الحكومية الدولية من أبرز الفواعل غير الدولاتية التي برز دورها بشكل متزايد في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبحت تشكل عنصرًا أساسيًا في دعم وتعزيز الدبلوماسية غير الرسمية. ويعكس هذا التطور التحولات التي شهدها النظام الدولي، والتي أدت إلى تراجع احتكار الدولة لإدارة العلاقات الدولية، مقابل صعود فاعلين جدد يمتلكون القدرة على التأثير في القضايا الدولية.

وتُعرَّف المنظمات غير الحكومية الدولية بأنها جمعيات خاصة مستقلة عن الدول، تُنشأ لتحقيق أهداف غير ربحية في مجالات ذات اهتمام عام. [1]

ويمكن القول بأنها هيئات مستقلة عن الحكومات، تنشأ بمبادرة من أفراد أو جماعات، وتهدف إلى تحقيق أهداف غير ربحية ذات طابع إنساني أو اجتماعي أو تنموي أو حقوقي، وتمارس نشاطها عبر الحدود الوطنية. وتتميز هذه المنظمات بمرونتها واستقلاليتها، مما يمنحها قدرة أكبر على التحرك في البيئات الدولية المعقدة.

وتكمن أهمية هذه المنظمات في كونها تلعب دورًا محوريًا في تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية، من خلال مشاركتها في الحوار الدولي، وتقديم المبادرات، والمساهمة في حل النزاعات. فهي تعمل كوسيط غير رسمي بين الأطراف، خاصة في الحالات التي يصعب فيها التواصل عبر القنوات

[1] Ian Brownlie, **Principles of Public International Law**, (Oxford: Oxford University Press, 2008), p. 68.

الرسمية. كما تسهم في نقل وجهات نظر المجتمعات المحلية إلى المستوى الدولي، مما يعزز من شمولية العملية الدبلوماسية.

ومن أبرز مجالات نشاط المنظمات غير الحكومية الدولية: حقوق الإنسان، والإغاثة الإنسانية، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، حيث تقوم بتنفيذ برامج ومشاريع تسهم في تعزيز التعاون الدولي. ويمكن الإشارة إلى منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تلعب دورًا مهمًا في الوساطة الإنسانية خلال النزاعات المسلحة، وكذلك منظمة العفو الدولية، التي تسهم في الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

كما تؤدي هذه المنظمات دورًا مهمًا في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، من خلال تنظيم لقاءات غير رسمية وورش عمل تجمع ممثلين عن مختلف الجهات، مما يساعد على تقليل التوتر وفتح قنوات للحوار. وفي هذا الإطار، تتقاطع أدوارها مع أهداف الدبلوماسية غير الرسمية التي تركز على التفاهم والتقريب بين وجهات النظر.

إضافة إلى أنها تُسهم في إنتاج المعرفة وتقديم الخبرة، من خلال إعداد الدراسات والتقارير التي تُستخدم كمرجع لصناع القرار. كما تمارس نوعًا من الضغط غير المباشر على الحكومات، عبر التأثير في الرأي العام الدولي، وهو ما يعزز من دورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية.

غير أن دور هذه المنظمات لا يخلو من تحديات، من أبرزها:

- محدودية الموارد المالية؛
- الاعتماد على التمويل الخارجي؛
- التشكيك في الحياد أو الاستقلالية في بعض الحالات؛

– صعوبة التأثير المباشر على القرارات السياسية .

ورغم هذه التحديات، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية تظل فاعلًا أساسيًا في الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تسهم في توسيع دائرة المشاركة في العلاقات الدولية، وتعزز من فرص التعاون والحوار بين مختلف الأطراف. ومن أبرز هذه المنظمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC)، التي تعمل على حماية ضحايا النزاعات المسلحة، ومنظمة العفو الدولية Amnesty International التي تركز على الدفاع عن حقوق الإنسان، إضافة إلى منظمة أطباء بلا حدود Médecins Sans Frontières التي تقدم خدمات طبية في مناطق الأزمات، وهيومن رايتس ووتش Human Rights Watch التي تراقب انتهاكات حقوق الإنسان، وأوكسفام Oxfam International التي تهتم بقضايا التنمية ومكافحة الفقر.

الفرع الثاني: مراكز الفكر والدراسات:

تعتبر مهمة ضبط تعريف مراكز الفكر صعبة بسبب تنوع المقاربات النظرية والعملية باختلاف في النماذج الأمريكية والأوروبية، كون الدور الذي تضطلع به مراكز الفكر يختلف من حيث القدرة على التأثير من دولة لأخرى. إضافة الى التعقد والتماهي المصطلحاتي في العلوم الاجتماعية، ما يجعل من امكانية تحديد تعريف واحد شامل مهمة صعبة وبالتالي الاختلاف في مفهمة المصطلح.

هناك العديد من التعريفات التي يقدمها المجتمع الأكاديمي في محاولة لضبط هذا المفهوم، من بينها التعريف الذي يقترحه برنامج الأمم المتحدة الانمائي والذي يرى بأن "مراكز الفكر هي المنظمات التي تعمل على أساس منتظم في البحوث والدعوة بشأن أي مسألة تتعلق بالسياسة العامة، إنها

الجسر بين المعرفة والسلطة في الديمقراطيات الحديثة".[1]، أي أن المهمة الأساسية لمراكز الفكر هي انجاز البحوث التي تساعد صانعي القرار على صناعة السياسات وترشيدها في النظم الديمقراطية لأنها الوحيدة التي تكفل الفواعل مجتمعية أخرى المشاركة في صنع القرار.

في حين ذهبت الموسوعة البريطانية لتعريف مراكز الفكر على أنها " معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسات المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. فيما يخص القضايا التابعة للحكومة، فهي تتدخل أحيانا في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني. وفيما يتعلق بالقضايا التابعة للمواضيع التجارية فهي تتدخل في التطويرات والتجارب التكنولوجية والبضائع والمنتجات الجديدة. تعتمد مصادر تمويلها على المنح والهبات النمطية والمشاريع الخيرية وكذلك العقود بالإضافة الى التبرعات الفردية والشخصية والعوائد من انجازها للتقارير والبحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية"[2]. هذا التعريف لمراكز الفكر أوسع من سابقه بحيث لا يقتصر دور مراكز الفكر على انجاز البحوث السياسية فقط، وإنما يتعداها ليشمل الجانب الاجتماعي والدفاع والأمن والتكنولوجيا، كما يحدد مصادر تمويل هذه المراكز.

من جانب آخر يرى ريتشارد هاس Richard Haass أن مراكز الفكر هي " مؤسسات مستقلة نظمت من أجل إجراء الأبحاث وانتاج معارف مستقلة ذات صلة بدوائر صنع القرار السياسي " [3]،

---

[1] Sergiy Gerasymchuk, “Think Tanks: The Problems of Definition and the Way to Solve Them,” **Think Tanks Development and Research Initiative**, February 23, 2017, p. 2.

[2] مبروك ساحلي، "**دور مراكز الأبحاث في رسم السياسة العامة (دراسة حالة العالم العربي)**"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 23، (2014)، ص252.

[3] رشيد ساعد، "**تأثير مراكز البحث والتفكير Think Tanks على توجهات التفكير الاستراتيجي الأمريكي اتجاه الصين**"، **مجلة المفكر**، (بسكرة)، العدد 13، ص387.

ووفقا لجيمس ماكغان James Mcgann " تساعد مؤسسات الفكر والرأي على وضع جداول أعمال السياسات وسد الفجوة بين المعرفة والسلطة ".[1]

كما يرى أندرو ريش Andrew Rich بأن مراكز الفكر هي " منظمات مستقلة غير ربحية تنتج وتعتمد أساسا على الخبرة والأفكار للحصول على الدعم والتأثير في عملية صنع السياسة "[2].

تشترك تعاريف الباحثين الآنفة ذكرهم في أن مراكز الفكر هي مؤسسات بحثية غير ربحية هدفها انتاج الأفكار والقيام بالبحوث والتأثير على صناعة السياسات، إنها ملء الفراغ بين العالم الأكاديمي من جهة وعالم الحكم من جهة أخرى.

واكتسبت أهمية متزايدة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث لعبت دورًا محوريًا في دعم وتوجيه الدبلوماسية غير الرسمية. وقد ارتبط صعود هذه المراكز بتزايد الحاجة إلى المعرفة المتخصصة والتحليل العلمي في فهم القضايا الدولية المعقدة، وهو ما جعلها حلقة وصل بين البحث الأكاديمي وصنع القرار السياسي.

وفي هذا السياق، يمكن تعريف مراكز الفكر بأنها مؤسسات بحثية مستقلة أو شبه مستقلة، تُعنى بإنتاج الدراسات والتحليلات في مجالات السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية، وتهدف إلى تقديم توصيات لصناع القرار، والمساهمة في توجيه السياسات العامة. وتتميز هذه المراكز بقدرتها على العمل خارج القيود الرسمية، مما يمنحها مرونة في طرح الأفكار والمبادرات.

---

[1] Gerasymchuk Sergiy, op cit, p 03.

[2] Patrick Koellner, "**Think Tanks: The Quest to Define and Rank Them,**" German Institute of Global and Area Studies, no. 10 (2013), p. 2.

وتكمن أهمية مراكز الفكر في كونها فاعلًا أساسيًا في الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تساهم في خلق فضاءات للحوار غير الرسمي بين مختلف الفاعلين الدوليين. فهي تنظم مؤتمرات وورش عمل تجمع خبراء وأكاديميين ومسؤولين سابقين من دول مختلفة، مما يسمح بتبادل الآراء وبحث حلول مبتكرة للقضايا الدولية بعيدًا عن الضغوط السياسية المباشرة.

والشكل التالي يبين حالة قطاع مراكز الفكر سنة 2022 من حيث توزيعها الجغرافي، أهم القضايا التي تهتم بها وأهم التحديات التي تواجهها.

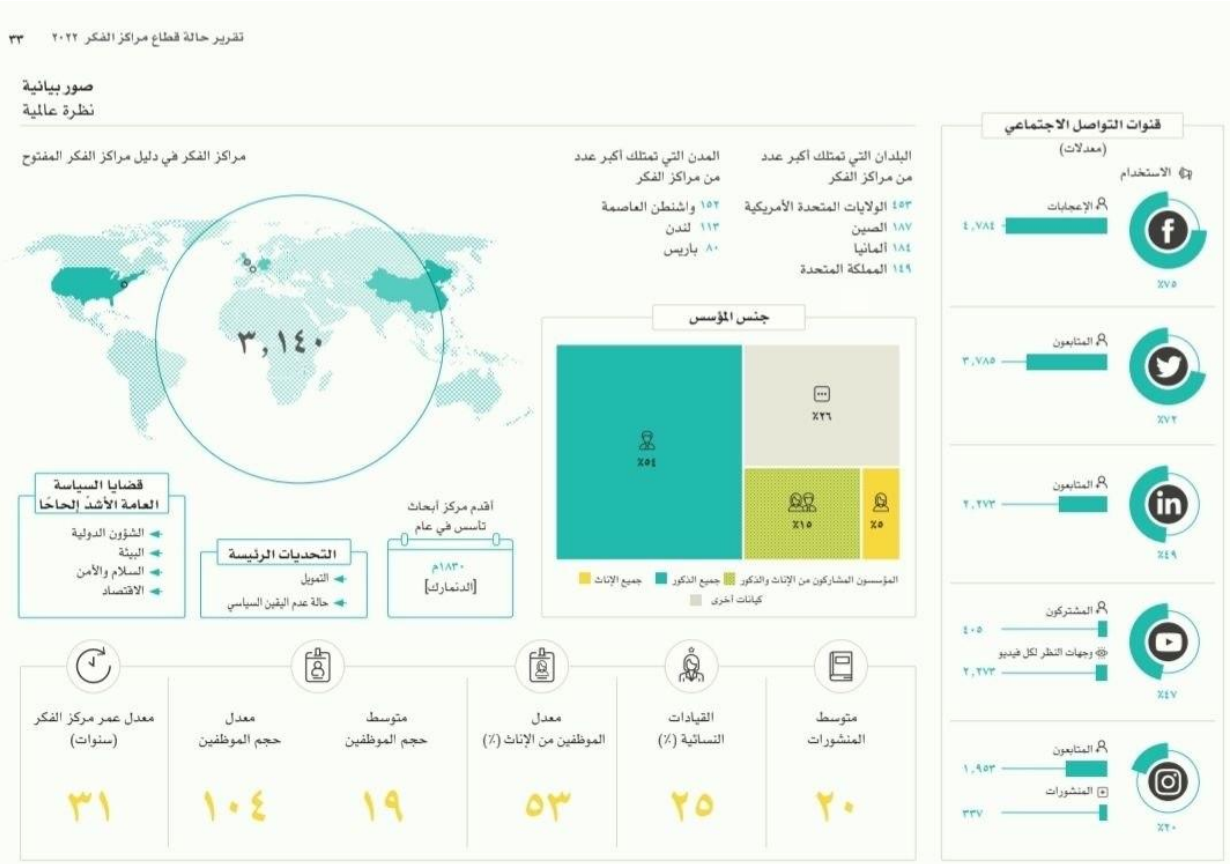

نيكول، ستيفاني وآخرون. (2022). تقرير حالة قطاع مراكز الفكر 2022. ترجمة علاء بن ساري الزعبي. الرياض: مركز البحوث والتواصل المعرفي بالتعاون مع منظمة مراكز الفكر العالميةOn Think Tanks)

يقدم تقرير "حالة قطاع مراكز الفكر 2022"، الصادر عن منظمة (On Think Tanks) بالتعاون مع مركز البحوث والتواصل المعرفي، رؤية إحصائية شاملة لواقع البحث الفكري عالمياً؛ حيث يضم الدليل أكثر من 3,140 مركزاً تتصدرها الولايات المتحدة والصين كأبرز الحواضن الجغرافية. ويكشف التقرير عن توجه بحثي مكثف نحو قضايا الشؤون الدولية والبيئة والاقتصاد، رغم تحديات التمويل والتقلبات السياسية. كما يسلط الضوء على مؤشرات حيوية تعكس تطور القطاع، مثل ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لتصل إلى 53%، واعتماد المؤسسات المتزايد على المنصات الرقمية لتعزيز تأثيرها المعرفي، مما يبرز الدور المحوري لهذه المراكز في صياغة السياسات العامة وقيادة الفكر العالمي.

ومن أبرز الأمثلة على هذه المراكز Brookings Institution :، وChatham House، اللتان تلعبان دورًا مهمًا في تحليل السياسات الدولية وتنظيم الحوارات متعددة الأطراف. كما تساهم هذه المؤسسات في تقديم رؤى استراتيجية تساعد على فهم التحولات في النظام الدولي.

كما تؤدي مراكز الفكر دورًا مهمًا في دعم صناع القرار، من خلال تقديم دراسات معمقة وتقارير تحليلية تُستخدم كأساس في صياغة السياسات. وفي هذا الإطار، تُعد هذه المراكز جزءًا من "الدبلوماسية المعرفية"، حيث تسهم في إنتاج الأفكار التي قد تتحول لاحقًا إلى سياسات رسمية .

إضافة إلى أنها تساهم في بناء شبكات من العلاقات بين النخب السياسية والأكاديمية، وهو ما يعزز من فرص التعاون الدولي. كما تلعب دورًا في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، من خلال توفير منصات للحوار غير الرسمي، مما ينسجم مع أهداف الدبلوماسية غير الرسمية في بناء الثقة والتفاهم.

غير أن مراكز الفكر تواجه بدورها بعض التحديات، من بينها :ارتباط بعض المراكز بجهات تمويل قد تؤثر على استقلاليتها؛ تفاوت مستوى التأثير بين المراكز؛ محدودية القدرة على تحويل التوصيات إلى قرارات فعلية. ورغم ذلك، تبقى مراكز الفكر والدراسات فاعلًا محوريًا في الدبلوماسية غير الرسمية، لما توفره من فضاءات للحوار، وما تنتجه من معرفة تسهم في توجيه العلاقات الدولية نحو مزيد من التعاون.

الفرع الثالث: الشخصيات المؤثرة (الخبراء، الوسطاء، قادة الرأي)

يُعرف الخبراء في سياق الدبلوماسية غير الرسمية بأنهم أفراد يمتلكون معرفة تخصصية معترف بها في مجال محدد، ويشكلون ما يُعرف أكاديمياً بـ "المجتمعات الإبستيمية Epistemic) " (Communistesوهم فواعل عابرة للحدود تساهم في توجيه صانعي القرار وبناء توافق دولي حول القضايا المعقدة من خلال تقديم "الحقائق" والبدائل العلمية بعيداً عن التجاذبات السياسية. و " هي شبكة من المهنيين ذوي الكفاءة المعترف بها والخبرة في مجال معين، والذين يمتلكون سلطة معرفية ومطالبة مشروعة بالمعرفة ذات الصلة بالسياسات ضمن ذلك المجال". [1]

أما الوسطاء يُعرفون في الدبلوماسية غير الرسمية بأنهم "طرف ثالث" (أفراد أو مجموعات) يتدخلون في النزاعات الدولية بهدف تسهيل التواصل وتجاوز الجمود السياسي، دون امتلاك سلطة إجبارية على أطراف النزاع. وتعتمد فاعليتهم على "الحياد" و"المصداقية "وقدرتهم على بناء جسور الثقة في المسارات غير الرسمية (المسار الثاني) و "الوساطة هي عملية إدارة نزاع يقوم فيها طرف

[1] بيتر هاس، "**المجتمعات العلمية والتعاون الدولي: مقدمة**"، **في: المجتمعات الإبستيمية والتعاون الدولي**، تحرير بيتر هاس، ترجمة دار الكتاب الجامعي، (العين، الإمارات العربية المتحدة، 2002)، ص13

ثالث غير منحاز بمساعدة الأطراف المتنازعة على الوصول إلى تسوية مقبولة متبادلة من خلال التفاوض والحوار، دون استخدام القوة القانونية[1]".

وبالنسبة لقادة الرأي فالمصطلح يقابله بالإنجليزية leader opinion وبالفرنسية guide d'opinion يشير إلى الشخص الذي يمارسه نفوذه على عدد من الناس حسب تعريف بوجار دوس bogardos وهم أشخاص يتميزون بصفات وخصائص تجعلهم يؤثرون في الآخرين، حيث تصبح أفكارهم تتبنى من قبل الجماهير ويأخذون بها ويعملون ويغيرون سلوكياتهم واتجاهاتهم حسب القضايا المطروحة. ويعرف أفريت روجزر evert rogers قادة الرأي بأنهم الأشخاص من ذوي النفوذ في مجال استحسان الأفكار أو استهجانها كما يعرفونها بأنهم الأشخاص ذو التأثير الكبير في معلومات وآراء ومواقف وسلوك أشخاص آخرين في مجتمع ما، وقيادة الرأي العام هي الدرجة التي يمكن لشخص ما أن يؤثر بشكل غير رسمي على الآخرين وتوجهاتهم وآرائهم ومشاعرهم بشكل منظم وهادف.[2]

وتُعد الشخصيات المؤثرة، من خبراء وأكاديميين ووسطاء وقادة رأي، من الفواعل الأساسية في الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تسهيل الحوار بين الأطراف الدولية، والمساهمة في بناء الثقة، واقتراح حلول مبتكرة للنزاعات. وتنبع أهمية هذه الفئة من كونها تتحرك خارج الإطار الرسمي، مما يمنحها قدرًا كبيرًا من المرونة والقدرة على المبادرة.

---

[1] رشيد قداش، "**أدوار الطرف الثالث الأمريكي في تسوية الصراع العربي–الإسرائيلي (1978–2003)**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر 3، 2017)، ص15.

[2] جمال العيفة وزينب سعيدي، "**قادة الرأي في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من الأفراد المؤثرين**"، مجلة مقاربات، مجلد 4، عدد 1 (جانفي 2016): ص 204.

وفي هذا السياق، يشمل مفهوم الشخصيات المؤثرة طيفًا واسعًا من الفاعلين، من بينهم: الأكاديميون والباحثون المتخصصون في العلاقات الدولية؛ الخبراء والمحللون السياسيون؛ المسؤولون السابقون (دبلوماسيون، وزراء...)؛ الوسطاء غير الرسميين؛ قادة الرأي والمفكرون.

وتكمن خصوصية هذه الفئة في أنها تجمع بين المعرفة والخبرة العملية، وهو ما يجعلها قادرة على فهم تعقيدات القضايا الدولية، والتفاعل معها بمرونة بعيدًا عن القيود السياسية. كما أن عدم ارتباطها المباشر بالمؤسسات الرسمية يمنحها حرية أكبر في طرح أفكار جديدة قد تكون غير مقبولة في القنوات الرسمية.

ومن أبرز الأدوار التي تقوم بها هذه الشخصيات في إطار الدبلوماسية غير الرسمية، دور الوساطة غير الرسمية، حيث تعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، من خلال تنظيم لقاءات غير رسمية أو المشاركة فيها، وتقديم مقترحات للحل. وقد ساهمت مثل هذه الشخصيات في العديد من المبادرات التي مهدت الطريق لاتفاقيات رسمية، كما حدث في المسارات غير الرسمية التي سبقت اتفاقيات أوسلو.

كما تساهم هذه الشخصيات في إنتاج المعرفة ونقلها، من خلال الكتابات والدراسات والتحليلات التي تقدم رؤى جديدة حول القضايا الدولية. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى دور مفكرين مثل Joseph Nye، الذي ساهم في تطوير مفهوم "القوة الناعمة"، والذي أصبح من الأدوات المهمة في فهم الدبلوماسية غير الرسمية. إضافة إلى ذلك، تلعب الشخصيات المؤثرة دورًا في التأثير على الرأي العام وصناع القرار، حيث تمتلك القدرة على توجيه النقاشات العامة، وطرح قضايا معينة على الأجندة الدولية. كما تسهم في بناء شبكات من العلاقات بين مختلف الفاعلين، مما يعزز من فرص التعاون والتفاهم.

ومن جهة أخرى، ترتبط فعالية هذه الشخصيات بعوامل متعددة، مثل :مستوى الخبرة والمصداقية؛ القدرة على التواصل والإقناع؛ الحياد والاستقلالية؛ شبكة العلاقات التي تمتلكها.

غير أن دورها لا يخلو من بعض التحديات، من أبرزها :غياب الصفة الرسمية، مما قد يحد من تأثيرها المباشر؛ احتمال التشكيك في حيادها؛ صعوبة تحويل المبادرات الفردية إلى نتائج ملموسة .ورغم هذا تظل الشخصيات المؤثرة عنصرًا حيويًا في الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تسهم في تنشيط قنوات الحوار غير الرسمي، وتعزيز التفاهم بين الأطراف، وتقديم مقاربات جديدة للتعامل مع القضايا الدولية.

المطلب الثاني: آليات تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية

الفرع الأول: ورش العمل والحوارات الأكاديمية (المؤتمرات العلمية)

يُمكن تعريف ورش العمل كآلية من آليات الدبلوماسية غير الرسمية على أنها لقاءات حوارية مكثفة تُعقد في بيئة أكاديمية غير رسمية، تجمع ممثلين عن أطراف النزاع أو فواعل غير دولاتية، بهدف تحليل الجذور البنيوية للأزمات بعيداً عن أساليب المساومة التقليدية، وتحويل النزاع من معادلة صِفرية إلى عملية مشتركة لحل المشكلات من خلال التفاعل التحليلي المباشر.

يعرف بعض الباحثين مفهوم الحوار على أنه " أسلوب علمي تعليمي، تستخدم فيه الأسئلة والأجوبة لإثارة الأذهان وتحريك الوجدان، بقصد إزالة فكرة خاطئة من النفوس أو تعليم أمر جديد أو

حسم موضوع يدور حوله الخلاف، وذلك بتبادل الآراء والأفكار فيما بينهم بهدف الوصول إلى الحقيقة " [1]

أما مفهوم الفكر، فقد عرفه المعجم الفرنسي بأنه: " طريقة تفكير خاصة بشخص أو مجموعة من أشخاص معبر عنها بواسطة القول أو مجموعة أفكار خاصة بشخص معين، مجتمع معين، عصر معين، مقدمة في شكل أقل أو أكثر تنظيما أو دوغمائية ". [2]

ووفقا لأهداف هذه الدراسة، يمكن تعريف الحوار الفكري الأكاديمي بأنه: " عملية تفاعل بين طرفين أو أكثر. الأطراف المعنية باحثين في مجال العلم والمعرفة)، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، داخل إطار مؤسسي معين، قد يكون مخبر بحث جامعي، أو مؤسسة بحثية خاصة، أو جماعة علمية، يتم من خلالها طرح موضوع فكري معين ويتم العمل وفق منطق الحوار العلمي كقاعدة أساسية للبحث من أجل تطوير المعرفة العلمية، والتي يتوصل إليها فريق البحث بالاعتماد على الحجج والبراهين العلمية " نزاري سعاد دور الحوار الفكري في الفضاءات العلمية والبيداغوجية في ترقية المعرفة العلمية، مقاربة سوسيولوجية لمعوقات الحوار، التعصب الفكري نموذجا، [3]

---

[1] علي محمد جبران ووليد أحمد مساعدة، "**ثقافة الحوار من المنظور الإسلامي وأهميته في حل المشكلات الطلابية في الجامعات**"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، عمادة البحث العلمي (2008): 5.

[2] محمد الرحوحي، "**الاتجاهات التربوية في المغرب الإسلامي بين النظرية والتطبيق**"، (أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة)، ص 25؛ نقلاً عن: لخضر بوكعبر ومبروك غضبان، "**الممارسة التربوية لعلماء المغرب الإسلامي في العصر الوسيط**"، مجلة الحوار الثقافي، مجلد 9، عدد 2 (ديسمبر 2020): ص 25.

[3] سعاد نزاري، "**دور الحوار الفكري في الفضاءات العلمية والبيداغوجية في ترقية المعرفة العلمية: مقاربة سوسيولوجية لمعوقات الحوار، التعصب الفكري نموذجاً**" (أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018)، 16

وبذلك فإن العلاقة بين الفكر والحوار علاقة وطيدة، فبالحوار تتفتح المدارك الفكرية ويتطور مستوى الفهم فينتج عن ذلك توجهات وقناعات، حيث يعتبر الفكر المادة الأساسية للحوار هذا من جهة، اما من جهة ثانية فمعالجة أي خلل على مستوى الأفكار، لن يكون إلا بالحوار.

ويعتبر ما ذكرته من أهم الآليات التي تُفعَّل من خلالها الدبلوماسية غير الرسمية، حيث توفر فضاءات مرنة للتفاعل بين مختلف الفاعلين الدوليين بعيدًا عن القيود الرسمية والبروتوكولية. وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في ظل تعقّد القضايا الدولية، إذ تسمح بتبادل الأفكار والرؤى بشكل حر، مما يسهم في إنتاج مقاربات جديدة للتعامل مع التحديات الدولية.

كما لعبت الحوارات الأكاديمية غير الرسمية دورًا مهمًا في العديد من القضايا الدولية، حيث ساهمت في تهيئة الأرضية للتفاوض الرسمي. وغالبًا ما تُستخدم هذه اللقاءات في المراحل التمهيدية للنزاعات، عندما يكون التواصل الرسمي محدودًا أو منعدمًا.

من جهة تساهم هذه الآلية في إنتاج المعرفة من خلال :إعداد أوراق بحثية؛ إصدار توصيات سياسية؛ نشر تقارير تحليلية؛ وهو ما يعزز من دور الدبلوماسية غير الرسمية كفضاء فكري ومعرفي، وليس فقط كقناة تواصل. ومن جهة أخرى، ترتبط فعالية هذه الحوارات بعوامل عدة، مثل :مستوى المشاركين وخبرتهم؛ الجهة المنظمة ومدى حيادها؛ طبيعة الموضوع المطروح؛ درجة الانفتاح بين الأطراف .غير أن هذه الآلية تواجه بعض التحديات، منها محدودية تأثيرها المباشر على صناع القرار؛ احتمال بقاء نتائجها في الإطار النظري دون تطبيق؛ الحاجة إلى استمرارية الحوار لتحقيق نتائج ملموسة . ومع هذا تظل ورش العمل والحوارات الأكاديمية أداة أساسية في تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية، لما توفره من بيئة مناسبة للحوار، وما تسهم به في بناء الثقة وتوليد الأفكار التي تدعم التعاون الدولي.

الفرع الثاني: الوساطة غير الرسمية: تقريب وجهات النظر

يمكن تعريف الوساطة غير الرسمية بأنها عملية تواصل غير مباشر بين أطراف النزاع، تتم عبر قنوات غير رسمية، وتهدف إلى تقليل حدة التوتر، وبناء الثقة، واستكشاف إمكانيات التسوية دون التزامات رسمية. وتمتاز هذه الوساطة بكونها أقل تقيّدًا بالبروتوكولات السياسية، مما يمنحها مرونة كبيرة في إدارة الحوار. وتبرز أهمية الوساطة غير الرسمية في كونها تُستخدم غالبًا في المراحل الأولية للنزاعات، أو في الحالات التي يصعب فيها إجراء مفاوضات رسمية بسبب التوترات السياسية أو انعدام الثقة. ففي مثل هذه الظروف، يمكن للوسطاء غير الرسميين أن يفتحوا قنوات اتصال أولية، تُمهّد لاحقًا لانخراط الأطراف في مفاوضات رسمية.

كما تسهم الوساطة غير الرسمية في تغيير طبيعة التفاعل بين الأطراف، من خلال نقل العلاقة من حالة المواجهة إلى حالة الحوار، وهو ما يتماشى مع أهداف الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التفاهم والتقارب. وفي هذا الإطار، لا تقتصر الوساطة على نقل الرسائل بين الأطراف، بل تشمل أيضًا تحليل مواقفهم، واقتراح حلول وسط، والمساعدة في إعادة صياغة القضايا بشكل يسهل التوافق حولها.

ولعبت الوساطة غير الرسمية دورًا مهمًا في العديد من النزاعات الدولية، حيث ساهمت في تمهيد الطريق لاتفاقيات رسمية. وتتكامل الوساطة غير الرسمية مع الجهود الرسمية، حيث يمكن اعتبارها مرحلة تمهيدية أو موازية للعمل الدبلوماسي الرسمي. فهي تتيح اختبار الأفكار والمقترحات، وتخفيف حدة التوتر، مما يسهل على القنوات الرسمية تحقيق تقدم ملموس.

الفرع الثالث: الشبكات الرقمية غير الرسمية كآلية دبلوماسية مستحدثة

شهدت البيئة الدولية المعاصرة تحولاً بنيوياً في طبيعة الفاعلين المؤثرين في السياسة الخارجية، فلم تعد القنوات الدبلوماسية التقليدية تحتكر إدارة التفاعلات عبر الحدود. وفي هذا السياق، برزت الشبكات الرقمية غير الرسمية كأحد أهم تجليات هذا التحول، حيث تُعرف بأنها منظومات اتصالية افتراضية عابرة للحدود الوطنية، تضم منصات التواصل الاجتماعي، وشبكات الناشطين السيبرانيين، ومجموعات التفاعل الرقمي السريع. وتدار هذه الشبكات أساساً من قبل فاعلين من غير الدول، وتمتاز بمرونتها العالية وتحررها من القيود البروتوكولية التي تطبع العمل الدبلوماسي الرسمي.

وتتجلى الأهمية الوظيفية لهذه الشبكات في قدرتها على إعادة تشكيل الأجندة الدولية، من خلال تعبئة الرأي العام العالمي حول قضايا حقوقية وإنسانية وبيئية، والضغط على صناع القرار عبر آليات التأثير الرقمي السريع. كما أسهمت في إضعاف الاحتكار التقليدي للدول لوسائل الإعلام، مما سمح بظهور فضاء تفاعلي بديل يشارك في صناعة الخطاب الدولي والتأثير فيه. [1]

الفرع الرابع: القوة الناعمة كآلية للدبلوماسية غير الرسمية

تُعد القوة الناعمة إحدى أهم الآليات المركزية في إطار الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تقوم على القدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين من خلال الجذب والإقناع بدلًا من الإكراه أو استخدام القوة الصلبة. ويعتمد هذا النوع من القوة على عناصر غير مادية مثل الثقافة، والقيم السياسية، ونمط الحياة، والسياسات العامة للدولة، إضافة إلى صورتها الذهنية في النظام الدولي.

[1] العربي العربي، "**الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية**"، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، المجلد 3، العدد 10 (مايو 2021)، ص 125–156.

وفي هذا السياق، لا تقتصر القوة الناعمة على الفاعلين الرسميين فقط، بل تمتد لتشمل الفاعلين غير الحكوميين، مثل وسائل الإعلام، والشبكات الرقمية، ومنظمات المجتمع المدني، التي أصبحت تلعب دورًا متزايدًا في تشكيل الرأي العام العالمي والتأثير في السياسات الدولية بشكل غير مباشر.[1]

كما تعززت فعالية القوة الناعمة في ظل التحولات الرقمية والعولمة، حيث أصبح الفضاء الإلكتروني منصة رئيسية لنشر التأثير الثقافي والسياسي بسرعة وواسعة النطاق، مما جعل الدبلوماسية غير الرسمية أكثر ديناميكية وتأثيرًا. وبالتالي، فإن القوة الناعمة لا تُعتبر فقط أداة للدول، بل أيضًا آلية مفتوحة تتداخل فيها الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صياغة النفوذ الدولي.

الفرع الخامس: المنتديات العالمية كآلية للدبلوماسية غير الرسمية

تُشكل المنتديات العالمية واحدة من أبرز آليات الدبلوماسية غير الرسمية المعاصرة؛ حيث تحولت هذه المنصات الدولية المفتوحة إلى فضاءات عابرة للحدود تجمع النخب السياسية والاقتصادية وقادة الفكر والمجتمع المدني. وتكمن القوة الدبلوماسية لهذه المنتديات في مرونتها وقدرتها على صياغة الأجندات الدولية وتوجيه الرأي العام العالمي خارج الأطر الحكومية والبروتوكولات التقليدية المقيدة. [2]

فهي تتيح لقاءات مباشرة وغير رسمية تسهم في تقريب وجهات النظر وبناء توافقات حيوية حول الأزمات والسياسات العامة، مما يجعلها منصات تمهيدية تسهم في صناعة القرارات الدولية

---

[1] Joseph S. Nye, Jr., "**Soft Power and American Foreign Policy,**" Political Science Quarterly 119, no. 2 (Summer 20'4) : 57.

[2] سالمي مروة نصيرة، **الدبلوماسية الرقمية: تأثير وسائل التكنولوجيا في العمل الدبلوماسي: نموذج التفاوض الإلكتروني**، رسالة ماستر غير منشورة (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016)، ص 49.

والتأثير في الحوكمة العالمية قبل انتقالها إلى الصياغة الرسمية داخل المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وبذلك، تقدم المنتديات العالمية نموذجاً حياً لتشابك الفواعل الدولية في العصر الحديث. [1]

المطلب الثالث: مجالات وتطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية

تتجلى أهمية الدبلوماسية غير الرسمية ليس فقط في بعدها النظري أو في آلياتها، بل كذلك في مجالات تطبيقها المتعددة، حيث أصبحت تُستخدم كأداة فعالة في معالجة العديد من القضايا الدولية المعاصرة. ويعكس هذا التعدد في المجالات طبيعة النظام الدولي الذي أصبح أكثر تعقيدًا وتشابكًا، مما يستدعي تدخل فاعلين متنوعين وأساليب مرنة لتعزيز التعاون الدولي.

الفرع الأول: الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية

إن إدارة وتسوية النزاعات الدولية من أبرز المجالات التي برز فيها دور الدبلوماسية غير الرسمية، حيث تسهم في فتح قنوات للحوار بين الأطراف المتنازعة، خاصة في المراحل التي تتعطل فيها القنوات الرسمية. وتعتمد هذه الدبلوماسية على الوساطة غير الرسمية، وتنظيم اللقاءات السرية، وبناء الثقة بين الأطراف، مما يهيئ الظروف المناسبة لبدء مفاوضات رسمية.

وقد أثبتت التجارب أن العديد من النزاعات الدولية شهدت بداياتها عبر قنوات غير رسمية. وهو ما يعكس أهمية هذا النمط من الدبلوماسية في كسر الجمود السياسي وخلق فرص للتسوية.

دور الدبلوماسية غير الرسمية في حلّ النزاعات الدولية يتجلّى أساسًا في قدرتها على التحرك في المساحات التي تعجز فيها القنوات الرسمية، سواء بسبب الجمود السياسي أو انعدام الثقة بين

[1] Anne-Marie Slaughter, The Chessboard the Web : **Strategies of Connection in a Networked World** (New Haven : Yale University Press, 2017), 4.

الأطراف. فهي لا تسعى إلى إبرام اتفاقات ملزمة مباشرة، بل تهيئة البيئة النفسية والسياسية التي تجعل التسوية ممكنة من خلال:

أولًا، تُسهم الدبلوماسية غير الرسمية في بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، من خلال لقاءات غير علنية تجمع فاعلين من الطرفين بعيدًا عن الضغوط السياسية والإعلامية. هذا النوع من التفاعل يساعد على تقليل الصور النمطية وفهم دوافع الطرف الآخر بشكل أعمق، وهو ما يُعد خطوة أساسية قبل أي تفاوض رسمي[1].

ثانيًا، تؤدي دورًا مهمًا في فتح قنوات تواصل بديلة عندما تنقطع العلاقات الدبلوماسية الرسمية. ففي حالات النزاع الحاد، قد ترفض الحكومات الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهنا تتدخل مبادرات مثل Track Two Diplomacy لتوفير فضاء حوار غير ملزم يسمح بتبادل الأفكار دون تبعات سياسية مباشرة.

ثالثًا، تساهم في استكشاف حلول مبتكرة، حيث يمكن للمشاركين طرح مقترحات جريئة لا تستطيع الحكومات الإعلان عنها رسميًا. هذه الأفكار تُختبر في الإطار غير الرسمي، وقد تتحول لاحقًا إلى أساس لاتفاقات رسمية. من أبرز الأمثلة في هذا الموضوع ما يُعرف بمفاوضات دارتموث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة. فقد انطلقت هذه اللقاءات منذ ستينيات القرن العشرين بمبادرة من أكاديميين وخبراء من الطرفين، بعيدًا عن الإطار الحكومي الرسمي، وشكّلت نموذجًا واضحًا لـ .Track Two Diplomacy وقد أتاحت هذه المفاوضات غير الرسمية فضاءً للحوار الصريح حول القضايا الحساسة مثل التسلح النووي والتوترات الإيديولوجية، في وقت

[1] رضا دمدوم، **محاضرات في تحليل وإدارة النزاعات الدولية، مطبوعة بيداغوجية،** (قسنطينة: كلية العلوم السياسية، جامعة صالح بوبنيدر – قسنطينة 3، 2023–2024)، ص 106، تاريخ الاطلاع: 04 ماي 2026، متاح على: https://fsp.univ-constantine3.dz.

كانت فيه القنوات الرسمية محدودة أو متوترة. ومن خلال هذا المسار، تم تبادل وجهات النظر وبناء قدر من الفهم المتبادل، وهو ما ساهم لاحقًا في تهيئة الظروف لاتفاقيات رسمية تتعلق بالحد من التسلح.

الفرع الثاني: الدبلوماسية غير الرسمية في مجالات التعاون الدولي

لا يقتصر دور الدبلوماسية غير الرسمية على حل النزاعات فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز التعاون الدولي في مختلف المجالات، خاصة تلك التي تتطلب تنسيقًا جماعيًا وتبادلًا مستمرًا للخبرات. ومن أبرز هذه المجالات:

المجال الإنساني: حيث تساهم المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، والتدخل في حالات الطوارئ، وتعزيز التضامن الدولي مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) بالتواصل غير الرسمي مع أطراف النزاع (بما في ذلك الجهات غير الحكومية) لفتح "ممرات إنسانية" آمنة لإيصال الغذاء والدواء.

المجال البيئي: من خلال المبادرات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التغير المناخي مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) رغم ارتباطها بالأمم المتحدة، إلا أن تقاريرها يقودها آلاف العلماء المستقلين الذين يوجهون بوصلة القرار العالمي بناءً على العلم لا السياسة.

المجال الصحي: كما ظهر جليًا خلال جائحة كوفيد-19، حيث لعبت الفواعل غير الحكومية دورًا مهمًا في التنسيق وتبادل المعلومات .

المجال الثقافي والعلمي: عبر التبادلات الأكاديمية، والبرامج الثقافية، والدبلوماسية العلمية، التي تسهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية

يُظهر هذا التنوع أن الدبلوماسية غير الرسمية أصبحت أداة متعددة الوظائف، تتجاوز الإطار السياسي الضيق إلى مجالات أوسع تمس مختلف جوانب الحياة الدولية.

يتضح مما سبق، أن الدبلوماسية غير الرسمية تمتد إلى مجالات متعددة، تشمل حل النزاعات وتعزيز التعاون الدولي، وهو ما يعكس طبيعتها الشمولية وقدرتها على التكيف مع مختلف التحديات الدولية، بما يسهم في تعزيز التعاون الدولي بشكل أكثر مرونة واستدامة.

تناول الفصل الأول الدبلوماسية غير الرسمية من منظور مفاهيمي ونظري، متتبعاً نشأتها وتطورها التاريخي نتيجة تحولات العلاقات الدولية وتراجع احتكار الدولة للعمل الدبلوماسي. وقد عمل الفصل على ضبط مفهومها وتمييز خصائصها المرنة عن الدبلوماسية الرسمية التقليدية، مستنداً إلى مقاربات نظرية تفسر الظاهرة؛ كالليبرالية القائمة على تعدد الفاعلين والاعتماد المتبادل، والبنائية التي تركز على دور الأفكار والمعايير. وختاماً، حدد الفصل أبرز الفاعلين المعاصرين في هذا المجال كالمنظمات والشركات، مستعرضاً آلياتهم القائمة على الحوار الموازي والوساطة وبناء شبكات التأثير الدولي. وبناءً على هذا التأصيل النظري والمفاهيمي، يصبح من الضروري الانتقال من حيز التنظير إلى التطبيق، وهو ما يفتح المجال في الفصل الثاني لبحث وتفكيك التطبيقات المعاصرة لهذه الدبلوماسية، ورصد أدوار فواعلها غير الحكومية وآلياتها الرقمية في واقع العلاقات الدولية الراهنة.

الفصل الثاني: تطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي

سنتناول في هذا الفصل دراسة التطبيقات المعاصرة للدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تعزيز التعاون الدولي، وذلك من خلال التطرق إلى الآليات الحديثة التي تعتمدها الفواعل غير الحكومية في إدارة النزاعات والأزمات السياسية من خلال دراسة دور المنظمات الإنسانية في النزاعات المسلحة، ومساهمة المنظمات غير الحكومية في عمليات الوساطة والحوار الدولي، إضافة إلى ذلك، سيتم التطرق إلى تأثير هذه الفواعل في توجيه السياسات الاقتصادية العالمية، سواء عبر المنتديات الاقتصادية الدولية أو من خلال مساهمتها في صياغة اتفاقيات التجارة الدولية، بالإضافة إلى تبيان النماذج المعاصرة للدبلوماسية غير الرسمية في مجال التنمية الدولية، عبر دراسة أدوار القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم المساعدات الإنسانية في مناطق النزاع.

كما سيتم التطرق إلى آليات الدبلوماسية غير الرسمية في مواجهة الأزمات الدولية المعاصرة، كالأزمات الصحية والتغيرات المناخية، مع إبراز مساهمة المنظمات الدولية والشركات التكنولوجية والمنظمات البيئية في دعم التنسيق والتعاون بين الدول.

وأخيرًا، سيتم تسليط الضوء على مفهوم القوة الناعمة ودور الفواعل غير الحكومية في التأثير على السياسات الدولية عبر الوسائل الثقافية والإعلامية، مع إجراء مقارنة بين القوى الكبرى كالصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في توظيف الدبلوماسية غير الرسمية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية على الساحة الدولية.

المبحث الأول: تطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية

المطلب الأول: دور الفواعل غير الحكومية في الأزمات السياسية والنزاعات الدولية

الفرع الأول: دور المنظمات الإنسانية في النزاعات المسلحة: نموذج أزمة اليمن

تعد أزمة اليمن حالياً واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية والسياسية في العالم. بحيث بدأت الأزمة بشكلها الحالي في سبتمبر 2014، عندما سيطرت جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) على العاصمة صنعاء، مما أدى إلى خروج الحكومة المعترف بها دولياً. وتصاعد النزاع في مارس 2015 مع تدخل تحالف عسكري بقيادة السعودية لدعم الحكومة الشرعية، بحيث أدى الحصار والقتال وانهيار العملة إلى مجاعة وشيكة حيث أصبح أكثر من 80% من السكان يعتمد على المساعدات، بالإضافة إلى انهيار القطاع الصحي حيث توقفت أكثر من نصف المرافق الطبية عن العمل، بالإضافة إلى تفاقم أزمة النازحين مع وجود ملايين النازحين داخلياً يعيشون في ظروف قاسية[1].

وبسبب عجز الدولة وغياب مؤسساتها جعل المنظمات غير الحكومية هي "المزود الوحيد" للخدمات الأساسية (الغذاء، الماء، الصحة)، ومع وجود جماعات مسلحة غير دولية (فواعل من غير الدول) فرض على المنظمات الإنسانية التفاوض مع "سلطات أمر واقع" بدلاً من الحكومات الرسمية، وهو ما يغير مفاهيم التعاون الدولي التقليدية[2] .

منذ اندلاع النزاع في اليمن، شهدت البلاد واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالمياً، حيث تفاقمت أوضاع السكان نتيجة القتال المستمر، وانهيار البنية التحتية، وانتشار المجاعة والأوبئة. أين برزت المنظمات الإنسانية الدولية كفاعل رئيسي في تقديم المساعدات الطارئة، وتلبية الاحتياجات

---

[1] صباح كزيز ومدوخ نجاة، "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية دراسة في جهود حل الأزمة"، **مجلة الحقوق والحريات**، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2017)، ص 44

[2] بوسكران فاطمة الزهراء، "الأزمة اليمنية: صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد (12)، العدد (2)، (2021)، ص 338

الأساسية للسكان المدنيين. وتُعدّ اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أبرز هذه المنظمات، حيث اضطلعت بدور محوري في توفير الرعاية الصحية، وإيصال المساعدات الغذائية، وضمان الوصول إلى المياه النظيفة، فضلاً عن حماية المدنيين وفقاً لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

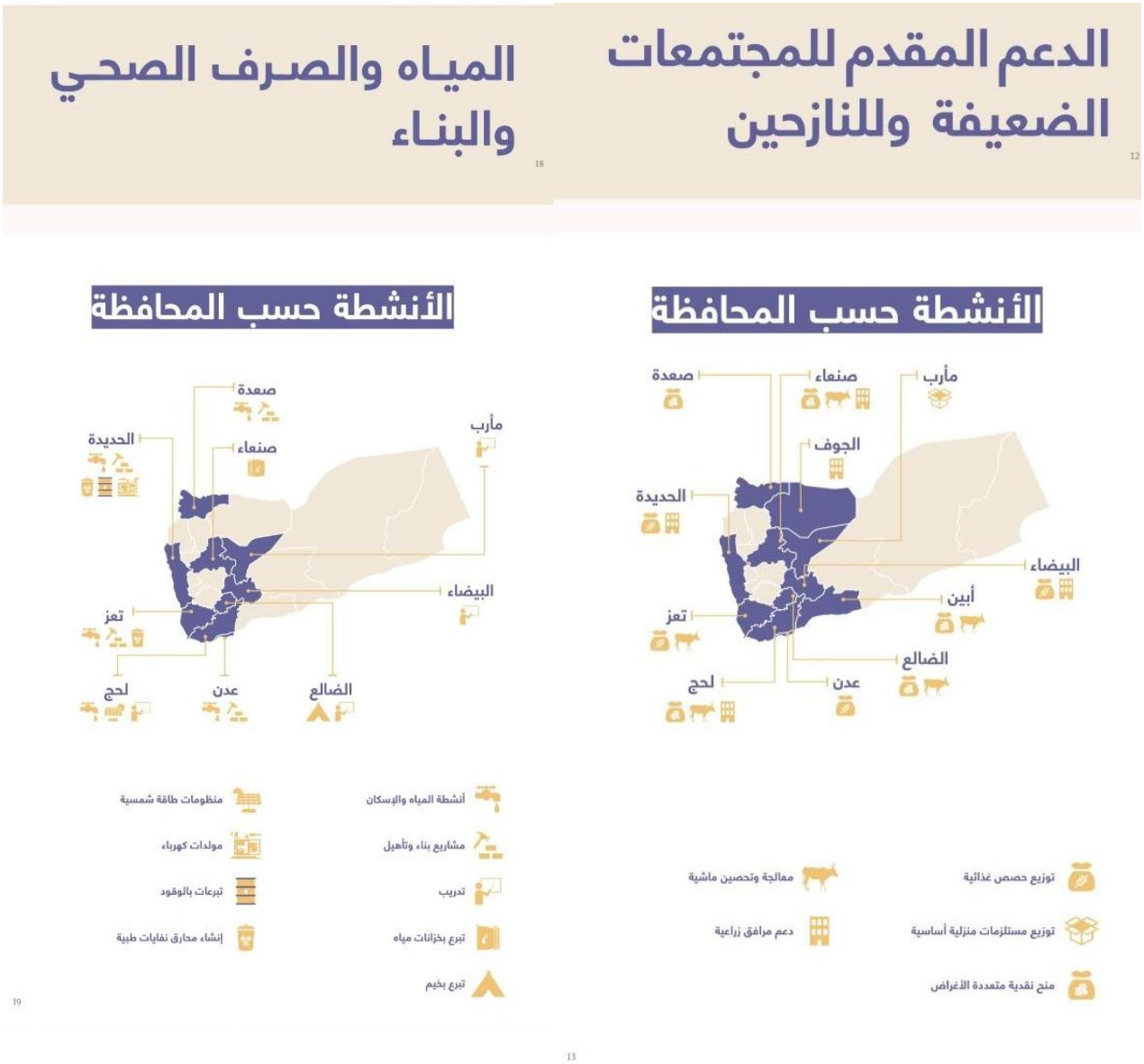

المصدر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، تقرير الأنشطة نصف السنوي: اليمن 2025، جنيف وصنعاء، أكتوبر 2025، ص 13–19،

https://www.icrc.org/sites/default/files/2025-10/ICRC-Yemen-Semi-Annual_Activity_Report_2025-Digital_Version-AR.pdf، تاريخ الاطلاع: 12 أفريل 2026

يظهر التقرير النصف السنوي للجنة الدولية للصليب الأحمر في اليمن لعام 2025 تحولاً نوعياً في دور الفواعل غير الحكومية؛ حيث نجحت اللجنة في تنفيذ أنشطة حيوية شملت 11 محافظة يمنية رغم تباين القوى المسيطرة عليها. ولم يقتصر تأثيرها على توزيع الحصص الغذائية، بل امتد ليشمل دعم سبل العيش عبر مشاريع زراعية وبيطرية ومنح نقدية مباشرة. هذا الحضور الشامل يعكس قدرة المنظمات غير الحكومية على الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي في المناطق المتضررة من النزاع، مما يجعلها فاعلاً لا يمكن تجاوزه عند الحديث عن أي تسوية سياسية أو تهدئة ميدانية. وانتقل من الاستجابة الطارئة إلى 'الإدارة الهيكلية للأزمة'. فمن خلال تبني مشاريع استراتيجية مثل منظومات الطاقة الشمسية في صعدة، وإنشاء محارق النفايات الطبية في الحديدة، وتأهيل شبكات المياه في تعز وعدن، أصبحت المنظمة تعمل كشريك تقني يسد الفجوة الناتجة عن شلل مؤسسات الدولة. هذا الدور يمنح المنظمات غير الحكومية نفوذاً فنياً يجعل من التنسيق معها ضرورة سياسية لأي سلطة قائمة، مما يعزز مكانتها كفاعل دولي مستقل يؤثر في استقرار المجتمعات المحلية بعيداً عن الاستقطابات السياسية.

وقد اعتمدت هذه المنظمة، إلى جانب غيرها من الفواعل الإنسانية، على آليات عمل مرنة تُمكّنها من الوصول إلى المناطق المتضررة، رغم التعقيدات الأمنية والسياسية. كما لعبت دور الوسيط الإنساني بين أطراف النزاع، من خلال تسهيل عمليات تبادل الأسرى، والمساهمة في فتح ممرات آمنة لإيصال المساعدات، وهو ما يعكس بعداً دبلوماسياً غير رسمي يتجاوز الطابع الإغاثي البحت.[1]

[1] جان-ماري هنكرتس ولويز دوزوالد-بيك، **القانون الدولي الإنساني العرفي: القواعد**، المجلد الأول، (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2007)، ص 13.

إلى جانب ذلك، أسهمت هذه المنظمات في توثيق الانتهاكات الإنسانية، ورفع التقارير إلى الهيئات الدولية، مما ساعد في تسليط الضوء على معاناة المدنيين، وحشد الدعم الدولي للقضية اليمنية. كما مارست دوراً في الضغط غير المباشر على أطراف النزاع لاحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، وهو ما يُبرز تداخل العمل الإنساني مع الأبعاد السياسية والدبلوماسية.

ورغم هذه الجهود، تواجه المنظمات الإنسانية في اليمن تحديات كبيرة، من بينها القيود المفروضة على الوصول إلى بعض المناطق، ونقص التمويل، والمخاطر الأمنية التي تهدد العاملين في المجال الإنساني. كما يُطرح إشكال الحياد، حيث تجد هذه المنظمات نفسها في بيئة شديدة الاستقطاب، مما يتطلب الحفاظ على توازن دقيق بين تقديم المساعدة وعدم الانخراط في النزاع.

كما تمارس المنظمات الحقوقية (مثل هيومن رايتس ووتش) ضغطاً دولياً عبر توثيق الانتهاكات، مما يرفع من "كلفة استمرار الحرب" سياسياً وأخلاقياً أمام المجتمع الدولي، ويدفع الأطراف نحو القبول بالهدنة لتحسين صورتهم الدولية أو لتجنب عقوبات محتملة[1].

الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات: دراسة حالة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية

إن المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية واحدة من أعقد الملفات في تاريخ العلاقات الدولية، حيث اتسمت بالانتقال من "المفاوضات المباشرة" التي انطلقت في تسعينيات القرن الماضي (اتفاقيات أوسلو) إلى حالة من "الجمود السياسي" المزمن نتيجة توسع الاستيطان وتغير موازين القوى الميدانية. ومع حلول عام 2026، باتت المفاوضات الرسمية تواجه مأزقاً هيكلياً يتمثل في غياب "شريك السلام" وتراجع ثقة الأطراف في الحلول السياسية التقليدية، وهو ما أدى إلى تآكل "حل الدولتين" كإطار مرجعي وحيد، وفسح المجال لظهور أنماط جديدة من التفاعل تتجاوز القنوات الدبلوماسية الرسمية للدول.

[1] United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)، Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2026، **https://yemen.un.org/en/312711-ocha-yemen-yemen-humanitarian-needs-and-response-plan-2026-march-2026**،.2026 أفريل 11 : تاريخ الاطلاع

في ظل هذا الانسداد السياسي، برزت المنظمات غير الحكومية كفاعل لضمان استمرارية قنوات الحوار عبر ما يُعرف بدبلوماسية المسار الثاني، حيث لعبت منظمات دولية ومحلية (مثل مركز السلام والتعاون الإقليمي، ومبادرة جنيف) دوراً محورياً في صياغة مقترحات تقنية وحلول "خارج الصندوق" للقضايا العالقة كالقدس والحدود واللاجئين، وتُقدم هذه المقترحات كمسودات جاهزة للمفاوضين الرسميين عند العودة لطاولة الحوار. كما تساهم هذه المنظمات في تقليل الفجوة بين الأطراف عبر "الحوارات المجتمعية" التي تجمع الأكاديميين والمهنيين من الجانبين، مما يساعد في تفكيك الصور النمطية وبناء "شبكة أمان" شعبية تحافظ على الحد الأدنى من التواصل الإنساني والتقني في أوقات التصعيد العسكري، وهو دور تعجز عنه الحكومات بسبب القيود السياسية والسيادية. [1]

يُذكر أن المركز الأمريكي للسلام أجرى باستمرار مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما درب موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين الطرفين.) [2]

كما صدر عن معهد واشنطن تقريرا بعنوان متابعة السلام: إستراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية – الإسرائيلية"، وقد أسهم في تقريب وجهات النظر بين طرفي اتفاق أوسلو) وما تبعه من اتفاقات. وهو نتاج دراسة وحوار قام به فريق من مهندسي الإستراتيجية الأمريكية، كان لبعضهم شأن رسمي أو شبه رسمي في عهد الرؤساء كارتر، وريغان، وبوش الأب، وكلنتون.[3]

تقويمه لوضعية كل طرف من الأطراف، وكيف يرى أهدافه، وكيف سيدير عملية التفاوض، وحاول أن يضع السقف الأمريكي الذي يضبط التناقض بين المفاوضين، وسعى إلى وضع الخطوط

---

[1] حسين آغا، شاي فيلدمان، أحمد الخالدي، وزيف شيف، **دبلوماسية المسار الثاني: دروس من الشرق الأوسط** (كامبريدج: مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، 2003)، 71–75.

[2] موقع الغد، مراكز البحوث تلعب دورًا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، **https://alghad.com/Section-150/ثقافة/باحث-مراكز-البحوث-تلعب-دورا-في-صياغة-السياسة-الخارجية-الأمريكية-362462.**

[3] فاتح شيباني، "اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف"، **مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد (06)، العدد (01)، (2020)، ص38.

العريضة التي يتوجب على الإدارة الأمريكية أن تتوخاها وهي تشرف على المفاوضات، وفي مثال على دبلوماسية المسار الموازي، فإنه يُشار إلى تلك المرحلة السرية التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو، عندما رتب مركز أبحاث ترويجي لعقد مفاوضات بين الجانبين.

ففي شهر فبراير 1992 دعت مؤسسة العلوم الاجتماعية التطبيقية فافو (Fafo) النرويجية، والتي كان يرأسها تيري رود لارسن، لبدء مباحثات سرية بين أكاديميين إسرائيليين وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة أوسلو، لبحث سبل التوصل إلى حل للصراع، تطورت إلى مفاوضات مباشرة وسرية، وانتهت بقبول المنظمة بفكرة السيطرة على غزة وأريحا (1). يقول المفاوض الإسرائيلي يوسي بيلين أنه: الولا مراكز الأبحاث لما وصلنا إلى اتفاق أوسلو، فقد كان لها دورها في هذا الجانب.[1]

تُبرز حالة المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية بوضوح الدور المتنامي للمنظمات غير الحكومية في دعم مسارات التسوية السلمية، من خلال توظيف آليات الدبلوماسية غير الرسمية لفتح قنوات تواصل موازية، وتخفيف حدة الاستقطاب، وتهيئة المناخ السياسي والاجتماعي للحوار. ففي ظل التعقيدات السياسية والتاريخية التي تطبع هذا النزاع، غالباً ما تواجه القنوات الرسمية قيوداً تعيق تقدم المفاوضات، وهو ما يفتح المجال أمام الفواعل غير الحكومية للاضطلاع بأدوار وسيطة ومساندة.

في هذا السياق، اعتمدت العديد من المنظمات غير الحكومية على ما يُعرف بدبلوماسية المسار الثاني (Track II Diplomacy)، التي تقوم على تنظيم لقاءات غير رسمية تجمع شخصيات أكاديمية، وخبراء، وممثلين غير رسميين من الجانبين، بهدف مناقشة القضايا الخلافية في بيئة أقل

[1] عبير عبد الرحمن ثابت، دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي: مركز جافي للدراسات أنموذجًا، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، (2013)، ص. 11.

توتراً وأكثر مرونة. وقد ساهمت هذه اللقاءات في بناء جسور الثقة، وتبادل وجهات النظر، واستكشاف حلول مبتكرة بعيداً عن الضغوط السياسية والإعلامية التي تحيط بالمفاوضات الرسمية.[1]

ومن أبرز الأمثلة على هذا الدور، مساهمة منظمات مثل Search for Common Ground وInternational Crisis Group، حيث تعمل هذه المؤسسات على تعزيز الحوار بين الأطراف، وتقديم تحليلات وتوصيات لصناع القرار، فضلاً عن تنفيذ برامج ميدانية تهدف إلى تقليل التوترات وبناء الثقة على المستوى المجتمعي. كما تسهم هذه المنظمات في إشراك فئات مختلفة من المجتمع، مثل الشباب والنساء، في جهود السلام، مما يوسّع قاعدة الدعم لأي تسوية محتملة.

وتقوم بتهيئة الرأي العام لقبول الحلول التفاوضية، من خلال حملات التوعية، وبرامج الإعلام، والمبادرات الثقافية التي تسعى إلى تغيير الصور النمطية وتعزيز ثقافة الحوار والتعايش. ويُعدّ هذا البعد المجتمعي مهماً، نظراً لتأثيره المباشر على استدامة أي اتفاق يتم التوصل إليه، إذ إن غياب الدعم الشعبي قد يؤدي إلى فشل الاتفاقات حتى وإن تم التوقيع عليها رسمياً. كما تسهم في دعم العملية التفاوضية بشكل غير مباشر من خلال تقديم البيانات والمعلومات، وإجراء الدراسات الميدانية، وصياغة مقترحات سياسية يمكن أن تُستخدم كأساس للنقاش في المفاوضات الرسمية. وفي بعض الحالات، تكون هذه المقترحات أكثر جرأة ومرونة، مما يسمح باستكشاف بدائل قد لا تكون مطروحة في القنوات الرسمية.[2]

وكان هناك تأثير لها على قرارات السياسة الخارجية للدول الكبرى، فلم تعد عملية صنع القرار الخارجي حكراً على المؤسسات الرسمية، بل باتت تتأثر بشكل متزايد بضغوط وتفاعلات مصدرها منظمات غير حكومية، وشركات متعددة الجنسيات، ومراكز الفكر، ووسائل الإعلام، وشبكات

---

[1] Esra Cuhadar, “Assessing Transfer from Track Two Diplomacy: The Cases of Water and Jerusalem,” **Journal of Peace Research** 46, no. 5 (2009):p 641.

[2] Khaldoun Iyad Hashem and Muhammad Nazim Daoud, “The Role of Civil Society Institutions in Building Peace,” Al-Rafidain **Journal of Law**, Vol. (25), No. (89) (2020) :p 6-7.

المجتمع المدني العابرة للحدود. ومن أبرز آليات التأثير على توجهات السياسة الخارجية الضغط والمناصرة (Advocacy)، حيث تقوم بإعداد تقارير متخصصة، وتنظيم حملات دولية، وتسليط الضوء على قضايا معينة مثل حقوق الإنسان، البيئة، والنزاعات المسلحة. وتُسهم هذه الأنشطة في توجيه اهتمام صناع القرار، ودفعهم إلى تبني مواقف أو سياسات تتماشى مع هذه القضايا، خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تتأثر بالرأي العام.[1]

كما تلعب مراكز الفكر دوراً تحليلياً واستشارياً في صياغة السياسات الخارجية، من خلال تقديم دراسات استراتيجية وتوصيات تُستخدم من قبل صناع القرار. ومن أبرز هذه المؤسسات International Crisis Group، التي تقدم تحليلات معمقة حول النزاعات الدولية، وتقترح مسارات للحل، مما يجعلها مصدراً مهماً للمعلومات والتوجيه في دوائر صنع القرار. [2]

[1] فاروق بلخيري، "تأثير القوى الخارجية على دور المجتمع المدني العربي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد (1)، العدد (1) (2016)، ص 176.

[2] David Schepp، "World Economic Forum"، **Britannica.com** .2026 أفريل 23 في عليه الاطلاع تم ،/

المطلب الثاني: الفواعل غير الحكومية ودورها في توجيه السياسات الاقتصادية العالمية

الفرع الأول: التأثير على السياسات الاقتصادية الدولية: نموذج منتدى دافوس الاقتصادي

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 1971 كمؤسسة غير ربحية، وانطلق من وجهة نظر تحويلية: مفادها أن الأعمال التجارية لا ينبغي أن تقتصر على خلق قيمة اقتصادية فحسب، بل يجب أن تخدم المجتمع والكوكب أيضًا.[1]

ويمثّل منصة مركزية تتجلى فيها أدوار الفواعل غير الحكومية في توجيه النقاشات والسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي، حيث يجمع سنوياً نخبة من قادة الدول، ورؤساء الشركات متعددة الجنسيات، وممثلي المنظمات غير الحكومية، وخبراء الاقتصاد، في إطار حواري غير رسمي يهدف إلى مناقشة القضايا الاقتصادية العالمية وصياغة رؤى مشتركة حول التحديات المستقبلية.[2]

وتمارس الشركات الكبرى تأثيراً ملحوظاً داخل المنتدى، ليس فقط من خلال حضورها القوي، بل أيضاً عبر قدرتها على طرح أولوياتها الاقتصادية والاستثمارية ضمن أجندة النقاش. وتستفيد هذه الشركات من المنتدى كفضاء للتأثير غير المباشر على صناع القرار، عبر تقديم مقترحات تتعلق بالتجارة الدولية، والتحول الرقمي، والطاقة، والاستثمار، وهو ما ينعكس لاحقاً في السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الدول الكبرى. ويُعزز هذا التأثير من خلال الشبكات غير الرسمية التي تُبنى على هامش المنتدى، حيث تُعقد لقاءات ثنائية ومتعددة الأطراف تساهم في بلورة تفاهمات أولية حول قضايا اقتصادية استراتيجية. [3]

---

[1] **https://www.weforum.org/about/world-economic-forum/**

[2] World Economic Forum, "Who We Are," **https://www.weforum.org/about/world-economic-forum/**, accessed 20 April 2026

[3] صدام حسين بومعزوزة وعفيف بن عبو، "الشركات متعددة الجنسيات في ضوء المستجدات الاقتصادية المعاصرة"، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، مجلد (9)، عدد (2) (2024): ص 276.

وقامت المنظمات غير الحكومية بتوجيه النقاشات داخل المنتدى، من خلال طرح قضايا ذات بعد اجتماعي وإنساني، مثل العدالة الاقتصادية، والتنمية المستدامة، وتقليص الفوارق بين الدول. وتعمل هذه المنظمات على إدماج هذه القضايا ضمن الأجندة الاقتصادية العالمية، مما يدفع صناع القرار إلى مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية في سياساتهم الاقتصادية. كما تعتمد على تقاريرها ودراساتها لتقديم رؤى بديلة تسهم في إعادة توجيه السياسات نحو مزيد من الشمولية والاستدامة.

وبالتالي يُبرز نموذج منتدى دافوس كيف أصبحت الدبلوماسية غير الرسمية أداة فعالة في توجيه السياسات الاقتصادية الدولية، من خلال التفاعل بين الفواعل غير الحكومية والحكومات، في إطار من الحوار والتأثير المتبادل، وهو ما يعكس تحوّلاً في طبيعة الحوكمة الاقتصادية العالمية نحو مزيد من التعددية والانفتاح.[1]

يتجلى تأثير الفواعل غير الحكومية على التعاون بين الحكومات في القضايا الاقتصادية العالمية من خلال قدرتها على إعادة تشكيل بيئة التفاعل الدولي، وصياغة أولويات الأجندة الاقتصادية، وبناء مساحات توافق تتجاوز القيود التقليدية للدبلوماسية الرسمية. وفي هذا الإطار، يشكّل المنتدى الاقتصادي العالمي نموذجاً واضحاً لكيفية ممارسة هذا التأثير عبر قنوات غير رسمية تجمع بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال:

- بناء التوافقات (Consensus-Building) بين الحكومات من خلال توفير منصات حوار غير رسمية تُطرح فيها القضايا الخلافية بعيداً عن الضغوط السياسية المباشرة. فالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية تقدّم رؤى ومقترحات تقنية تُسهم في تقريب وجهات النظر، خاصة في ملفات معقدة مثل التجارة الدولية، وتنظيم الاقتصاد الرقمي، وسياسات المناخ. وغالباً ما تتحول هذه النقاشات إلى أرضية مشتركة تُبنى عليها اتفاقات أو تفاهمات حكومية لاحقة.

[1] United Nations Development Programme, Human Development Report 2015 : Work for Human Development (New York : United Nations Development Programme, 2015), **http://hdr.undp.org/en/2015-report/**.

– تمارس الفواعل غير الحكومية دوراً محورياً في تحديد الأجندة الاقتصادية العالمية (Agenda–Setting)، حيث تدفع بقضايا معينة إلى صدارة الاهتمام الدولي، مثل التحول الطاقوي، والاقتصاد الأخضر، والشمول المالي. وعندما تتبنى هذه القضايا داخل منصات دولية كمنتدى دافوس، فإنها تخلق ضغطاً ناعماً على الحكومات لتبني سياسات متقاربة، مما يعزز فرص التعاون والتنسيق فيما بينها.[1]

– تسهم هذه الفواعل في تسهيل نقل المعرفة والخبرات (Knowledge Transfer) بين الدول، من خلال الدراسات والتقارير والممارسات الفضلى التي تقدمها مراكز الفكر والمنظمات الدولية غير الحكومية. ويُساعد هذا البعد المعرفي الحكومات على فهم التحديات الاقتصادية المشتركة وتبني سياسات أكثر انسجاماً، خاصة في القضايا التقنية مثل الحوكمة الرقمية أو تنظيم الأسواق المالية.

– تلعب الشركات متعددة الجنسيات دوراً في تعزيز الترابط الاقتصادي (Economic Interdependence) بين الدول، من خلال استثماراتها العابرة للحدود وسلاسل القيمة العالمية، وهو ما يدفع الحكومات إلى التنسيق فيما بينها لضمان استقرار البيئة الاقتصادية الدولية. كما تمارس هذه الشركات ضغوطاً على الحكومات لتقليل الحواجز التجارية وتبني سياسات منفتحة، بما يخدم استمرارية النشاط الاقتصادي العالمي.

غير أنّ هذا التأثير لا يخلو من إشكاليات، إذ قد يؤدي أحياناً إلى اختلال في توازن المصالح لصالح الفاعلين الأقوى اقتصادياً، [2]أو إلى تهميش أولويات بعض الدول النامية. كما أن غياب الطابع الإلزامي لهذه الفواعل يجعل تأثيرها مرهوناً بمدى استجابة الحكومات، وبطبيعة السياق السياسي والاقتصادي الدولي.

---

[1] عبد الحق زغدار ووفاء العمري، "المنظمات غير الحكومية كشريك في الحوكمة البيئية العالمية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية** المجلد (9)، العدد (1) (2018): ص 190.

[2] زغدار والعمري، مرجع سبق ذكره، ص 191.

تحليلياً، يمكن القول إن الفواعل غير الحكومية تسهم في تعزيز التعاون بين الحكومات من خلال أدوات غير مباشرة تقوم على التأثير، والإقناع، وبناء الشبكات، وهو ما يعكس انتقال العلاقات الاقتصادية الدولية نحو نموذج أكثر تعقيداً وتداخلاً، حيث تتقاسم فيه مختلف الفواعل مسؤولية توجيه مسارات التعاون العالمي.

الفرع الثاني: تحليل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير اتفاقيات التجارة الدولية

أضحى حضور المنظمات غير الحكومية في ميدان التجارة الدولية أكثر كثافة وتأثيراً، خاصة في سياق المفاوضات المتعلقة باتفاقيات التجارة الحرة،[1] حيث لم تعد هذه الاتفاقيات نتاجاً حصرياً للتفاعل بين الحكومات، بل أصبحت محصلة لعملية تشاركية تتداخل فيها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية تدفع بها فواعل غير حكومية متعددة.

في هذا الإطار، تمارس المنظمات غير الحكومية تأثيرها من خلال آلية المناصرة (Advocacy)، إذ تعمل على إدراج قضايا مثل حقوق العمال، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة ضمن أجندة التفاوض. [2]وتقوم هذه المنظمات بإعداد تقارير تحليلية، وتنظيم حملات ضغط، والمشاركة في جلسات الاستماع العامة، ما يدفع الحكومات إلى أخذ هذه الاعتبارات بعين الاعتبار عند صياغة بنود الاتفاقيات. وغالباً ما يؤدي هذا الضغط إلى تضمين "بنود غير تجارية" في الاتفاقيات، مثل المعايير البيئية والاجتماعية.

كما تسهم هذه الفواعل في التأثير غير المباشر على مسار المفاوضات من خلال التفاعل مع المؤسسات الدولية المعنية بالتجارة، وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية، [3]حيث تتيح هذه المؤسسات

---

[1] Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. **Activists Beyond Borders : Advocacy Networks in International Politics**. Ithaca : Cornell University Press, (1998). P 56

[2] Hoekman, Bernard M., and Michel M. Kostecki. **The Political Economy of the World Trading System : The WTO and Beyond**. Oxford University Press, (2009) p 39

[3] Steve Charnovitz, « Two Centuries of Participation : NGOs and International Governance, » Michigan **Journal of International Law** (1997).p72

فضاءات للتشاور مع المجتمع المدني، مما يمنح المنظمات غير الحكومية فرصة لعرض مواقفها والتأثير في اتجاهات التفاوض متعددة الأطراف. ويُلاحظ أن هذا التفاعل يعزز من شفافية العملية التفاوضية، ويحدّ نسبياً من الطابع المغلق الذي كان يميزها في السابق.

إلى جانب ذلك، تلعب مراكز الفكر والمنظمات البحثية دوراً محورياً في تقديم الخبرة التقنية والاستشارات، من خلال إعداد دراسات معمقة حول آثار الاتفاقيات التجارية، وتقديم نماذج بديلة أو تعديلات مقترحة على بنودها. وتُستخدم هذه المخرجات من قبل المفاوضين الحكوميين كمرجع في تقييم الخيارات المطروحة، خاصة في القضايا المعقدة مثل تحرير الخدمات، وحماية الملكية الفكرية، وتنظيم الاستثمار الأجنبي. [1]

كما تمارس المنظمات غير الحكومية دوراً في تشكيل الرأي العام تجاه اتفاقيات التجارة الحرة، حيث يمكن لحملات التعبئة أن تؤثر على المواقف السياسية للحكومات،[2]خاصة في الأنظمة الديمقراطية التي تتأثر بالضغوط الشعبية. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى إعادة التفاوض على اتفاقيات معينة أو إدخال تعديلات عليها لتلبية مطالب مجتمعية.

غير أن هذا الدور يظل محكوماً بجملة من القيود، أبرزها تفاوت قدرات المنظمات غير الحكومية من حيث الموارد والتأثير، إضافة إلى محدودية وصول بعضها إلى دوائر صنع القرار، خاصة في الدول التي تتسم بانغلاق سياسي[3]. كما يُثار أحياناً جدل حول مدى تمثيلية هذه المنظمات للمصالح العامة، واحتمال تأثرها بأجندات مموليها. ويمكن القول إن المنظمات غير الحكومية أصبحت فاعلاً مكمّلاً في تطوير اتفاقيات التجارة الدولية، حيث تسهم في توسيع نطاق النقاش، وتعزيز الشفافية،

---

[1] Donald E. Abelson, **Do Think Tanks Matter ?** Assessing the Impact of Public Policy Institutes (Montreal : McGill-Queen's University Press, 2002) p 21

[2] Robert O'Brien et al., « **The Rise of Global Civil Society : Building Communities and Networks,** » (Cambridge : Cambridge University Press, 2000). P 53

[3] Peter Willetts, **Non-Governmental Organizations in World Politics** (London : Routledge, 2011). P 35

وإدماج أبعاد غير اقتصادية في الاتفاقيات، وهو ما يعكس تحوّلاً نحو نمط أكثر شمولية في الحوكمة التجارية العالمية. ومع ذلك، فإن تأثيرها يظل غير مباشر، ويعتمد بدرجة كبيرة على مدى انفتاح الحكومات واستعدادها للتفاعل مع هذه الفواعل.

الفرع الثالث: التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة

أفرزت التحولات البنيوية التي شهدها النظام الدولي، خاصة في ظل العولمة وتزايد الترابط بين الفواعل الدولية، بروز أنماط جديدة من التفاعل تتجاوز الأطر التقليدية للدبلوماسية الرسمية، لتظهر الدبلوماسية غير الرسمية ذات البعد التنموي. وقد تجسدت هذه الأخيرة في مجموعة من النماذج المعاصرة التي تعكس انتقال العمل الدولي من منطق الدولة المركزية إلى منطق الشبكات متعددة الفاعلين، حيث تتقاسم الأدوار كل من الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، وحتى الأفراد المؤثرين.[1]

وبعد فشل القطاع العام في تحقيق تنمية اقتصادية في الدول التي اعتمدت عليه كحل للنظام الاقتصادي الخاص بها لجأت الدول إلى الاعتماد على القطاع الخاص قصد تحقيق ما عجز عنه القطاع العام، وقد أعطى القطاع الخاص تطورا إيجابيا على المستوى الاقتصادي بالنسبة لهذه الدول التي طبقت هذه السياسة. فالقطاع الخاص هو ذلك القطاع الذي يتكون من مجموعة من المؤسسات مهما كان نوعها (انتاجية أو خدماتية، ومهما كان حجمها كبير، متوسطة، صغيرة تعود ملكتها للأشخاص كالشركات المساهمة، يكون مؤشر النجاح فيها تحقيق اقصى ربح ممكن. [2]

---

[1] Slaughter, Anne-Marie.**A New World Order**. (Princeton University Press, 2004). Pp 26-27

[2] مقراني الهاشمي، حويتي أحمد، "القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد – التجربة الجزائرية"، المجلد (7)، العدد (1)، 15 جوان (2007)، ص 15

كما يمكن تعريف القطاع الخاص بأنه العملية التي تهدف إلى الحد من دور الدولة والرفع من مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وملكية وسائل الانتاج. [1]

وكما ذكرنا سابقا أن المنظمات غير الحكومية هي كيانات قانونية، غير ربحية، تنشأ بمبادرة من أفراد أو جماعات بشكل مستقل عن الحكومة. لا تهدف هذه المنظمات إلى تحقيق مكاسب مادية للمساهمين، بل تركز على قضايا اجتماعية، بيئية، أو إنسانية.

ونجد نموذج الشراكات متعددة الأطراف (multi-stakeholderPartnerships)من أبرز تجليات الدبلوماسية غير الرسمية في مجال التنمية الدولية، حيث يقوم على تفاعل تكاملي بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، بهدف تعبئة الموارد وتبادل الخبرات لتحقيق أهداف تنموية مشتركة. ويتميز هذا النموذج بمرونته المؤسسية،[2] وقدرته على تجاوز القيود البيروقراطية التي غالباً ما تعيق الدبلوماسية الرسمية، مما يسمح بسرعة الاستجابة للتحديات التنموية، خاصة في البيئات الهشة والدول النامية.

ومن أهم صور هذا النموذج، التعاون المتنامي بين الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، [3]والذي أصبح يشكل ركيزة أساسية في تنفيذ برامج التنمية المستدامة. فالشركات الكبرى لم تعد تقتصر على تحقيق الربح، بل تبنت مقاربات جديدة قائمة على المسؤولية الاجتماعية والحوكمة الرشيدة، حيث تسعى إلى تعزيز صورتها الدولية من خلال الانخراط في مبادرات تنموية ذات طابع إنساني واجتماعي. وقد برزت شركات تكنولوجية رائدة مثل Microsoftو Googleكنماذج بارزة

---

[1] Rabah Bettahar, **la privatisation** o,p,u. Alger, (1995), p05

[2] United Nations. Multi-Stakeholder Partnerships in the Sustainable Development Goals. UN DESA, 2015-2022 reports **https://sdgs.un.org/partnerships**

[3] Carroll, Archie B. « A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance. » Academy of Management Review, (1979) p 265.

في توظيف الدبلوماسية الرقمية لدعم التنمية، من خلال إطلاق برامج للتعليم الرقمي، وتمكين الشباب، ودعم الابتكار في الدول النامية، فضلاً عن توفير بنى تحتية رقمية تساهم في تقليص الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب.

كما تتجلى الدبلوماسية غير الرسمية في المجال التنموي من خلال ما يُعرف بالدبلوماسية الإنسانية، التي تضع الإنسان في المركز بدل الدولة، وغايتها حماية الأفراد بصرف النظر عن جنسيتهم أو انتمائهم السياسي[1] وتقودها بالأساس المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية في مناطق النزاعات والكوارث. ولا يقتصر دور هذه المنظمات على الإغاثة فحسب، بل يمتد إلى التأثير في السياسات الدولية، من خلال الضغط والمناصرة، والمشاركة في صياغة الأجندات التنموية العالمية. وفي هذا السياق، تُعد منظمة العمل الدولية مثالاً بارزاً على الفواعل التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر دعم معايير العمل الدولية، وتحسين ظروف التشغيل، وتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية في أسواق العمل.

علاوة على ذلك برزت نماذج أخرى للدبلوماسية غير الرسمية ذات الطابع التنموي، من بينها الدبلوماسية الشبكية (Network Diplomacy)، التي تعتمد على بناء شبكات عابرة للحدود تضم فاعلين متنوعين يتبادلون المعلومات والخبرات بشكل أفقي، مما يعزز من فعالية العمل التنموي ويضمن استدامته. كما ساهمت الثورة الرقمية في بروز ما يُعرف بالدبلوماسية الرقمية التي تعرفها وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية الرقمية بأنها " حل مشكلات السياسة الخارجية باستخدام

[1] Hedley Bull, **The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics,** (London: Macmillan, 1977), pp. 20–21.

الانترنيت « [1]والتي أتاحت للفواعل غير الحكومية أدوات جديدة للتأثير والتواصل، من خلال المنصات الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، الأمر الذي عزز من قدرتها على حشد الدعم الدولي لمختلف القضايا التنموية.

وهنا أصبحت التنمية الدولية نتاجاً لتفاعلات معقدة بين فواعل متعددة، تتقاطع مصالحها أحياناً وتتباين أحياناً أخرى. [2]كما أن نجاح هذه النماذج يظل رهيناً بجملة من العوامل، من بينها مستوى التنسيق بين الفاعلين، ودرجة الاستقرار السياسي في الدول المستفيدة، إضافة إلى توفر بيئة قانونية ومؤسساتية داعمة.

وعليه، فإن الدبلوماسية غير الرسمية في مجال التنمية الدولية لم تعد مجرد نشاط مكمّل للدبلوماسية الرسمية، بل أضحت فاعلاً أساسياً في توجيه مسارات التنمية، من خلال تقديم حلول مبتكرة ومرنة للتحديات العالمية، وهو ما يعزز من مكانتها كأداة فعالة في تحقيق التعاون الدولي في صورته المعاصرة. [3]

كما أن الشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لا تُمثل مجرد تلاقٍ للمصالح، بل هي تحالفٌ عضوي يجمع بين "ديناميكية السوق" و"أنسنة التنمية". فبينما يمتلك القطاع الخاص أدوات الابتكار والقدرة التمويلية، تمتلك المنظمات غير الحكومية المصداقية الميدانية والعمق المعرفي باحتياجات المجتمعات المحلية.[4] ومن هذا التمازج، يولد نموذج تنموي فريد يتجاوز

---

[1] كبّابي صليحة، نهيجة سعاد، "قنوات الدبلوماسية الإلكترونية: المزايا والمخاطر"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (3)، العدد (2)، (2019)، ص5.

[2] Slaughter, Anne-Marie. A New World Order ibid p 38

[3] Bjola, Corneliu, and Marcus Holmes (eds.). **Digital Diplomacy : Theory and Practice. Routledge,** 2015 p47

[4] Carroll, "A Three-Dimensional Conceptual Model of Corporate Performance," p 498

مفهوم الإحسان التقليدي إلى رحاب الاستدامة الشاملة، حيث يتحول الربح إلى وسيلة لتمكين الإنسان وحماية البيئة، وتتحول المسؤولية الاجتماعية من مجرد خيار طوعي إلى ركيزة أساسية لضمان استمرارية النمو والازدهار في عالمٍ تتشابك فيه التحديات الاقتصادية بالالتزامات الأخلاقية.

الفرع الرابع: مشاريع التعاون الدولي بين المجتمع المدني والحكومات المحلية

تُجسّد مشروعات التعاون الدولي بين منظمات المجتمع المدني والحكومات المحلية أحد أبرز مظاهر الدبلوماسية غير الرسمية ذات الطابع العملي، حيث تنتقل من مستوى الخطاب إلى مستوى التنفيذ الميداني المباشر. ويستند هذا النمط من التعاون إلى مقاربة تشاركية تقوم على تكامل الأدوار: إذ توفّر الحكومات المحلية الإطار القانوني والمؤسساتي، بينما تتولى المنظمات غير الحكومية تصميم وتنفيذ البرامج التنموية والإنسانية مستفيدةً من مرونتها التشغيلية وخبرتها التقنية وقدرتها على النفاذ إلى الفئات الهشة.[1]

في البيئات الهشة ومناطق النزاع، تتعاظم أهمية هذا النمط من التعاون نتيجة محدودية قدرات الدولة أو تآكلها. وتبرز هنا المنظمات الإنسانية الدولية كفاعل محوري في سدّ الفجوات الخدمية، حيث تنفذ مشاريع حيوية بالتنسيق مع السلطات المحلية. وتُعدّ (أطباء بلا حدود) نموذجاً دالاً، إذ تُدير برامج طبية طارئة تشمل تشغيل المستشفيات الميدانية، وتقديم الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة، ومكافحة الأوبئة، وتدريب الكوادر المحلية، وذلك ضمن ترتيبات تنسيقية مع الإدارات

[1] محمد مجدان، "مساهمة المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر (2012–2021): بين الفاعلية والضعف"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (17) (ديسمبر (2021)، ص 18.

المحلية والجهات الصحية الوطنية.[1] ويعكس هذا الدور قدرة الفواعل غير الحكومية على العمل في ظروف معقدة، وتقديم استجابة سريعة وفعّالة تتجاوز القيود البيروقراطية.

تم تأسيس منظمة أطباء بلا حدود عام 1971 من قبل مجموعة من الأطباء والصحافيين الفرنسيين من بينهم وزير الخارجية الفرنسي الحالي " روبير كوشنار"، حيث جاء تأسيسها عقب الحرب الأهلية في النيجر أو ما تعرف بحرب بيافرا، [2]فنشاطها لم يكن رسمي أثناء هذه الحرب التي امتدت ما بين 1967-1970، لكن بعد نهاية الحرب قرر المشاركون في العمل الإنساني في هذه الحرب تنظيم أنفسهم في منظمة غير حكومية وهذا ما تم بالفعل سنة 1971 .فمنظمة أطباء بلا حدود هي منظمة طبية وإنسانية ذات بعد دولي، تكمن مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم. تعتمد المنظمة في عملها على المتطوعين، بحكم أنها منظمة مستقلة عن الدول والمؤسسات الحكومية وعن تأثير القوى السياسية والاقتصادية والدينية. [3]

ولا يقتصر هذا التعاون على المجال الإنساني، بل يمتد إلى مشاريع تنموية هيكلية تستهدف تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في العديد من دول أفريقيا وآسيا. ففي إطار شراكات متعددة المستويات، تسهم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج تتعلق بتوفير المياه الصالحة للشرب، وتشييد المدارس والمراكز الصحية، وتطوير شبكات الصرف الصحي، وتحسين خدمات الطاقة والنقل

---

[1] بلال موزاي، "المجتمع المدني ورهانات تفعيل الديمقراطية التشاركية: دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد (17)، العدد (2) (2020)، ص. 329.

[2] World Health Organization (WHO), "Coronavirus disease (COVID-19)," **who.int**/, accessed 1 May 2026.

[3] فؤاد جدو، "دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: حالة منظمة أطباء بلا حدود"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص103.

المحلي. وغالباً ما تُنجز هذه المشاريع بالتنسيق مع البلديات والهيئات المحلية، ما يعزّز ملاءمتها للاحتياجات الفعلية للسكان ويزيد من فرص استدامتها.

كما تتجلى أهمية هذه المشروعات في بعدها التمكيني، حيث لا تقتصر على تقديم خدمات آنية، بل تسعى إلى بناء القدرات المحلية وتعزيز الحوكمة القاعدية، من خلال تدريب الكفاءات، ودعم التخطيط المحلي، وإشراك المجتمعات في تصميم وتنفيذ البرامج. ويُسهم ذلك في ترسيخ مقاربة التنمية التشاركية، التي تجعل من السكان المحليين شركاء فاعلين بدل كونهم مجرد مستفيدين.

غير أنّ هذا النموذج من التعاون لا يخلو من تحديات بنيوية، من بينها إشكالات التنسيق بين الفواعل المتعددة، وتباين أولويات الجهات المانحة والحكومات المحلية، فضلاً عن القيود الأمنية والسياسية في مناطق النزاع. كما يُطرح تساؤل حول مخاطر الاعتماد المفرط على المنظمات غير الحكومية، وما قد يترتب عليه من إضعاف دور الدولة في تقديم الخدمات على المدى البعيد.

وعليه، يمكن اعتبار مشروعات التعاون الدولي بين المجتمع المدني والحكومات المحلية آلية مركزية ضمن الدبلوماسية غير الرسمية لتعزيز التعاون الدولي، لما توفره من نماذج عملية للتكامل بين الفواعل، وقدرتها على تحقيق أثر تنموي مباشر، شريطة توافر التنسيق المؤسسي، وضمان الاستدامة، ومواءمة التدخلات مع الأولويات الوطنية والمحلية.

المبحث الثاني: تطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي في المجالات الصحية، البيئية والثقافية

المطلب الأول: الدبلوماسية غير الرسمية في سياق الأزمات الدولية الحديثة

الفرع الأول: الأزمات الصحية العالمية: حالة جائحة (2020-2022) COVID-19

إنّ الأزمات الصحية العالمية هي تلك الأزمات الطارئة التي تتطلب اتخاذ إجراءات منسقة في ظروف استثنائية، وذلك نتيجة لما تتسبب فيه من تهديدات مباشرة لا تمس الصحة العالمية فقط، بل تتجاوزها لتهديد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وأمن الأفراد، ويندرج ضمن هذه الأزمات ما يُعرف بـ "جائحة كورونا"، التي شكّلت تحديًا عالميًا غير مسبوق في العصر الحديث.

فيروس كورونا هو وباء صحي عالمي، يُعد من بين الفيروسات المعدية التي تصيب الجهاز التنفسي، ويتميّز بسرعة انتشاره بين الأفراد، خاصة عبر الرذاذ التنفسي والاتصال المباشر. ومن بين أبرز علامات الإصابة به: الحمى، السعال، ضيق التنفس، فقدان حاستي الشم والتذوق، وكذا الالتهاب الرئوي في الحالات المتقدمة.

يُشتق اسم "فيروس كورونا" (Coronavirus) من الكلمة اللاتينية "Corona" التي تعني "التاج" أو "الهالة"، وذلك بسبب الشكل التاجي الذي يظهر به الفيروس تحت المجهر الإلكتروني. أما المرض الناتج عنه فقد أُطلق عليه اسم "كوفيد-19" (COVID-19)، وهو اختصار لعبارة: مرض فيروس كورونا لسنة 2019 (Coronavirus Disease 2019). وقد تم اكتشاف أولى حالات الإصابة به في مدينة "ووهان" الصينية أواخر سنة 2019، قبل أن ينتشر لاحقًا في مختلف أنحاء العالم. [1]

---

[1] بوعموشة نعيم، وبشنه حنان، "تجربة الجزائر في التعامل مع جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 ،"**مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (3)، العدد (2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر (2021)، ص2.

وقد قامت الصين بإبلاغ منظمة الصحة العالمية عند ظهور حالات الإصابة الأولى، لتباشر المنظمة متابعة تطورات الوضع الصحي، خاصة بعد تسجيل آلاف الحالات داخل الصين وانتقال العدوى إلى عدة دول أخرى. وعلى إثر ذلك، أعلنت المنظمة حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا، بهدف تنسيق الجهود الدولية لمواجهة انتشار الوباء والحد من آثاره. [1]

وقد صنّفت منظمة الصحة العالمية هذا المرض في 11 مارس 2020 على أنه "جائحة"، بعد انتشاره الواسع في مختلف القارات وارتفاع أعداد الإصابات والوفيات بشكل متسارع. وقد دفع ذلك معظم الدول إلى اتخاذ إجراءات وقائية صارمة، مثل غلق الحدود، فرض الحجر الصحي، تعليق الدراسة، وتقييد التنقلات. [2]

وحسب منظمة الصحة العالمية، فإن فيروسات كورونا هي: "فصيلة واسعة الانتشار، يُعرف أنها تسبب أمراضًا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (SARS)". وتُظهر هذه التعريفات أن هذا النوع من الفيروسات ليس جديدًا كليًا، غير أن السلالة المستجدة لسنة 2019 كانت الأكثر تأثيرًا من حيث سرعة الانتشار واتساع التداعيات الصحية والاقتصادية عالميًا.

وفي ظل هذا الوضع الطارئ، أظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية متزايدة لإشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الاستجابة للأزمات الصحية العالمية، حيث برز دورها كشريك أساسي إلى جانب المؤسسات الدولية والحكومات في تنفيذ التدخلات الميدانية وتعزيز فعالية الاستجابة.

---

[1] دني إيمان، "دور المنظمات العالمية في مواجهة الأزمات المتجددة الراهنة: منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا أنموذجاً"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد (21)، العدد (30)، جويلية (2021)، ص243-244.

[2] منظمة الصحة العالمية، "Coronavirus (COVID-19) Dashboard – Algeria"، في: **covid19.who.int**، تاريخ الاطلاع: 19 أفريل 2026.

وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني خلال الجائحة كان عنصرًا محوريًا في دعم الجهود الإنسانية والصحية، خاصة فيما يتعلق بتعزيز التواصل المجتمعي ونشر المعلومات الصحية الصحيحة داخل المجتمعات المحلية، إضافة إلى المساهمة في الحد من انتشار المعلومات المضللة حول فيروس كوفيد-19. كما ساهمت هذه المنظمات في دعم الفئات الهشة، بما في ذلك الأطفال والأسر ذات الوضع الاجتماعي الضعيف، من خلال تسهيل الوصول إلى المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.[1]

كذلك وقد أبرزت تقارير منظمة الصحة العالمية أن إدماج المجتمع المدني في الاستجابة الصحية يعزز من فعالية الأنظمة الصحية، من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات، ودعم برامج التوعية، وتقوية الروابط بين المؤسسات الرسمية والمجتمعات المحلية، خصوصًا في المناطق التي تعاني من ضعف البنية الصحية. [2]

كما أشار البنك الدولي إلى أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورًا مهمًا خلال الجائحة في دعم شبكات الحماية الاجتماعية، والمساهمة في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة، من خلال تقديم مساعدات مباشرة للفئات الأكثر تضررًا وتعزيز آليات التضامن الاجتماعي[2].

وبناءً على ذلك شكلت المنظمات الأهلية عنصرًا أساسيًا في منظومة الاستجابة العالمية، من خلال أدوارها التوعوية والإنسانية والتنموية، مما يعكس أهمية إدماجها في السياسات الصحية والاستراتيجيات الدولية لإدارة الأزمات المستقبلية[3]

---

[1] **https://www.unicef.org/documents/unicef-and-civil-society-organizations-covid-19-guiding-principles**

[2] World Health Organization (WHO), Community engagement and COVID-19 response frameworks, (2020)

[3] World Bank, Civil Society and COVID-19 Response: Social Protection and Community Support, (2020)

كما تبرز الشركات التكنولوجية كفاعل مؤثر في نقل المعلومات وتعزيز قنوات التواصل بين الدول والمنظمات الصحية، خاصة مع تسارع التحول الرقمي على المستوى العالمي. إذ لم تعد هذه الشركات تقتصر على تقديم خدمات تقنية فحسب، بل أصبحت وسيطًا معلوماتيًا يسهم في تسهيل تدفق البيانات الصحية وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين الدوليين.

حيث أتاحت منصات الاتصال والتقنيات السحابية التي توفرها شركات مثل Google وMicrosoft دعم التعاون بين الحكومات ومنظمة الصحة العالمية، من خلال مشاركة البيانات الوبائية، وتنسيق الاستجابات الصحية، وتوفير أدوات تحليل تساعد على اتخاذ القرار بشكل أدق. كما تساهم هذه الشركات في نشر المعلومات الصحية الموثوقة على نطاق واسع، وهو ما يعزز الوعي العالمي ويحدّ من انتشار الأخبار المضللة[1].

اتضح هذا الدور بشكل عملي خلال جائحة كورونا حيث استُخدمت المنصات الرقمية في تتبع انتشار الفيروس، وتسهيل التواصل بين الباحثين والمؤسسات الصحية، إلى جانب دعم حملات التوعية والتلقيح عبر أدوات رقمية متعددة.

وبناءً على ما تناولنا، فإن الشركات التكنولوجية أضحت عنصرًا أساسيًا في تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية في المجال الصحي، عبر بناء شبكات تواصل عابرة للحدود وتعزيز تدفق المعلومات، مما يساهم في رفع كفاءة الاستجابة للتحديات الصحية العالمية بصورة أكثر تنسيقًا وفعالية.

[1] شراير سعاد، وعلى حميدوش. "تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في تحسين مستوى الخدمات الصحية" "، **مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد (8)، العدد (1) (2017): ص 299

الفرع الثاني: دور الفاعلين غير الحكوميين في تعزيز التعاون الدولي في مواجهة أزمات المناخ

يُعدّ التغير المناخي من أبرز التحديات العالمية المعاصرة، بالنظر إلى ما يخلّفه من آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية واسعة النطاق، الأمر الذي جعله يتجاوز حدود الاختصاص الداخلي للدول ليصبح قضية دولية تتطلب تنسيقًا جماعيًا وتعاونًا متعدد الأطراف. وفي ظل تعقّد هذه الظاهرة، لم تعد الدول الفاعل الوحيد في إدارة الشأن المناخي، بل برزت إلى جانبها أطراف أخرى، من أهمها المنظمات البيئية غير الحكومية، التي أصبح لها دور متزايد في التأثير على السياسات الدولية والمساهمة في توجيه الاستراتيجيات العالمية الرامية إلى مكافحة التغير المناخي.

ويقصد بالمنظمات البيئية غير الحكومية تلك التنظيمات المستقلة عن الحكومات، التي تنشط في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتسعى إلى الحد من التلوث والتدهور البيئي، من خلال برامج ميدانية، وحملات توعوية، وأبحاث علمية، وضغوط سياسية وقانونية تمارسها على الحكومات والمؤسسات الدولية. كما تعمل هذه المنظمات على تقليل التأثيرات السلبية للنشاط البشري على الطبيعة والمجتمعات، سواء عبر حماية التنوع البيولوجي، أو الحد من الانبعاثات الملوثة، أو الدعوة إلى تبني أنماط تنموية مستدامة. المنوفي، [1]

ومن زاوية أخرى، تُعرَّف هذه المنظمات بأنها فاعل مدني دولي يسعى إلى معالجة مصادر التلوث والتخفيف من آثاره البيئية، مع العمل على استعادة التوازن الطبيعي لمكونات البيئة الفيزيائية والكيميائية والحيوية، بما يضمن استمرارية قدرتها الإنتاجية والحياتية. ويتم ذلك من خلال التعاون مع مختلف الفاعلين على المستويين الوطني والدولي، بهدف مواجهة التحديات البيئية الراهنة

[1] مهني كمال، "**دور المنظمات الدولية في حماية البيئة**"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، المجلد 13، العدد 1، 30 يونيو 2022، ص207–226.

والمستقبلية. وانطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن هذه المنظمات تسعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، والحفاظ على البيئة والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى.[1]

وبما أن هذه المنظمات نشأت استجابةً لتفاقم المشكلات البيئية العالمية، فإنه من الضروري تحديد مفهوم التغير المناخي الذي يشكل محور نشاطها الأساسي. ويُقصد بالتغير المناخي التحولات طويلة الأمد التي تطرأ على أنماط الطقس ومتوسطات درجات الحرارة والتساقطات وغيرها من الخصائص المناخية، سواء على مستوى منطقة معينة أو على مستوى كوكب الأرض ككل. وقد تنتج هذه التحولات عن عوامل طبيعية داخلية، مثل النشاط البركاني والتغيرات الشمسية، أو عن عوامل بشرية مرتبطة أساسًا بانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن الصناعة والطاقة والنقل وإزالة الغابات. [2]

وقد عرّفت المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992 التغير المناخي بأنه: التغير الذي يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يؤدي إلى تغيير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، ويُلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ خلال فترات زمنية مماثلة. ويُظهر هذا التعريف التمييز بين التغير الطبيعي للمناخ، وذلك الناتج عن تدخل الإنسان في النظام البيئي العالمي. [3]

وفي هذا السياق، لعبت المنظمات البيئية غير الحكومية دورًا بارزًا في صياغة الاستراتيجية الدولية لمكافحة التغير المناخي، من خلال التأثير في مسارات التفاوض البيئي الدولي، والمشاركة

---

[1] هيبة نمر، عامر فرحاتي، "دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة ،"**دفاتر السياسة والقانون**، المجلد (13)، العدد (1)، (2021)، ص404.

[2] بن مهرة نسيمة، العروسي أحمد، "**مكافحة** التغيرات المناخية في التشريع البيئي"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، المجلد (9)، العدد (1)، (2023)، ص 5.

[3] الأمم المتحدة، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، (1992)، المادة 1.

في المؤتمرات العالمية، وتقديم المقترحات العلمية والقانونية، إضافة إلى تعبئة الرأي العام العالمي للضغط على الحكومات من أجل تبني التزامات أكثر صرامة تجاه المناخ. ومن أبرز هذه المنظمات: منظمة السلام الأخضر، وأصدقاء الأرض، والصندوق العالمي للطبيعة، وشبكات العمل المناخي الدولية.[1]

وقد تجسد هذا الدور بوضوح خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992، المعروف بقمة الأرض، حيث شاركت المنظمات غير الحكومية في المنتدى الموازي للمؤتمر، وساهمت في بلورة العديد من المبادئ المرتبطة بالتنمية المستدامة والحوكمة البيئية. كما أكد إعلان ريو، لاسيما المبدأ العاشر، على أهمية إشراك الجمهور والفاعلين المدنيين في صنع القرار البيئي، بما في ذلك حق الوصول إلى المعلومات والمشاركة في الإجراءات البيئية. الأمم المتحدة، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992

كما ساهمت هذه المنظمات في دعم اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، من خلال توفير الخبرة التقنية، ونشر الدراسات العلمية، ومتابعة تنفيذ الالتزامات المناخية. وقد سُمح لها بحضور مؤتمرات الأطراف بصفة مراقب، وهو ما أتاح لها التأثير غير المباشر في المفاوضات الدولية، من خلال التواصل مع الوفود الرسمية، وتقديم تقارير تقييمية حول مستوى التزام الدول. [2]

وظهر تأثيرها كذلك خلال مفاوضات بروتوكول كيوتو لعام 1997، حيث لعبت دورًا في الدفاع عن ضرورة إلزام الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها، استنادًا إلى مسؤوليتها التاريخية عن الجزء

---

[1] قوق سفيان، "دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ ،"**مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المجلد (4)، العدد (2)، ص143.

[2] سفيان حجين، "دور المنظمات غير الحكومية في تطوير وإعمال قواعد القانون الدولي البيئي ،"**مجلة القانون العام الجزائري والمقارن**، المجلد (1)، العدد (1)، (2015)، ص54.

الأكبر من التلوث العالمي. كما دعمت مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، الذي أصبح من المبادئ الأساسية في القانون الدولي البيئي. [1]

أما في اتفاق باريس للمناخ لسنة 2015، فقد برز حضور هذه المنظمات بشكل أكبر، إذ شاركت في مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) بصفة مراقب، وساهمت في تعبئة الرأي العام العالمي، وتنظيم الحملات المناخية، وتقديم التقارير العلمية التي دعمت ضرورة حصر الاحترار العالمي في حدود 1.5 إلى 2 درجة مئوية. كما مارست ضغطًا متواصلاً على القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي، من أجل تبني تعهدات أكثر طموحًا. [2]

وتعتمد المنظمات البيئية غير الحكومية في تدخلها على عدة آليات، من أهمها الدعم والمساعدة، حيث تقدم الخبرة الفنية للدول، وتساهم في إعداد الدراسات البيئية، وصياغة المقترحات المتعلقة بالاتفاقيات الدولية، ومرافقة الحكومات في تنفيذ برامج التحول البيئي. كما تسهم في تمويل بعض المشاريع المحلية المتعلقة بالطاقة المتجددة، وحماية الغابات، والتكيف مع آثار المناخ. [3]

ومن بين آلياتها أيضًا التوعية ورفع الوعي البيئي، وذلك من خلال تنظيم الحملات التحسيسية، وإطلاق البرامج التربوية والإعلامية، ونشر ثقافة الاستهلاك المستدام، والتحذير من أخطار التغير المناخي على الصحة والغذاء والمياه والأمن الإنساني. ويُعد هذا الدور أساسيًا، لأن نجاح السياسات المناخية يرتبط بدرجة وعي المجتمعات واستعدادها لتغيير سلوكها البيئي. [4]

---

[1] عسكر محمد عادل، القانون الدولي البيئي وتغيرات المناخ: دراسة تحليلية، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013).

[2] Sandrine Maljean-Dubois, **Le droit international du climat**, 2017

[3] قويدر شعشوع، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي، جامعة تلمسان، 2014، ص150.

[4] بن قايد علي محمد لمين، "الوعي البيئي: آلية لنشر ثقافة حفظ البيئة"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، المجلد (14)، العدد (1)، 17 سبتمبر (2024)، ص233.

كما تعتمد هذه المنظمات على الدفاع وكسب التأييد، من خلال بناء التحالفات مع فاعلين دوليين آخرين، والمشاركة في المؤتمرات والقمم البيئية، وتنظيم حملات الضغط والمناصرة، بما يساهم في توجيه الرأي العام وصناع القرار نحو تبني سياسات أكثر التزامًا بالعدالة المناخية. [1]

إضافة إلى ذلك، تؤدي المنظمات غير الحكومية دورًا مهمًا في تزويد الدول والهيئات الرسمية بالخبرة العلمية، نظرًا لما تمتلكه من كفاءات متخصصة وشبكات بحثية واسعة. ولذلك تعتمد عليها العديد من المؤسسات الدولية في إعداد التقارير الفنية، وتقييم أثر السياسات البيئية، وصياغة بدائل عملية لمواجهة الأزمات المناخية. كما أسهمت في تعزيز الرقابة على مدى احترام الدول لتعهداتها، سواء عبر التقارير المستقلة أو من خلال دعم الدعاوى القضائية المناخية أمام المحاكم الوطنية والدولية.

وعليه، يتضح أن المنظمات البيئية غير الحكومية أصبحت فاعلًا أساسيًا في الحوكمة المناخية العالمية، ولم يعد دورها مقتصرًا على النشاط التوعوي أو الاحتجاجي، بل امتد ليشمل التأثير في صناعة القرار الدولي، والمساهمة في صياغة الاستراتيجيات المناخية، ومراقبة تنفيذها. وهو ما يعكس التحول الذي شهده النظام الدولي، حيث لم تعد مواجهة الأزمات العالمية، وعلى رأسها أزمة المناخ، حكرًا على الدول فقط، بل أصبحت مسؤولية مشتركة تتقاسمها مختلف الفواعل الدولية.

ولتحقيق أهدافها وظفت المنظمات البيئية غير الحكومية أساليب ضغط إضافية كالإعلام، والرقابة، والتقاضي التي تعد أهم الأدوات التي تعتمدها المنظمات البيئية غير الحكومية في التأثير على السياسات الدولية المتعلقة بمكافحة التغير المناخي، حيث لم تعد هذه المنظمات تكتفي بالدور التوعوي أو الاستشاري، بل أصبحت فاعلًا ضاغطًا يساهم في توجيه القرارات البيئية على المستويين

[1] أنس عرعار، "المنظمات غير الحكومية في رفع الوعي البيئي في المجتمعات المحلية"، **مجلة الدراسات في علم اجتماع المنظمات**، المجلد (5)، العدد (2)، جامعة باتنة 1، (2017)، ص135.

الوطني والدولي. [1]وقد برزت هذه الأساليب بشكل واضح نتيجة ضعف الاستجابة الحكومية في بعض الحالات، مما دفع هذه المنظمات إلى تطوير آليات أكثر تأثيرًا وفعالية وهي:

1. الضغط عبر الرأي العام والإعلام:

يُعد توجيه الرأي العام من أبرز أدوات الضغط التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية، حيث تعمل على تعبئة المجتمع المدني وتحريك الوعي الجماعي تجاه القضايا البيئية. ويتم ذلك من خلال الحملات الإعلامية، ونشر التقارير العلمية، وتنظيم الحملات الرقمية، واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف خلق ضغط اجتماعي وسياسي على الحكومات والشركات.[2]

وتستند هذه المنظمات في ذلك إلى اعتبار الرأي العام قوة غير مباشرة قادرة على التأثير في صناع القرار، خاصة في القضايا البيئية التي ترتبط مباشرة بصحة الإنسان وجودة الحياة. [3]

وقد أكدت العديد من الدراسات أن المنظمات البيئية مثل Greenpeace وWWF و Friends of the Earth تعتمد بشكل كبير على الإعلام كأداة استراتيجية لتشكيل "ضغط عالمي" حول قضايا المناخ، خصوصًا فيما يتعلق بالانبعاثات الصناعية والسياسات الطاقوية.

2. الرقابة البيئية ومتابعة الالتزامات الدولية:

من بين أهم أساليب الضغط أيضًا، قيام المنظمات غير الحكومية بدور "الرقابة غير الرسمية" على مدى التزام الدول بالاتفاقيات البيئية الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو. وتعمل هذه المنظمات على: تتبع تقارير الدول حول

---

[1] Peter Willetts, **Non-Governmental Organizations in World Politics** (London : .Routledge, 2011) p321

[2] Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, **Activists Beyond Borders : Advocacy Networks in International Politics** (Ithaca : Cornell .University Press, 1998) **p79**

[3] هيبة نمر، عامر فرحاتي، مرجع سبق ذكره، ص270-280.

الانبعاثات، كشف التجاوزات البيئية، إصدار تقارير تقييم مستقلة، تقديم بيانات بديلة للمؤسسات الدولية.

وقد سمح لها نظام مؤتمرات الأطراف (COP) بالمشاركة بصفة مراقب، مما عزز قدرتها على التأثير غير المباشر في مسار المفاوضات البيئية الدولية.[1]

وتشير الأدبيات القانونية إلى أن هذا الدور جعل المنظمات غير الحكومية فاعلًا شبه رقابي داخل النظام البيئي الدولي، رغم عدم تمتّعها بسلطة قانونية رسمية.

3. اللجوء إلى القضاء كآلية ضغط قانوني:

تلجأ بعض المنظمات البيئية غير الحكومية إلى القضاء باعتباره أداة ضغط قانونية فعالة، خاصة في الحالات التي تفشل فيها الوسائل السياسية أو الإعلامية في تحقيق النتائج المرجوة.

ونظرًا لعدم تمتّع هذه المنظمات بصفة التقاضي أمام محكمة العدل الدولية، فإنها تعتمد أساسًا على القضاء الوطني لمقاضاة الحكومات أو الشركات المتسببة في أضرار بيئية. ومن الأمثلة الدولية نجد:

أستراليا: حيث شهدت عدة دعاوى بيئية رفعتها منظمات حماية البيئة ضد الحكومة أو شركات صناعية بسبب مشاريع مرتبطة بزيادة الانبعاثات الكربونية، وقد ساهمت هذه القضايا في تطوير النقاش القانوني حول "المسؤولية المناخية". [2]

ألمانيا: رفعت منظمات بيئية مثل BUND دعاوى قضائية تتعلق بمشاريع صناعية وسياسات مناخية اعتُبرت غير كافية للحد من الانبعاثات، كما طالبت بالشفافية البيئية.

---

[1] UNFCCC, "Conference of the Parties (COP) Reports," *United Nations Framework Convention on Climate Change*, **unfccc.int,** accessed April 23, 2026.

[2] برشي بلقاسم، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، (2018/2017)، ص244.

فرنسا: قضت بعض الجمعيات البيئية بالطعن في مشاريع بنية تحتية كبرى بسبب تأثيرها على الأراضي الزراعية والنظم البيئية، في إطار تعزيز مبدأ التنمية المستدامة.

الولايات المتحدة الأمريكية: تُعتبر من أكثر الدول التي شهدت دعاوى مناخية، حيث رفعت منظمات بيئية دعاوى ضد شركات صناعية استنادًا إلى "قانون الهواء النظيف"، بحجة مساهمتها في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. [1]

وتُظهر هذه الأمثلة أن التقاضي المناخي أصبح أداة استراتيجية للضغط على الحكومات والشركات لإعادة النظر في سياساتها البيئية.

4. المظاهرات والاحتجاجات السلمية:

تلجأ المنظمات غير الحكومية أيضًا إلى أسلوب الاحتجاجات السلمية والمظاهرات كوسيلة ضغط مباشر على صناع القرار، خاصة عندما تكون الوسائل الأخرى غير كافية.

وقد برز هذا الأسلوب بشكل واضح خلال: احتجاجات منظمة التجارة العالمية سنة 1999 في سياتل، الاحتجاجات المناخية المرتبطة بمؤتمرات المناخ الدولية، الحركات البيئية الشبابية في السنوات الأخيرة وتسعى هذه الاحتجاجات إلى: لفت الانتباه إلى خطورة التغير المناخي، الضغط على الدول الصناعية الكبرى، المطالبة بإدماج البيئة ضمن السياسات الاقتصادية والتجارية.

وقد ساهمت هذه التحركات في تعزيز النقاش الدولي حول العلاقة بين التجارة العالمية وحماية البيئة، وأكدت ضرورة إدماج البعد البيئي في النظام الاقتصادي الدولي. [2]

---

[1] Sabin Center for Climate Change Law, Columbia University (Climate Litigation Database). **https://climate.law.columbia.edu/content/searchable-library#!/search/United%20states%20air%20**

[2] WTO Ministerial Conference Protests, Seattle 1999 – Academic literature on environmental globalization.**https://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min99_e/min99_e.htm**

ومنه نجد أن المنظمات غير الحكومية أصبحت فاعلًا ضاغطًا مؤثرًا في صياغة السياسات المناخية الدولية، من خلال مجموعة متنوعة من الآليات تشمل الإعلام، الرقابة، التقاضي، والاحتجاجات السلمية. كما أن تطور دورها يعكس تحول الحوكمة البيئية الدولية من نموذج دولتي صرف إلى نموذج متعدد الفاعلين.

المطلب الثاني: القوة الناعمة والتأثير الثقافي على السياسات الدولية من خلال الفواعل غير الحكومية

الفرع الأول: القوة الناعمة كأداة للدبلوماسية غير الرسمية: تحليل التأثير الثقافي والإعلامي

تُعدّ القوة الناعمة أحد أهم المفاهيم المفسّرة لتحوّل أنماط التأثير في العلاقات الدولية، حيث تقوم على القدرة على الجذب والإقناع بدل الإكراه، من خلال توظيف الثقافة، والقيم، والإعلام، والمعرفة، وعرف منظر "القوة الناعمة" البروفسور جوزيف ناي القوة الناعمة قائلاً "إنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر والتهديد العسكري والضغط الاقتصادي، ولا عن طريق دفع الرشاوى وتقديم الأموال لشراء التأييد والموالاة، كما كان يجري في الإستراتيجيات التقليدية الأميركية، بل عن طريق الجاذبية، وجعل الآخرين يريدون ما تريد" وفي هذا الإطار، تلعب الفواعل غير الحكومية دوراً محورياً في تفعيل هذه القوة ضمن سياق الدبلوماسية غير الرسمية، عبر نقل الأفكار، وبناء الصور الذهنية، والتأثير في الإدراكات الجماعية بين الشعوب والدول. القوة الناعمة وسيلة نجاح في السياسة الدولية، [1]

ولم تعد الدول هي المحتكر الوحيد للصورة الذهنية التي تصدرها للعالم؛ بل أصبحت المنظمات الثقافية ووسائل الإعلام الدولية هي "المرشحات" التي تمر عبرها الأفكار والآراء بين المجتمعات : المنظمات الثقافية والتعليمية :تعمل هذه المؤسسات (مثل الأكاديميات الفنية، ومراكز الأبحاث،

[1] فاتح شيباني، نفس المرجع السابق ص26.

والجامعات العابرة للحدود) كقنوات لنقل "القيم الكونية" مثل حقوق الإنسان، التنمية المستدامة، والتبادل المعرفي. هذه الأفكار تساهم في خلق "مجتمع مدني عالمي "يتشارك في الآراء والتوجهات بعيداً عن الرؤى الوطنية الضيقة للحكومات [1].وسائل الإعلام ومنصات التواصل :تلعب دور "حارس البوابة " الذي يحدد القضايا الدولية الجديرة بالاهتمام. فمن خلال التغطيات الإعلامية المستمرة، تنجح هذه الفواعل في تحويل قضية محلية إلى "رأي عام عالمي" (مثل القضايا البيئية)، مما يضغط على الدول لتبني مواقف تتماشى مع هذا التوجه العالمي. وتسهم هذه الأنشطة في تعزيز الفهم المتبادل، وتقليص الصور النمطية، وبناء بيئة ملائمة للتقارب الدولي. ومن الأمثلة البارزة على هذا الدور UNESCO[2]، التي تضطلع بمهمة نشر القيم الثقافية والتعليمية، وتعزيز الحوار بين الحضارات، مما ينعكس إيجاباً على العلاقات الدولية من خلال ترسيخ أسس التعاون الثقافي والمعرفي.

إن اليابان عبر شركات الرسوم المتحركة(Anime) ، ومنظمات الفنون، ومؤسسات التبادل الثقافي، في تغيير صورتها الذهنية من دولة ارتبط تاريخها بالنزاع المسلح إلى "قوة ناعمة" جاذبة عالمياً، هذا التفاعل الثقافي لم يكن مجرد ترف، بل دفع دولاً كبرى بحلول عام 2025 إلى إبرام اتفاقيات شراكة اقتصادية وسياحية مع اليابان استجابةً لـ "الطلب الشعبي" المتأثر بالثقافة اليابانية. لقد خلقت هذه الفواعل غير الحكومية بيئة سياسية دولية تجعل من الصعب على الدول الدخول في صراع مع اليابان، نظراً للروابط الثقافية العميقة التي بنتها هذه المنظمات مع الشعوب. واستخدمت اليابان مؤسساتها الثقافية غير الحكومية (مثل مؤسسة اليابان (Japan Foundation – لإعادة بناء العلاقات مع دول الجوار الآسيوي، حيث ساهم الفن والثقافة في تخفيف التوترات التاريخية وفتح

[1] Jan Aart Scholte, **Globalization : A Critical Introduction** (London : Palgrave .Macmillan, 2005) p189

[2] UNESCO, UNESCO and Cultural Diplomacy Reports (official publications). **https://www.unesco.org**

آفاق للتعاون الاقتصادي والأمني الذي عجزت الدبلوماسية الرسمية عن تحقيقه لعقود تقرير مؤسسة اليابان[1](Japan Foundation)

كما أسهمت المنظمات الثقافية في تنظيم برامج التبادل الأكاديمي، والأنشطة الثقافية، والمعارضة الدولية، التي تتيح تفاعلاً مباشراً بين الشعوب، وتُعزز من فهم الثقافة اليابانية وقيمها. وتندرج هذه الجهود ضمن ما يُعرف بالدبلوماسية الثقافية، التي تهدف إلى بناء علاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة والتفاهم، وهو ما يُعدّ أساساً مهماً لتطوير التعاون السياسي والاقتصادي. [2]

ومن زاوية التأثير على السياسات الدولية، فإن هذه الجهود الثقافية لا تعمل بشكل مباشر، بل من خلال آلية غير رسمية تقوم على التأثير في الرأي العام والنخب الفكرية، التي تُعدّ بدورها مؤثرة في عملية صنع القرار. فتعزيز صورة اليابان كدولة مسالمة، متقدمة تكنولوجياً، ومنفتحة ثقافياً، ساهم في دعم سياساتها الخارجية، خاصة في مجالات التعاون الاقتصادي، والشراكات الإقليمية، والمساعدات التنموية.

الفرع الثاني: مقارنة بين القوة الناعمة للقوى الكبرى: الصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي

تعكس المقارنة بين الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تبايناً منهجياً في توظيف الفواعل غير الحكومية ضمن استراتيجيات القوة الناعمة، من حيث طبيعة الفاعلين، ودرجة استقلالهم، وآليات التأثير المعتمدة في الحالة الأمريكية، يقوم نموذج القوة الناعمة على تعددية الفاعلين واستقلاليتهم النسبية.

[1] Japan Foundation, Annual Report / Cultural Diplomacy Report 2025. **https://www.jpf.go.jp**

[2] نيفين مسعد، "الثقافة والسياسة: دور القوى الناعمة في العلاقات الدولية"، **معهد البحوث والدراسات العربية**، (2024)، ص102.



Brand Finance، مؤشر القوة الناعمة العالمي 2025 : الدراسة البحثية الأكثر شمولاً في العالم حول تصورات العلامات التجارية الوطنية، لندن، 2025، ص 20-

تُظهر بيانات مؤسسة "براند فاينانس" لعام 2025 تفاوتاً في استراتيجيات القوى الكبرى في توظيف فواعلها غير الحكومية لتعزيز نفوذها:

1. الولايات المتحدة (المرتبة الأولى – 79.5 نقطة): تستمر الولايات المتحدة في صدارة العالم بفارق مريح، وهو ما يفسره تفوق فواعلها غير الحكومية في مجالات الإعلام والتكنولوجيا والثقافة. تشير الزيادة الطفيفة في درجتها (+0.7) إلى قدرة مؤسساتها (مثل شركات سيليكون فالي وهوليوود) على الحفاظ على الجاذبية العالمية رغم التوترات السياسية.

2. الصين (المرتبة الثانية – 72.8 نقطة): تمثل الصين "المفاجأة الأكبر" في تقرير 2025، حيث حققت قفزة نوعية (+1.6 درجة) مكنتها من تجاوز المملكة المتحدة لتصبح في المركز الثاني عالمياً. هذا النمو يعكس نجاح الشركات الصينية الكبرى (كفواعل اقتصادية وتقنية) في تحويل النفوذ المادي إلى "جاذبية دولية"، مما يثبت فاعلية القنوات غير الرسمية الصينية في تغيير الصورة الذهنية العالمية

.3. الاتحاد الأوروبي (قوة جماعية – ألمانيا في المرتبة الخامسة 70.1 وفرنسا السادسة 68.5): بينما لا يظهر الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة في الجدول، إلا أن وجود دوله في المراتب العشر الأولى (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا) بمجموع نقاط مرتفع، يعكس قوة "المعايير الأوروبية". فواعل الاتحاد الأوروبي غير الحكومية (المنظمات الحقوقية والبيئية) تضمن له نفوذاً مستقراً ومستداماً يقوم على القيم والجودة بدلاً من مجرد الانتشار الجماهيري.

إذ تلعب الجامعات، والمؤسسات الثقافية، ووسائل الإعلام، وشركات التكنولوجيا، والمنظمات غير الحكومية أدواراً متكاملة في نشر القيم الأمريكية مثل الديمقراطية والابتكار وحرية التعبير. وتُسهم شركات كبرى في الاقتصاد الرقمي في توسيع الانتشار الثقافي والإعلامي عالمياً، بينما تقوم منظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر بتغذية النقاشات الدولية وصياغة أجندات تتصل بحقوق

الإنسان والحَوْكَمة. هذا التوزع الشبكي يمنح الولايات المتحدة قدرة عالية على التأثير غير المباشر (Diffused Influence)، حيث يتعزز النفوذ دون الحاجة إلى تنسيق مركزي صارم. [1]

أما في الحالة الصينية، فتتسم القوة الناعمة بطابع مؤسسي موجّه، حيث يتم توظيف الفواعل غير الحكومية—كالمعاهد الثقافية، والمؤسسات التعليمية، والشركات—ضمن إطار استراتيجي تقوده الدولة. وتبرز مبادرات ثقافية وتعليمية تُعنى بنشر اللغة والثقافة الصينية، إلى جانب حضور اقتصادي قوي عبر الشركات والبنية التحتية العابرة للحدود. ورغم أن هذه الفواعل تُصنَّف نظرياً ضمن غير الحكومية، فإن ارتباطها الوثيق بالتوجهات الرسمية يمنحها قدرة تعبئة عالية، لكنه يحدّ نسبياً من مرونتها الإدراكية لدى بعض المجتمعات التي تتحفظ على الطابع الموجَّه [2].

في المقابل، يعتمد الاتحاد الأوروبي نموذجاً يقوم على القوة المعيارية (Normative Power) والتي تعني قدرة فاعل دولي (مثل الاتحاد الأوروبي أو الفواعل غير الحكومية) على التأثير في سلوك الدول والفاعلين الآخرين عبر نشر القيم والمعايير [3]، حيث تُستخدم الفواعل غير الحكومية—خصوصاً المنظمات الحقوقية والبيئية ومؤسسات المجتمع المدني—لنشر معايير تتعلق بالديمقراطية، وسيادة القانون، والتنمية المستدامة. وتعمل هذه الفواعل بالتوازي مع برامج ومبادرات أوروبية لدعم الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات في الدول الشريكة، ما يعزّز من صورة الاتحاد كفاعل يسعى إلى ترسيخ القواعد والمعايير أكثر من فرض النفوذ التقليدي.

من حيث آليات الاستخدام، تتقاطع النماذج الثلاثة في الاعتماد على:

- تشكيل الأجندة الدولية عبر تقارير ومؤتمرات وشبكات خبراء تقودها منظمات غير حكومية.
- التأثير في الرأي العام العالمي من خلال الإعلام والمنصات الرقمية والمنتجات الثقافية.

---

[1] Joseph S. Nye Jr., **The Future of Power** (New York : PublicAffairs, 2011), 101-103

[2] David Shambaugh, **China's Future** (Cambridge : Polity Press, 2016), 115

[3] Manners, I. (2002). Normative power Europe: A contradiction in terms? **Journal of Common Market Studies**, 40(2), p 239

– بناء الشراكات العابرة للحدود التي تدمج القطاع الخاص والمجتمع المدني في مشاريع تنموية وثقافية.

غير أن الاختلاف الجوهري يكمن في درجة استقلالية الفواعل، فهي مرتفعة نسبياً في النموذج الأمريكي، موجهة مؤسسياً في النموذج الصيني، ومعيارية تشاركية في النموذج الأوروبي. وينعكس ذلك على طبيعة التأثير: انتشار شبكي مرن (الولايات المتحدة)، تعبئة استراتيجية مركّزة (الصين)، وتأثير معياري تراكمي (الاتحاد الأوروبي).[1]

تُظهر الخبرة المقارنة لكلٍّ من الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي أن الفواعل غير الحكومية تؤدي وظيفة محورية في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية عبر قنوات غير رسمية، من خلال تحويل النفوذ الثقافي والمعرفي والاقتصادي إلى تأثير فعلي في سلوك الدول والأسواق دون اللجوء المباشر للأدوات الدبلوماسية التقليدية.

تعمل هذه الفواعل سياسيا كوسيط نفوذ غير مباشر عبر بناء الثقة وفتح قنوات تواصل موازية (Track II و1.5 Track)، بما يسهّل تمرير الرسائل السياسية، وتهيئة بيئة تفاوضية أقل استقطاباً، والتأثير في تصورات النخب وصنّاع القرار.[2] فالمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر ترفد النقاشات الدولية بتقارير وتحليلات تؤطر القضايا (Framing) وتعيد ترتيب الأولويات، بينما تسهم وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية في تشكيل الرأي العام عابراً للحدود، بما يخلق ضغطاً ناعماً يدفع الحكومات إلى تعديل مواقفها أو تبني سياسات أكثر تقارباً مع تلك السرديات.[3]

---

1 Ian Manners, « **Normative Power Europe,** » p250.

2 Santoro, David. Track-2 and Track-1.5 US-China Strategic Nuclear Dialogues: Lessons Learned and the Way Forward. APLN, (2022) P06-07

3 Louise Diamond and John McDonald, **Multi-Track Diplomacy : A Systems Approach to Peace** (Sterling, VA : Kumarian Press, 1996), 45-50.

وتمارس الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات المهنية دوراً حاسماً في تعميق الاعتماد المتبادل وبناء شبكات الأعمال وسلاسل القيمة العالمية، وهو ما يحفّز الحكومات على التنسيق لتأمين بيئة مستقرة للاستثمار والتجارة. كما تُسهم هذه الفواعل في تحديد الأجندة الاقتصادية عبر منصات حوار غير رسمية، وتقديم مقترحات تقنية تتعلق بالتحول الرقمي، والطاقة، والتنظيم المالي، ما ينعكس لاحقاً في السياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية. وفي الوقت ذاته، تدفع المنظمات غير الحكومية نحو إدماج معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية داخل السياسات الاقتصادية، عبر آليات المناصرة والضغط المعنوي. [1]

من حيث الآليات، يعتمد هذا التأثير على حزمة أدوات متكاملة:

- بناء الشبكات والتحالفات العابرة للحدود التي تربط الحكومات بالقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إنتاج المعرفة والخبرة عبر الدراسات والتقارير التي تُستخدم مرجعاً في صنع القرار.
- التأثير الاتصالي عبر الإعلام والمنصات الرقمية لتوجيه الإدراك العام وصياغة السرديات.
- المبادرات الميدانية والشراكات التنموية التي تُترجم النفوذ إلى نتائج ملموسة على الأرض. [2]

وتتباين كيفية توظيف هذه القنوات باختلاف النماذج: ففي الولايات المتحدة يغلب الانتشار الشبكي المستقل للفواعل، بما يعزز مرونة التأثير وتعدديته؛ وفي الصين يظهر التوجيه الاستراتيجي المنسّق الذي يمنح قدرة تعبئة عالية ضمن أولويات الدولة؛ أما الاتحاد الأوروبي فيرتكز على التأثير المعياري عبر منظمات المجتمع المدني لنشر قواعد الحوكمة والامتثال.

وقد بيّنت الدراسة أن هذه الفواعل تعتمد على جملة من الآليات الفعالة التي تندرج ضمن إطار الدبلوماسية غير الرسمية، من أبرزها بناء الشبكات العابرة للحدود، وتوظيف القوة الناعمة، واستخدام المنصات الرقمية، والمناصرة، والوساطة غير الرسمية، إضافة إلى الشراكات متعددة الأطراف. وتُسهم

---

[1] Anne-Marie Slaughter, **The New World Order** ibid p 133

[2] Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, **Activists beyond Borders : Advocacy Networks in International Politics** (Ithaca, NY : Cornell University Press, 1998), 16-22.

هذه الآليات في تحقيق قدر كبير من المرونة والفعالية، [1]بما يسمح بتجاوز القيود التي غالباً ما تعيق القنوات الدبلوماسية التقليدية.[2]

كما أظهرت التحليلات أن الدبلوماسية غير الرسمية تلعب دوراً محورياً في تعزيز التعاون الدولي، من خلال تهيئة بيئة ملائمة للحوار، وبناء الثقة بين الفواعل، وتسهيل التفاهمات، خاصة في القضايا المعقدة مثل النزاعات المسلحة، والتنمية المستدامة، والتحديات الاقتصادية العالمية. وتتجلى أهمية هذه الدبلوماسية في قدرتها على تحقيق توازن بين المصالح المختلفة، وتقديم حلول مبتكرة تستند إلى التفاعل التشاركي بين مختلف الفواعل، وهو ما يجعلها أداة فعالة في دعم جهود السلام والتنمية على المدى الطويل.

وعليه، فإن الدبلوماسية غير الرسمية، بما تتضمنه من فواعل وآليات، تمثل أحد المرتكزات الأساسية في إعادة تشكيل العلاقات الدولية، وتُعدّ أداة استراتيجية لا غنى عنها في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في عالم يتسم بالتعقيد والتشابك.

وفي ختام هذا الفصل، يتضح أن الدبلوماسية غير الرسمية أصبحت عنصرًا أساسيًا في بنية العلاقات الدولية المعاصرة، نظرًا لما تؤديه من أدوار فعالة في تعزيز التعاون الدولي ومواجهة التحديات العالمية المتزايدة. فقد ساهمت الفواعل غير الحكومية، بمختلف أشكالها، في توسيع مجالات العمل الدبلوماسي خارج الإطار التقليدي للدولة، من خلال مشاركتها في إدارة الأزمات الصحية والبيئية والسياسية، ودعم جهود التنمية المستدامة، إضافة إلى تأثيرها المتزايد في توجيه السياسات الاقتصادية والثقافية على المستوى الدولي، كذلك أظهرت الدراسة أن القوة الناعمة أصبحت من أبرز

---

[1] Michel doucin, Les ONG "acteurs-agis" des relations internationals, **Thèse de doctorat** L'institut des etudes politiques de bordeaux, (2005), p 119

[2] Peter M. Haas, « Introduction : Epistemic *Communities and International Policy Coordination*, » International Organization 46, no. 1 (Winter 1992) p 03

الوسائل التي تعتمد عليها الدول والفواعل غير الحكومية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها العالمي.

ومن خلال ما تم تناوله، يمكن التأكيد على أن نجاح التعاون الدولي في مواجهة القضايا المعاصرة لم يعد مرتبطًا فقط بالدبلوماسية الرسمية، بل أصبح يعتمد أيضًا على تكامل الأدوار بين الحكومات والفواعل غير الحكومية في إطار من التنسيق والشراكة الفعالة. وعليه، تبرز الحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن فعالية هذه الفواعل، بما يساهم في تحقيق الاستقرار الدولي ودعم جهود السلام والتنمية المستدامة في العالم.

الخاتمة:

ركزت هذه المذكرة على تتبع مسار الدبلوماسية غير الرسمية في شقين متكاملين؛ حيث خصصت الفصل الأول لتفكيك جانبها النظري من خلال البحث في نشأتها، وخصائصها، وما يفرقها عن الدبلوماسية التقليدية، مع التركيز على النظريات المفسرة لها ودور الفاعلين غير الحكوميين، لتأتي تطبيقاتها العملية في الفصل الثاني، والذي حللت فيه الدور الواقعي للفاعلين غير الدولاتين في تعزيز التعاون الدولي من خلال المساهمة في إدارة الأزمات والنزاعات، وتوجيه السياسات الاقتصادية والتنموية، وصولاً إلى استثمار القوة الناعمة كأداة أساسية لدعم التعاون الدولي المعاصر.

– نتائج الدراسة:

بعد الوصف، والتحليل والتفسير من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية التي تأكد الفرضيات المختبرة في هذه الدراسة:

– الدبلوماسية غير الرسمية أصبحت آلية مكملة للدبلوماسية الرسمية في تعزيز التعاون الدولي وليست بديلاً عنها.

– تنوع آليات الدبلوماسية غير الرسمية ومرونة أدواتها أدى إلى نجاحها في تعزيز ودعم التعاون الدولي في مواجهة مختلف القضايا الدولية.

– الفواعل غير الحكومية أصبحت تلعب دوراً متزايداً في تسهيل الحوار بين الدول والمساهمة في تقريب وجهات النظر في القضايا الدولية.

– أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية غير الرسمية تكون أكثر فاعلية في معالجة القضايا المعقدة أو الحساسة التي يصعب على الدبلوماسية الرسمية التعامل معها مباشرة.

– التطورات التكنولوجية والدبلوماسية الرقمية أسهمت في توسيع نطاق تأثير الدبلوماسية غير الرسمية وجعلها أكثر سرعة ومرونة.

الخاتمة:

وكنتيجة أساسية، خلصت الدراسة إلى أن نجاح التعاون الدولي في الوقت الراهن يعتمد على التكامل بين الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية وتعدد الفاعلين في النظام الدولي في ظل تعقد القضايا الدولية وتشابكها.

توصيات الدراسة:

تقترح الدراسة جملة من التوصيات يمكن اختصارها في النقاط التالية:

– ضرورة الاعتراف أكثر بالدبلوماسية غير الرسمية كآلية مكملة للدبلوماسية الرسمية في تعزيز التعاون الدولي، وليس كبديل عنها.

– تعزيز التنسيق بين الفواعل غير الحكومية والدول في القضايا الدولية الكبرى مثل الأزمات والنزاعات.

– الاستفادة من خبرات مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية في تقديم حلول عملية للنزاعات الدولية بدل الاكتفاء بالدور الاستشاري فقط.

– توسيع استخدام الدبلوماسية غير الرسمية في القضايا الحساسة التي يصعب على الدبلوماسية الرسمية التعامل معها بشكل مباشر.

– دعم الدبلوماسية الرقمية كأداة حديثة لتقوية التواصل بين الفاعلين الدوليين وتسهيل الحوار بين الأطراف المختلفة.

الآفاق المستقبلية للدراسة:

رغم أن هذه الدراسة حاولت الإحاطة بموضوع الدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تعزيز التعاون الدولي، إلاّ أن هذا المجال لا يزال واسعًا وقابلًا للتطوير. لذلك، يمكن مستقبلاً التوسع في دراسة حالات تطبيقية جديدة في مناطق مختلفة من العالم، من أجل فهم أعمق لكيفية اشتغال هذا النوع من الدبلوماسية حسب السياقات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة.

الخاتمة:

كما يمكن التركيز أكثر على تأثير التحولات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي على تطور الدبلوماسية غير الرسمية، خاصة في ظل تزايد دور الفواعل الرقمية في التأثير على العلاقات الدولية.

كما يمكن أيضاً فتح المجال أمام مقاربات نظرية جديدة تساعد على تحليل هذا الموضوع بشكل أعمق وأكثر شمولًا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1- أبو عامر علاء، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية الاستراتيجية، عمان: دار الشروق، 2004.

2- السعدي وسام نعمت إبراهيم، المنظمات الدولية غير الحكومية، مصر: دار شتات، 2012.

3- الشامي علي حسين، الدبلوماسية: نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، الطبعة الثالثة. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

4- الفتلاوي، سهيل حسين، تطور الدبلوماسية عند العرب، بيروت: دار الفكر العربي، 2002.

5- صوفان عاكف يوسف، المنظمات الإقليمية والدولية، القاهرة: دار الأحمدي، 2003.

6- مقلد إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظرية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2010.

7- يوسف بشير شريف، المنظمات غير الحكومية بين القانون الدولي والوطني، الأردن: دار البداية، 2013.

- المقالات:

8- العربي العربي، الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، 2021.

9- بلخيري فاروق، تأثير القوى الخارجية على دور المجتمع المدني العربي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 2016.

10- بوسكران فاطمة الزهراء، الأزمة اليمنية: صراع بين قوى إقليمية بأدوات محلية. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2021.

11- بوعموشة نعيم، وبشنه حنان، تجربة الجزائر في التعامل مع جائحة كوفيد-19، مجلة الميدان للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2021.

قائمة المصادر والمراجع:

12- دني إيمان، دور منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 2021.

13- شيباني فاتح، اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2020.

14- كزيز صباح، ومدوخ نجاة، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة اليمنية: دراسة في جهود حل الأزمة، مجلة الحقوق والحريات، 2017.

- المذكرات والرسائل الجامعية:

15- ثابت عبير عبد الرحمن، دور مراكز الفكر والدراسات في صناعة القرار الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013.

16- جدو فؤاد، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

17- نزاري سعاد، دور الحوار الفكري في الفضاءات العلمية والبيداغوجية، أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

- Books :

18 - Abelson, Donald E. Do Think Tanks Matter? 2002.

19 - Berridge, Geoff R. Diplomacy: Theory and Practice. 2015.

20 - Black, Jeremy. A History of Diplomacy. 2010.

21 - Bull, Hedley. The Anarchical Society. 1977.

22 - Hoekman, Bernard M., and Michel Kostecki. The Political Economy of the World Trading System. 2009.

23 - Keck, Margaret E., and Kathryn Sikkink. Activists Beyond Borders. 1998.

24 - Nye, Joseph S. The Future of Power. 2011.

25 - Scholte, Jan Aart. Globalization: A Critical Introduction. 2005.

26 - Slaughter, Anne-Marie. A New World Order. 2004.

27 - Wendt, Alexander. Social Theory of International Politics. 1999.

28 - Willetts, Peter. Non-Governmental Organizations in World Politics. 2011.

- Articles :

29 - Bjola, Corneliu, and Marcus Holmes. Digital Diplomacy. 2015.

30 - Charnovitz, Steve. Two Centuries of Participation. Michigan Journal of International Law, 1997.

31 - Diamond, Louise, and John McDonald. Multi-Track Diplomacy. 1996.

32 - Haas, Peter M. Introduction: Epistemic Communities. International Organization, 1992.

33 - Hurd, Ian. Law and the Practice of Diplomacy. International Journal, 2011.

34 - O'Brien, Robert et al. The Rise of Global Civil Society. 2000.

- Reports:

35 - UN OCHA. Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2026. https://yemen.un.org. Accessed april17, 2026.

36 - UN OCHA. Yemen Humanitarian Report 2026.

37 - UNDP. Human Development Report 2015.

38 - UNDP. Human Development Report 2015. http://hdr.undp.org. Accessed april21, 2026.

39 - World Economic Forum. Official Website. https://www.weforum.org

40 - World Economic Forum. Official Website. https://www.weforum.org. Accessed april 21, 2026.

41 - World Health Organization. COVID-19 Reports.

42 - World Health Organization. Official Website. https://www.who.int. Accessed april 21, 2026.

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية غير الرسمية	10
المبحث الأول: الدبلوماسية غير الرسمية، النشأة والتطور والمفهوم والأطر النظرية المفسرة	11
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية وخصائصها (**Track II Diplomacy**)	11
الفرع الأول: نشأة وتطور مفهوم الدبلوماسية غير الرسمية	11-17
الفرع الثاني: تعريف الدبلوماسية غير الرسمية	18-20
الفرع الثالث: خصائص ومميزات الدبوماسية غير الرسمية	21-26
الفرع الرابع: التمييز بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية غير الرسمية	27-28
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للدبلوماسية غير الرسمية	29
الفرع الأول: الليبرالية مقاربة مفسرة لدور الدبلوماسية غير الرسمية	29-31
الفرع الثاني: نظرية الاعتماد المتبادل مقاربة مفسرة لدور الدبلوماسية غير الرسمية	31-32
الفرع الثالث: الطرح البنائي: دور الأفكار والهوية في تفسير دور الدبلوماسية غير الرسمية	33-34
المبحث الثاني: فواعل وآليات تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية	35
المطلب الأول: فواعل الدبلوماسية غير الرسمية	35
الفرع الأول: المنظمات غير الحكومية الدولية (NGOs)	35-40
الفرع الثاني: مراكز الفكر والدراسات	40-45
الفرع الثالث: الشخصيات المؤثرة (الخبراء، الوسطاء، قادة الرأي)	45-48
المطلب الثاني: آليات تفعيل الدبلوماسية غير الرسمية	48
الفرع الأول: ورش العمل والحوارات الأكاديمية (المؤتمرات العلمية)	48-50

الفرع الثاني: الوساطة غير الرسمية: تقريب وجهات النظر	51
الفرع الثالث: الشبكات الرقمية غير الرسمية كآلية دبلوماسية مستحدثة	52
الفرع الرابع: القوة الناعمة كآلية للدبلوماسية غير الرسمية	53-52
الفرع الخامس: المنتديات العالمية كآلية للدبلوماسية غير الرسمية	54-53
المطلب الثالث: مجالات وتطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية	54
الفرع الأول: الدبلوماسية غير الرسمية في حل النزاعات الدولية	56-54
الفرع الثاني: الدبلوماسية غير الرسمية في مجالات التعاون الدولي	57-56
المبحث الثاني: تطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية	59
المطلب الأول: دور الفواعل غير الحكومية في الأزمات السياسية والنزاعات الدولية	59
الفرع الأول: دور المنظمات الإنسانية في النزاعات المسلحة: نموذج أزمة اليمن	62-59
الفرع الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في حل النزاعات: دراسة حالة المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية	66-62
المطلب الثاني: الفواعل غير الحكومية ودورها في توجيه السياسات الاقتصادية العالمية	67
الفرع الأول: التأثير على السياسات الاقتصادية الدولية: نموذج منتدى دافوس الاقتصادي	70-67
الفرع الثاني: تحليل دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تطوير إتفاقيات التجارة الدولية	72-70
الفرع الثالث: التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تعزيز التنمية المستدامة	76-72
الفرع الرابع: مشاريع التعاون الدولي بين المجتمع المدني والحكومات المحلية	78-76
المبحث الثاني: تطبيقات الدبلوماسية غير الرسمية في تعزيز التعاون الدولي في المجالات الصحية، البيئية والثقافية	79

المطلب الأول: الدبلوماسية غير الرسمية في سياق الأزمات الدولية الحديثة	79
الفرع الأول: الأزمات الصحية العالمية: حالة جائحة COVID-19 (2020-2022)	82-79
الفرع الثاني: دور الفاعلين غير الحكوميين في تعزيز التعاون الدولي في مواجهة أزمات المناخ	91-83
المطلب الثاني: القوة الناعمة والتأثير الثقافي على السياسات الدولية من خلال الفواعل غير الحكومية	91
الفرع الأول: القوة الناعمة كآداة للدبلوماسية غير الرسمية: تحليل التأثير الثقافي والإعلامي	93-91
الفرع الثاني: مقارنة بين القوة الناعمة للقوى الكبرى: الصين، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبية	99-93
الخاتمة	101-103
قائمة المصادر والمراجع	104-106
الفهرس	107

مـلخص مذكرة الماستر

تتناول هذه الدراسة موضوع الدبلوماسية غير الرسمية ودورها في تعزيز التعاون الدولي، من خلال التركيز على الفواعل غير الحكومية وآليات تأثيرها في العلاقات الدولية المعاصرة. وتبرز الدراسة التحولات التي شهدها النظام الدولي، تراجع احتكار الدولة للعمل الدبلوماسي، مقابل صعود فواعل غير حكومية مثل المنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، والمجتمع المدني، التي أصبحت تساهم بشكل متزايد في إدارة القضايا الدولية وتسوية النزاعات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف مقاربات نظرية مثل الليبرالية، ونظرية الاعتماد المتبادل، والبنائية.

بعد تحديد الإطار النظري للدراسة وإسقاطه على نماذج تطبيقية للدبلوماسية غير الرسمية، خلصت الدراسة إلى أن الدبلوماسية غير الرسمية أصبحت مكملًا للدبلوماسية الرسمية وليست بديلًا عنها، حيث تسهم في تعزيز التعاون الدولي وفتح قنوات مرنة للحوار، رغم التحديات المرتبطة بالشرعية والتمويل وحدود التأثير على صناع القرار.

الكلمات المفتاحية:

1/الدبلوماسية 2/ الدبلوماسية غير الرسمية 3/ التعاون الدولي 4/الفواعل غير الحكومية

Abstract of Master's Thesis

This study examines the topic of informal diplomacy and its role in enhancing international cooperation, focusing on non-governmental international actors and their mechanisms of influence in contemporary international relations. It highlights the transformations that have occurred within the international system, particularly the decline of the state's monopoly over diplomatic activity in contrast to the rise of non-state actors such as non-governmental organizations, think tanks, and civil society, which have increasingly contributed to the management of international issues and the resolution of conflicts through informal diplomatic channels.

The study adopts a descriptive-analytical methodology, drawing on theoretical approaches such as liberalism, interdependence theory, and constructivism.

After defining the theoretical framework and applying it to practical models of informal diplomacy, the study concludes that informal diplomacy has become a complement to formal diplomacy rather than a substitute. It contributes to strengthening international cooperation and opening flexible channels for dialogue, despite challenges related to legitimacy, funding, and limits of influence on decision-makers.

Keywords:

1/ diplomacy 2/ informal diplomacy 3/ international cooperation 4/ non- state actors